



## الموضوع

# أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية  
تخصص : اقتصاد مالي تطبيقي

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد موسى رحمانى

إعداد الطالب:

محمد زكريا جرفي

### أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ جمال خنشور	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/ موسى رحمانى	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
د/ فلة عاشور	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/ الزهرة بن بريكة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/ سامي مباركي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة 1	ممتحنا
د/ سليم قط	أستاذ محاضر -أ-	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون  
وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم

تعملون﴾

سورة التوبة الآية "106"

## شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذا العمل الذي نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال؛

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "موسى رحمانى" الذي أشرف على هذا العمل منذ البداية والذي لم ييخل علينا بمعلوماته القيمة ونصائحه وحسن متابعته التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل؛

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، على ما تكبدوه من عناء في قراءة أطروحتي وإغنائها بملاحظاتهم القيمة؛

كما أتقدم بالشكر الخالص لمفتش اللغة العربية الأستاذ خوجة الذي صحح هذا العمل من الناحية اللغوية، والشكر أيضا للأستاذ شعوي محمود فوزي الذي قدم لي يد المساعدة منذ بداية العمل وحتى نهايته، دون ان أنسى في هذا المقام دعم وتوجيهات كل من الأستاذ الدكتور حامد نورالدين، والأستاذة السبتي وسيلة، والأستاذة أحلام مرابط؛

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا ولم يتسع المقام لذكره لهم جميعا، صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير.

## إهداء

إلى من وسعتني رحمتها صغيرا، وأسعدتني صحبتها كبيرا...

إلى والدي الكريمين...

وإلى من نورو طريقي في العلم...

إلى جميع أساتذتي الأعزاء...

ثم إلى جمع أحبتي: أخي يوسف وفيلاي زكريا، إخوتي البنات، إلى جميع

أقربائي من عائلتي جرفي وبراجي بتبسة وسلطان بسكرة...

إلى جميع زملائي وزميلاتي في العلم...

إلى جميع أصدقائي وجيراني...

---

# ملخص الدراسة

## أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2018-

### ملخص

شهد سوق العمل في الجزائر اضطرابا شديدا واختلالا حادا خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثل في الفجوة الواسعة بين العرض والطلب على العمل، وهذا نتيجة للأزمة النفطية سنة 1986 التي أظهرت عدة اختلالات في الاقتصاد بسبب اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير، وكذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها البلاد وما انجر عنها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي لتحقيق التنمية، وبارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الجديدة عادت الدولة لتدعيم القطاع الفلاحي كخيار بديل ضد الصدمات الاقتصادية الناتجة عن سقوط موارد النفط، فعملت الدولة على إصلاح القطاع وتوفير الدعم والتمويل اللازم من أجل رفع الإنتاجية به والتخفيف من معدل البطالة من خلال دعم اليد العاملة في هذا القطاع، والمساهمة في استقرار الأهالي المزارعين في مناطقهم، والتخفيف من الضغط على المدن.

وتهدف هذه الدراسة الى إيضاح أثر دعم وتمويل القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الفلاحية الجديدة سنة 2000، ومن أجل تحديد هذا الأثر حاولنا نمذجة المعطيات المتوفرة لدينا من خلال الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج **Eviews 10**، وخلصنا في الأخير إلى أن الدعم الفلاحي لوحده كمتغير مستقل لا يصلح في تفسير التغيرات الحاصلة في العمالة سواء الفلاحية أو الكلية، لذا قمنا بإضافة متغيرات أخرى لها علاقة بدعم وتمويل القطاع، كل هذه المتغيرات كان لها تأثير لكنه ضعيف على مؤشرات سوق العمل، ما يؤكد عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته ومراقبة صرف هذه الأموال.

**الكلمات المفتاحية:** سوق العمل، إصلاح القطاع الفلاحي، الدعم الفلاحي، التمويل الفلاحي.

☛ **L'impact du Soutien à l'agriculture sur le Marché du Travail en Algérie**  
**-Une étude analytique économétrique pour la période 2000/2018 –**

**Résumé**

*Le marché du travail en Algérie a connu des troubles intenses et un grave déséquilibre durant la dernière décennie du vingtième siècle, ils consistent dans le fossé profond entre l'offre et la demande sur le travail, ceci est le résultat de la crise pétrolière de l'année 1986 qui a montré de différents déséquilibres sur l'économie à cause du recours de l'état à une seule source d'exportation, et à cause des réformes économiques entreprises par le pays et ce qui a conduit à l'application du programme de remaniement structurel pour l'économie et la privatisation des entreprises économiques publiques.*

*De plus, vue à l'importance du secteur agricole comme domaine stratégique pour atteindre le développement, avec la hausse des prix du pétrole au début du nouveau millénaire ; l'état est revenu au soutien du secteur agricole comme moyen de réserve contre les dommages économiques causés par la chute des ressources pétrolières, alors, l'état a œuvré pour la réforme du secteur et disposer l'appui et la subvention nécessaires pour augmenter sa productivité et l'allègement du taux de chômage à travers l'assistance de la main-d'œuvre dans ce secteur, et la contribution dans la stabilité des paysans dans leurs régions, et la diminution de la pression sur les villes.*

*Cette étude tend à éclaircir l'appui et la subvention du secteur agricole dans le marché du travail en Algérie, depuis le commencement des nouvelles réformes agraires à l'an 2000, afin de délimiter cet impact, on a essayé de modéliser les données dont on dispose à travers la régression linéaire multiple en utilisant le programme **Eviews 10**, et on a déduit enfin, que le soutien agricole seul en tant que variable indépendante ne convient pas pour interpréter les changements opérés dans l'emploi que ce soit agricoles ou totalitaires, c'est pourquoi, on a ajouté d'autres variables ayant une relation avec l'appui et la subvention du secteur. Toutes ces variations ont eu un effet mais faible sur les indicateurs du marché de travail, ce qui confirme l'incapacité de l'état dans la lutte contre le chômage à travers les dispositifs de soutien qu'il a adopté, et les grosses sommes dépensées sur le secteur agricole, Or, l'état doit revoir sa politique d'embauche au niveau du secteur agricole par le biais de sa modernisation et qu'il suit des canaux de dépense de ces fonds.*

**Mots-clés :** *Marché du travail, réforme du secteur agricole, le soutien agricole, la subvention agricole.*

---

☛ **The Impact of Agricultural Support on the Algerian Labor Market**  
**-An econometric analytical study for the period 2000/2018-**

**Abstract**

*The labor market in Algeria has experienced strong turbulence which was represented in the gap between supply and demand for labor during the last decade of the twentieth century. because of the 1986 oil crisis And because of the economic reforms adopted by the country such as the structural adjustment of the economy program and the privatization of public economic enterprises.*

*Because of the importance of the agricultural sector as a strategic sector for development, and the rise in oil prices at the beginning of the new millennium, the country has returned to strengthening the agricultural sector, which will serve as an auxiliary instrument for agriculture. Support for economic shocks due to the collapse of oil prices, the country has reformed the sector by providing the support and financial means needed to improve productivity and mitigate unemployment, and contribute to the prevention of rural displacement.*

*this study aims at clarifying the impact of support to the agricultural sector on the labor market in Algeria since the beginning of the new agricultural reforms in 2000, To identify this impact this impact we have tried to model the available data Through the multiple linear regression using the **Eviews 10** program, and we finally concluded that agricultural support as an independent variable does not fit into the interpretation of changes in the labor market, so we added other variables related to sector financing, all of these variables had a weak impact on labor market indicators, confirming the inability of the country to fight unemployment through its support mechanisms, and the huge funds that were invested in the agricultural sector, the country must review its operating policy at the agricultural sector level by modernizing the sector and monitoring the disbursement of funds.*

**keywords:** Labor Market, Agricultural Sector Reform, Agricultural Support, Agricultural Finance.



---

الخطار

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	كلمة شكر
II	إهداء
III	ملخص الدراسة باللغة العربية
IV	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
V	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
VI-XV	الفهارس
VII	فهرس المحتويات
X	فهرس الجداول
XII	فهرس الأشكال
XIV	فهرس الملاحق
XV	قائمة المختصرات
أ-ط	المقدمة
ب	1- تمهيد
ج	2- الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية
ج	3- الفرضيات
د	4- أسباب اختيار الموضوع
د	5- أهمية الدراسة
د	6- أهداف الدراسة
هـ	7- منهجية الدراسة
و	8- الدراسات السابقة
ح	9- هيكل الدراسة

<b>59-1</b>	<b>الفصل الأول: دراسة تحليلية لتطور سوق العمل في الجزائر</b>
2	تمهيد
3	المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة لسوق العمل
3	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل
9	المطلب الثاني: سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية
13	المطلب الثالث: سوق العمل حسب النظرية الكينزية
15	المطلب الرابع: سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث
<b>20</b>	<b>المبحث الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018</b>
20	المطلب الأول: تطور حجم السكان والقوة العاملة في الجزائر
24	المطلب الثاني: تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائر
30	المطلب الثالث: البطالة وسوق العمل غير الرسمي في الجزائر
<b>34</b>	<b>المبحث الثالث: آليات تسيير سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018</b>
34	المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر
38	المطلب الثاني: دور أجهزة التشغيل في معالجة اختلالات سوق العمل
47	المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل
54	المطلب الرابع: انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل
<b>59</b>	<b>خلاصة الفصل الأول</b>
<b>124-60</b>	<b>الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور القطاع الفلاحي في الجزائر</b>
61	تمهيد
62	المبحث الأول: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر
62	المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة الفلاحية
67	المطلب الثاني: مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)
71	المطلب الثالث: الإصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980-1999)
70	المطلب الرابع: تأهيل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الحديثة 2000-2018
<b>84</b>	<b>المبحث الثاني: صيغ الدعم والتمويل الفلاحي في الجزائر</b>
84	المطلب الأول: آليات دعم القطاع الفلاحي
89	المطلب الثاني: القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019
91	المطلب الثالث: الصناديق الخاصة للدعم الفلاحي
97	المطلب الرابع: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

104	المبحث الثالث: تطور مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018
104	المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية للقطاع الفلاحي
109	المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية في الجزائر
114	المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني
124	خلاصة الفصل الثاني
171-125	الفصل الثالث: دراسة أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر
126	تمهيد
127	المبحث الأول: علاقة القطاع الفلاحي بسوق العمل -مقاربة نظرية-
127	المطلب الأول: العمل الفلاحي في الفكر التنموي الحديث
128	المطلب الثاني: آثار سياسة الانفاق العام على العمالة الفلاحية
131	المطلب الثالث: القطاع الفلاحي والتشغيل -الدراسات السابقة-
137	المبحث الثاني: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة -التحليل الوصفي-
137	المطلب الأول: مفاهيم حول الطريقة الإحصائية المعتمدة
142	المطلب الثاني: التحليل الوصفي للنموذج
148	المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
154	المبحث الثالث: قياس أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018
154	المطلب الأول: أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على العمالة الفلاحية
160	المطلب الثاني: أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على العمالة الكلية
166	المطلب الثالث: أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على البطالة
171	خلاصة الفصل الثالث
178-172	الخاتمة
173	أولا - النتائج
176	ثانيا - نتائج إختبار الفرضيات
177	ثالثا - الإقتراحات
178	رابعا - آفاق الدراسة
179	المراجع
195	الملاحق

## فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
21	تطور عدد السكان ومعدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2018	01-01
23	تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2018	02-01
24	تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000-2018	03-01
26	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018	04-01
27	تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000-2018	05-01
28	تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2017	06-01
29	تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2018	07-01
31	تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2018	08-01
33	تطور العمالة غير الرسمية خلال الفترة 2004-2018	09-01
40	تطور طلبات وعروض العمل في ANEM خلال الفترة 2008-2018	10-01
43	مناصب الشغل المفتوحة من قبل برامج ADS خلال الفترة 2008-2016	11-01
46	مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017	12-01
49	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير بالجزائر وبيالاتحاد الأوروبي	13-01
51	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018	14-01
53	تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018	15-01
55	توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	16-01
56	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	17-01
57	توزيع الغلاف المالي لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014	18-01
90	مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019	01-02
88	المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2000-2009	02-02
96	المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2009-2013	03-02
98	تطور رقم أعمال قطاع التأمين والتأمين الفلاحي خلال الفترة 2000-2018	04-02
101	ملخص لأنواع القروض الفلاحية	05-02
102	ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة	06-02
103	إجمالي القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017	07-02

105	تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2000-2017	08-02
108	تطور المساحة الفلاحية المسقية خلال الفترة 2000-2015	09-02
109	تطور عدد سكان الريف خلال الفترة 2008-2018	10-02
110	تطور حجم العمالة المشتغلة والفلاحية خلال الفترة 2000-2018	11-02
112	تطور الموارد المالية الفلاحية خلال الفترة 2000-2018	12-02
114	تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018	13-02
115	تطور معدل البطالة الكلي والريفي خلال الفترة 2000-2018	14-02
116	تطور أهم المنتجات النباتية خلال الفترة 2000-2018	15-02
118	تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017	16-02
120	تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017	17-02
121	تطور الإنتاج السمكي خلال الفترة 2000-2017	18-02
122	تطور الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2000-2018	19-02
142	تطور المساحة الفلاحية المسقية خلال الفترة 2000-2015	01-03
151	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)	02-03
153	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الفلاحية 01	03-03
154	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الفلاحية 02	04-03
156	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	05-03
156	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	06-03
159	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الكلية 03	07-03
160	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الكلية 04	08-03
162	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	09-03
162	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	10-03
165	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة 05	11-03
166	نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة 06	12-03
168	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	13-03
168	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	14-03

## فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	منحنى دالة الإنتاج عند الكلاسيك	10
02-01	منحنى دالة الطلب على العمل	11
03-01	منحنى عرض العمل	11
04-01	منحنى التوازن في سوق العمل	12
05-01	منحنى التوازن في سوق العمل	14
06-01	تطور عدد السكان خلال الفترة 2000-2018	22
07-01	تطور معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2017	22
08-01	تطور حجم القوة العاملة خلال الفترة 2000-2018	23
09-01	تطور معدل النشاط خلال الفترة 2000-2018	23
10-01	تطور حجم العمالة المشتغلة خلال الفترة 2000-2018	25
11-01	تطور معدل التشغيل خلال الفترة 2000-2018	25
12-01	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018	26
13-01	تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000-2018	28
14-01	تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2017	29
15-01	تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2018	30
16-01	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2018	32
17-01	تطور معدل العمالة غير الرسمية خلال الفترة 2004-2018	33
18-01	الأجهزة والبرامج المتخذة لمعالجة اختلالات سوق العمل	38
19-01	تطور طلبات وعروض العمل في ANEM خلال الفترة 2008-2018	40
20-01	مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017	47
21-01	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018	51
22-01	تطور معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018	52
23-01	تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018	53
24-01	معدل نمو عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018	53

64	أهم السياسات الفلاحية	01-02
65	الشكل الهرمي لأهداف السياسات الفلاحية	02-02
96	توزيع الغلاف المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2010-2014	03-02
98	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000-2018	04-02
103	تطور القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017	05-02
104	التقسيم العام للأراضي الفلاحية	06-02
110	تطور سكان الريف خلال الفترة 2007-2018	07-02
111	تطور العمالة المشتغلة والفلاحية خلال الفترة 2000-2018	08-02
112	تطور نفقات التجهيز والدعم الفلاحي خلال الفترة 2000-2018	09-02
113	تطور القروض والتأمينات الفلاحية خلال الفترة 2000-2018	10-02
115	تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018	11-02
116	تطور معدل البطالة الكلي والريفي خلال الفترة 2000-2018	12-02
117	تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2018	13-02
119	تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017	14-02
121	تطور الإنتاج السمكي خلال الفترة 2000-2017	15-02
122	تطور الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2017	16-02
130	المربع السحري لكالدور	01-03
144	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين DEP <sub>a</sub> , LDEP <sub>a</sub>	02-03
144	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين ST <sub>a</sub> , LST <sub>a</sub>	03-03
145	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين CRE <sub>a</sub> , LCRE <sub>a</sub>	04-03
146	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين PIB <sub>a</sub> , LPIB <sub>a</sub>	05-03
146	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين EMP, LEMP	06-03
147	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين EMP <sub>a</sub> , LEMP <sub>a</sub>	07-03
147	الإحصائيات الوصفية للمتغيرين TCH, LTCH	08-03
157	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	09-03
157	التوزيع الطبيعي للبواقي	10-03
158	نتائج اختبار استقرارية النموذج	11-03
163	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	12-03
163	التوزيع الطبيعي للبواقي	13-03



164	نتائج اختبار استقرارية النموذج	14-03
169	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	15-03
169	التوزيع الطبيعي للبواقي	16-03
170	نتائج اختبار استقرارية النموذج	17-03

### فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
196	تطور السلاسل الزمنية الأصلية	01
197	تطور السلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية -باللوغاريتم-	02
198	التمثيل البياني والوصفي للسلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية	03
199	اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم العمالة الكلية LEMP	04
200	اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم العمالة الفلاحية LEMP <sub>a</sub>	05
201	اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم البطالة LTCH	06
202	اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحية LDEP <sub>a</sub>	07
203	اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم الدعم الفلاحي LST <sub>a</sub>	08
204	اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي LPIB <sub>a</sub>	09
205	اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم القروض الفلاحية LCRE <sub>a</sub>	10

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر	المدلول باللغة العربية
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANEM	Agence Nationale de l'emploi	الوكالة الوطنية للتشغيل
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
BADR	Banque de l'Agriculture et de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CNMA	Caisse National de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
FDRMVTTC	Fonds de développement Rural pour la Mise en Valeur du Terres par le Concession	صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
FGCA	Fonds de Garantie contre les Calamités Agricoles	صندوق التأمين ضد الكوارث الفلاحية
FNDA	Fonds National de Développement Agricole	الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية
FNDIA	Fonds National de Développement de l'Investissement Agricole	الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي
FNRDA	Fonds National de Régulation et de Développement Agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
FNRPA	Fonds National Régulation des Produits Agricole	الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي
FPZPP	Fonds de la Promotion Zoo sanitaire et de la Protection Phytosanitaire	صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية
FSAEPEA	Fonds Spécial d'Appui aux Eleveurs et Petits Exploitants Agricoles	صندوق دعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين
MADR	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
ONS	Office National des Statistiques	الديوان الوطني للإحصائيات
PME	Petite et Moyenne Entreprise	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
PNDA	Plan National de Développement Agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Plan National de Développement Agricole et Rural	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
PRAR	Politique de Renouveau Agricole et Rural	سياسة التجديد الفلاحي والريفي
SAT	Superficie Agricole Totale	المساحة الفلاحية الإجمالية
SAU	Superficie Agricole Utile	المساحة الفلاحية المستغلة
SYRPALAC	Système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation	نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع

---

التحليل

## 1- تمهيد:

إن الدول النامية وبسبب ما تملكه من موارد طبيعية وبشرية تسعى دائما لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا نجد بعضها تعتمد على النشاط الصناعي، وأخرى على النشاط الخدماتي، وأخرى على النشاط الفلاحي، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة الموارد والإمكانيات المتاحة والتي تمكنها من تحقيق ذلك، وتعتبر الدول النامية القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية وذلك لمساهمة الفعالة في تلبية الاحتياجات الغذائية، كما يعتبر مجالا واسعا لتشغيل، كما يوفر المواد الأولية الزراعية للصناعة، هذا ما جعل الاقتصاديين يعتبرون القطاع الفلاحي قطاعا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية، خاصة إذا ما تم الاستغلال الأمثل لموارد هذا القطاع.

أما بالنسبة للجزائر، فإن مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية هي مساهمة ضئيلة مقارنة بالموارد المتاحة، ما جعل البلاد في تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية من جهة، وإلى استنزاف جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من عائدات النفط من جهة أخرى، والسبب في ذلك أن الجزائر منذ استقلالها أولت اهتماما كبيرا للقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية التي قامت بها وخاصة خلال مرحلة التخطيط المركزي.

والأزمة النفطية لسنة 1986 أظهرت عدة اختلالات في الاقتصاد نتيجة اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير، فانخفض النشاط التنموي وتقلصت مداخيل البلاد، وكشفت هذه الأزمة عن سلبيات ونقص مرونة النظام المطبق آنذاك (التخطيط المركزي) حيث أنه لم يستطع مواجهة الأزمة، مما استدعى الشروع في مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها مؤسسات التمويل الدولية متضمنة تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، كالخصخصة مثلا وما ترتب عليها من غلق مؤسسات بأكملها وتصفياتها وتسريح عمالها، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية التي أدت إلى انخفاض حجم الاستثمار وما لذلك من آثار بالغة على حجم العمالة، ورغم أن هذه الإصلاحات كانت تهدف أساسا إلى التوازنات المالية والنقدية إلا أن تكلفتها الاجتماعية أحدثت ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم إمكانية توفير مناصب شغل جديدة وانعكس كل هذا في ارتفاع مستمر لمعدلات البطالة والذي بلغ حوالي 29% سنة 1999. لذا أصبح حل مشكلة البطالة من أكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر، خاصة وأن البطالة تتركز بين الشباب والباحثين عن عمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية، كما أن قوة

العمل في الجزائر تنمو بسرعة مما يتطلب وضع حلول سريعة وناجعة لمشكلة البطالة، ومن التحديات الأخرى التي تواجه الجزائر عدم التحكم في الآليات والبرامج التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كُلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل.

وحرصا على التخفيف من الأعباء المذكورة، وكنتيجة لتحسن الوضعية المالية بسبب الارتفاع الذي سجله سعر النفط المتواصل مع بداية القرن الواحد والعشرون، وباعتبار العمالة أحد عناصر الإنتاج الفلاحي قامت الدولة بدعم القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تنمية القطاع وتحفيز العمالة الفلاحية، والعمل على تشجيع القطاع الخاص وخريجي الجامعات على استزراع الأراضي الجديدة، وذلك من خلال سياسة مالية توسعية منذ سنة 2001، ممثلة في عدة برامج تنموية وقد تضمنت هذه البرامج الكثير من الاستثمارات والمشاريع الضخمة التي مست كل القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والهدف من هذا هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو وبالتالي تحفيز سوق العمل بما يتماشى والأهداف المرجوة.

## 2- التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية:

لقد اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي ووضعت رؤية مستقبلية حول تنميته وتطويره بالاعتماد على الوسائل المالية المتوفرة لديها، إذن جوهر الدراسة يكمن في التساؤل حول مدى نجاح مخططات الدعم والتمويل الفلاحي التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000 في تحفيز العمالة الفلاحية، ومدى مساهمتها في استيعاب الفوائض العمالية، وهنا يبرز لنا التساؤل التالي:

### كـ ما مدى نجاح مخططات الدعم والتمويل في التأثير على سوق العمل في الجزائر؟

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذه الدراسة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

لـ ما هي نظرة المدارس الاقتصادية لسوق العمل؟

لـ ما هي محددات سوق العمل في الجزائر؟

لـ هل ساهمت الإصلاحات الفلاحية في تحقيق الأهداف المرجوة من القطاع الفلاحي في الجزائر؟

لـ هل ساهمت سياسة دعم القطاع الفلاحي في التأثير على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟

2018؟

## 3- الفرضيات:

قصد الوصول إلى الإجابة على السؤال المحوري والأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية، والتي تعتبر كإجابات مبدئية يمكن التأكد من صحتها أو نفيها من خلال دراستنا، والمتمثلة في:

✍ نظريا تختلف النتائج التفسيرية لسوق العمل باختلاف المدارس الاقتصادية؛  
 ✍ يعتبر الطلب على العمل أهم محددات سوق العمل في الجزائر؛  
 ✍ رغم المدخلات المادية المعتبرة للقطاع الفلاحي إلا أن هناك محدودية في سوق العمل؛  
 ✍ توجد استجابة إيجابية لكنها ضعيفة في سوق العمل لإصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

#### 4- أسباب اختيار الموضوع:

لعل اختيارنا للموضوع يعود لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية، أهمها:  
 ✍ يندرج الموضوع ضمن التخصص؛  
 ✍ القيام بعمل أكاديمي في المجال الفلاحي وإثراء رصيد مكتبة الكلية؛  
 ✍ الأهمية الاقتصادية لسوق العمل على المستوى الجزئي والكلي؛  
 ✍ التعرف على مختلف البرامج التي تم وضعها لتطوير القطاع الفلاحي؛  
 ✍ الاعتقاد بأهمية القطاع الفلاحي وأولويته في تصحيح اختلالات سوق العمل كقطاع استراتيجي في الجزائر.

#### 5- أهمية الدراسة:

في ظل سعي الجزائر لإتباع سياسات تساعد على حل مشكلات سوق العمل والتقليل من حجم البطالة، حاولت النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية والاعتمادات المقدمة للتأثير على سوق العمل، لذا تظهر أهمية هذه الدراسة في تشخيص وتحليل سياسة الدعم الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الفلاحية والتي لن تحدث دون تطور حجم العمالة الفلاحية، والتي سنحاول دراستها من خلال التقدير الكمي لأثر الدعم الفلاحي على سوق العمل.

#### 6- أهداف الدراسة:

إن الأهداف الأساسية التي نصبو إلى تحقيقها من وراء دراستنا لهذا الموضوع يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- ✍ محاولة تحليل سوق العمل في الجزائر، وذلك من خلال إبراز تطوره وخصائصه؛
- ✍ محاولة تقييم الإصلاحات التي مست القطاع الفلاحي ومساهمتها في دعم سوق العمل في الجزائر؛
- ✍ محاولة بناء نموذج قياسي يحدد لنا طبيعة العلاقة التي تربط الدعم الفلاحي بسوق العمل في الجزائر.

## 7- منهجية الدراسة:

يمكن توضيح المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

## لل منهج المستخدم:

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة عن كل التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات، اخترنا المنهج الوصفي والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف وتحليل واقع سوق العمل في الجزائر وكذا تحليل تطور القطاع الفلاحي وإصلاحاته، أما في الفصل التطبيقي فسنعتمد على المنهج الكمي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف قياس أثر إصلاح القطاع الفلاحي على سوق العمل باستخدام برنامج

## .Eviews 10

## لل الحدود الزمانية والمكانية

من أجل حصر إشكالية البحث وبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة، حددنا أبعاد هذه الدراسة التي تشمل دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وسبب اختيار هذه الفترة يعود إلى محاولة معرفة الآثار الحقيقية لأثر الدعم الفلاحي على سوق العمل، في ظل السياسة المالية التوسعية المنتهجة من قبل الجزائر منذ بداية القرن الواحد والعشرون.

## لل وسائل جمع البيانات:

من أجل إنجاز هذا البحث تم استخدام مجموعة من الأدوات تمثلت في المراجع المشكلة من الكتب والرسائل الجامعية....، هذا فيما يخص الجانب النظري، أما فيما يخص الإحصائيات فقد تم الاعتماد على إحصائيات كل من: وزارة الفلاحة، الديوان الوطني للإحصاء، والمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، قوانين المالية، بنك التنمية الفلاحية والريفية، المنظمة العربية للزراعة،... الخ

## لل نموذج الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع واختبار صحة الفرضيات، لابد من بناء نموذج قياسي يتكون من المتغيرات التابعة (سوق العمل) والمتغيرات المفسرة (القطاع الفلاحي)، وبسبب قصر الفترة المختارة لن نتمكن من استخدام الأساليب الحديثة في التحليل (VAR-ARDL-MIDAS)، وسنكتفي بدراسة العلاقة من خلال الانحدار الخطي المتعدد، ويتم اختبار معنوية معالمته بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

## لل البرنامج الإحصائي المستخدم:

لمعرفة الأثر الفعلي لدعم القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، سنحاول استخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10، اعتمادا على 19 مشاهدة لمتغيرات الدراسة.

لصعوبات الدراسة: لعل أبرز الصعوبات التي قد تواجهنا في هذه الدراسة ما يلي:

- غياب الإحصائيات والمعطيات الخاصة بحجم الاستثمارات الفلاحية المنجزة على المستوى الكلي؛
- غياب الإحصائيات الفعلية لمدفوعات المخصصات المالية الموجهة لدعم القطاع الفلاحي؛
- التأخر الكبير في مسايرة الأحداث لبعض المواقع الرسمية المصدرة للأرقام والإحصائيات؛
- تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية خاصة بين: وزارة المالية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الديوان الوطني للإحصاء، المديرية الوطنية للشغل، وكذا إحصائيات المنظمة العربية للزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO.

### 8- الدراسات السابقة:

يحظى سوق العمل والقطاع الفلاحي باهتمام العديد من الباحثين، فنجد الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع دعم الدولة للقطاع الفلاحي وأثر ذلك على القطاع الفلاحي وغير الفلاحي، لكن قليل من تناول دراسة قياسية تفسر العلاقة بين القطاع الفلاحي وسوق العمل، لذا سنحاول من خلال دراستنا تفسير هذه العلاقة، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

➤ حسن المدهون "إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، وحاول تحديد العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية باستخدام نماذج (VAR-VECM-ECM)، وكانت نتائج الدراسة بوجود علاقة عكسية ذات اتجاه واحد بين البطالة وأسعار البترول وكذا الانفاق العام، واقترح الباحث في الأخير ضرورة رد الاعتبار للقطاع الفلاحي باعتباره قطاع استراتيجي فهو قطاع كثيف العمالة يساهم في تخفيض البطالة؛

➤ حمدوش عائشة " نمذجة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1991-2013" أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، وكانت الإشكالية حول المحددات الرئيسية التي تفسر سوق العمل في الجزائر، وخلص إلى أن اليد العاملة غير المؤهلة مسيطرة على النسبة الكبيرة من سوق العمل، وأن متغيرات سوق العمل وعلى الخصوص معدل البطالة لم تستجب للتغير في معدل النمو، واقترحت في الأخير ضرورة القيام ببحوث ميدانية دورية ومنح تسهيلات من قبل المؤسسات من أجل تفسير بطالة الشباب؛

➤ لموتي محمد "أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-"، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، قام بدراسة



الآثار المترتبة عن الإصلاحات (النمو-التضخم-الانفاق العام) على ظاهرة البطالة في الجزائر باستخدام نماذج (VAR-VECM-ARDL)، وخلص إلى أن القطاع الفلاحي هو الأقل مساهمة في التشغيل، كما استنتج أن زيادة الإنفاق الحكومي أدى إلى تقليص حدة البطالة، واقترح في الأخير ضرورة الصرامة في متابعة المشاريع الاستثمارية الممنوحة؛

➤ رياض طالبي: دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف 1، 2016-2017، قام بدراسة أثر الاستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي من خلال صناديق الدعم التي أنشأت خصيصا لها على المتغيرات المرتبطة بالقطاع (الإنتاج، التشغيل، الميزان الغذائي...)، وخلص إلى محدودية تأثير هذه المخصصات، خاصة على التشغيل والواردات بسبب التوجيه الخاطئ لها، واقترح الباحث ضرورة القيام بعملية الإرشاد الفلاحي، ومنح الدعم للفلاحين الحقيقيين خاصة منتجي الحليب والحبوب؛

➤ علي هواري مولاي: الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016، قام بدراسة أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي من جهة وعلى أداء القطاع الفلاحي من جهة أخرى خلال الفترة 1970-2014، مستخدما أسلوب ARDL، وخلص إلى أن الدعم الفلاحي يؤثر إيجابا على النمو وعلى أداء القطاع الفلاحي، وخاصة الإنتاج بينما تبقى مساهمة العمالة الفلاحية إلى الكلية منخفضة مقارنة بحجم الاستثمارات العمومية المنجزة في هذا القطاع، واقترح الباحث ضرورة تنمية القطاعات غير الفلاحية التي تؤثر أكثر على النمو في الجزائر انطلاقا من القطاع الفلاحي؛

➤ بومدين زاوي: التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر -مقاربة كمية-، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016، قام بدراسة أثر الدعم والتمويل الفلاحي بمختلف أنواعه على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة 2009-2015، مستخدما أسلوب PANEL، وخلص إلى أن هناك معدلات مرتفعة من النمو في القطاعات الريفية غير الفلاحية بفضل الدعم والتمويل، ما جعل الحكومة تتدخل أكثر من أجل الحفاظ على إستقرارية الإنتاج والعمالة الفلاحية، وركز على ضرورة عصنة القطاع الفلاحي بما يتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات الأخرى؛

➤ Bozhidar Ivanov, Emilia Sokolova (2017): وهي دراسة حول مساهمة الفلاحة في الدخل والعمالة في المناطق الريفية البلغارية، وتم فيها دراسة الارتباط بين معدلات البطالة الريفية ومجموعة من المتغيرات (النمو السكاني-المستوى التعليمي-الأجور-دعم القطاع-النواتج الفلاحي) خلال الفترة 2000-

2015؟، وخلص إلى أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والبطالة لكنها ضعيفة، كما وجد أن الناتج الفلاحي له أثر سلبي على العمالة الفلاحية، خاصة إذا كان معدل نمو الناتج الفلاحي أكبر من معدل نمو العمالة الفلاحية؛

➤ **Shoaib Ahmed Wagan, and all (2016)**: وهي دراسة حول أهمية التمويل الفلاحي في التنمية الفلاحية والريفية في باكستان، وكنتيجة للدراسة الميدانية التي أجراها اتفق معظم الفلاحين على أن التمويل الفلاحي كان مفيدا لتحسين المستوى المعيشي المفيد للتنمية الفلاحية والريفية، وسهل على الفلاحين استخدام المدخلات الفلاحية في الوقت المناسب والحصول على أفضل إنتاج فلاح، كما ساهم هذا التمويل في الحفاظ على العمالة ضمن إقليم محل الدراسة؛

➤ **Miguel Martín-Retortillo et Vicente Pinilla (2015)**: وهي دراسة حول أسباب النمو الاقتصادي في أوروبا وكيف اقترن بإنتاجية العمالة الفلاحية خلال الفترة 1950-2005؟، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم القوي للفلاحة يؤثر على الإنتاجية بإشارة سالبة، وقد فسرت هذه النتيجة بأن سياسات تحويل الدخل للفلاحة، من خلال الرفع من عائدات الفلاحين، يسمح لحجم من القوة العاملة بالبقاء في هذا النشاط أكبر من الذي سيكون عليه خلافا لذلك (بدون دعم)، ومنطقيا يؤثر ذلك سلبا على الإنتاجية.

✍ من خلال نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة، نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود علاقة بين قطاع الفلاحة وسوق العمل، إلا أن سوق العمل لا يتأثر كثيرا بالتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي، لكن معظم الدراسات لم تدرس التأثير المباشر للقطاع الفلاحي ومؤشراته على سوق العمل، لذي سنحاول من خلال هذه الدراسة تبيان الإصلاحات في القطاع الفلاحي والتي كانت في شكل دعم وتمويل وأثرها على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وهذا من خلال دراسة قياسية تحدد لنا مدى مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب الفوائض العمالية.

9- هيكل الدراسة: اشتملت الدراسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة على ثلاثة فصول:

✍ الفصل الأول: دراسة تحليلية لسوق العمل في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وسنتناول في المبحث الأول سوق العمل حسب المدارس الاقتصادية، أما المبحث الثاني فسنحدث فيه عن تطور سوق العمل في الجزائر، ثم نقوم بإبراز آليات تسيير سوق العمل في الجزائر من خلال المبحث الثالث.

### الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور القطاع الفلاحي في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وسنتناول في المبحث الأول الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، وفي المبحث الثاني سنستعرض صيغ الدعم والتمويل الفلاحي في الجزائر، أما المبحث الثالث فسنحدث فيه عن تطور مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

### الفصل الثالث: قياس أثر دعم القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول وسنتناول فيه التأصيل النظري للعلاقة بين القطاع الفلاحي وسوق العمل، بينما المبحث الثاني فسنعرض فيه النموذج ومنهجية الدراسة ثم نقوم بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثالث فسنعرض فيه النماذج القياسية التي تفسر لنا علاقة دعم القطاع الفلاحي بسوق العمل خلال الفترة 2000-2018.

## الفصل الأول:

حراسة تحليلية لتطور  
سوق العمل في الجزائر

## تمهيد:

لقد كان لتطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية إسهاما كبيرا في تطور الفكر الاقتصادي الذي بنيت على أساسه مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لآلية سوق العمل غير أن هذه النظريات أثبتت محدوديتها لكونها تفسر ظاهرة معينة أو جزئية في سوق العمل، ويرجع هذا إلى الديناميكية السريعة التي يتميز بها سوق العمل وكذا التغيرات العشوائية التي تحدث فيه باستمرار بسبب تغير النشاط الاقتصادي، وعجزت معظم النظريات في إعطاء تفسير شامل ودائم لآلية سوق العمل، لكن هذا لا يمنع من دراسة وتحليل سوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر.

فسوق العمل في الجزائر يمتاز بعدم الاستقرار واختلال التوازن بين العرض والطلب على العمل خاصة مع بداية الألفية الثالثة وما خلفته الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية من انعكاسات سلبية، الأمر الذي يتطلب من الجزائر تكثيف جهودها لأجل التحسين من وضع التشغيل، بإدراجه ضمن أولوياتها بشكل فعلي وملمس، عبر رسم وتنفيذ سياسات كلية منسجمة مع التنمية الاقتصادية والتشغيل. لهذا فإننا، ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى تحديد الإطار والأطر النظرية التي يتم من خلالها سير سوق العمل، وتحديد مفهوم سياسات التشغيل، ومكانتها ضمن المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، مع التطرق إلى مؤسسات سوق العمل وكذا أهم البرامج والأجهزة المكلفة بدعم التشغيل ومحاربة البطالة في الجزائر، وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

➤ **المبحث الأول: النظريات المفسرة لسوق العمل؛**

➤ **المبحث الثاني: تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؛**

➤ **المبحث الثالث: آليات تسيير سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.**

## المبحث الأول: أهم النظريات المفسرة لسوق العمل

تتبع الأفكار الخاصة بسوق العمل من أهمية الدور الذي يلعبه العمل في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل، لذا سنحاول التطرق لبعض الأفكار الخاصة بهذا السوق من خلال إعطاء نبذة عن آراء الفكر الاقتصادي لسوق العمل ضمن المدارس الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل

يعتبر العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم باعتباره مصدرا لكل إنتاج وثروة، فنمت المجتمعات وازدهرت الحضارات وتفرعت منه عدة مفاهيم حديثة مثل؛ التشغيل، تنظيم العمل، علاقات العمل، البطالة... الخ.

### الفرع الأول: علاقة العمل بالشغل

#### أولا-تعريف العمل

➤ **لغة** يعرف العمل بأنه المهنة والفعل والصناعة<sup>1</sup>، ويقال أعمل فلان ذهنه في كذا وكذا، إذا دبره بفهمه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله ومملكه وعمله، والجمع عمال وقيل: إن الفعل أعم من العمل والفرق بينهما: أن الفعل ينسب إلى القوى المادية فنقول فعل الطبيعة وفعل الحرارة وغير ذلك، أما العمل فلا يطلق إلا على الفعل الذي يصدر من العامل بفكره وقصده، إذا فالعمل نشاط خاص بالإنسان وحده لأنه يحتاج إلى إرادة وقصد وتدبير وهذا لا يكون إلا بالفكر والعقل الذي يملكه الإنسان.<sup>2</sup>

➤ أما **اصطلاحا** نجد للعمل من المنظور الاقتصادي عدة تعريفات نذكر من أهمها:

- العمل نشاط عضلي وفكري يبذله الإنسان بطريقة واعية وهادفة لتحقيق أهداف عاجلة أو آجلة تكون ذات محتوى فردي أو اجتماعي.<sup>3</sup>
- العمل لا يقتصر على الأيدي العاملة في المصانع والمزارع فقط، وإنما يشمل جميع المجهودات البشرية، الفكرية والجسدية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، فالمجهودات التي يبذلها عمال الإنشاء وعمال الزراعة والصناعة مثلا تدخل ضمن هذا العنصر، مثلما تصنف ضمنه مجهودات الأطباء وأساتذة الجامعة، والمهندسين، والمحامين والصيدالة والعلماء، وطلبة العلم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود المسعدي، القاموس الجديد للطلاب -معجم عربي، مدرسي، ألباني-. المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 699.

<sup>2</sup> باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006، ص 14.

<sup>3</sup> ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 95.

<sup>4</sup> نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي -مبادئ وتطبيقات-. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 237.

- كما يعتبر العمل المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجياته، ومن ثم فإن أي مجهود لغير هذا الهدف لا يعتبر عملاً، وإذا كان مبدأ حرية اختيار نوع العمل مسلماً به في ظل الشروط والأوضاع التي تنظمها بعض القوانين في العصر الحديث، فإن هذه الحرية لم تكن متوفرة من قبل أو غير كاملة في العصور القديمة والوسطى، وذلك مع سيادة أنظمة العبيد ورقيق الأرض والطوائف.<sup>1</sup>

- كما نجد تعريفاً للعمل من منظور الاقتصاد الإسلامي يضيف لما سبقه من التعريفات الخاصة بالاقتصاد الوضعي صفة الشرعية، نابعة من روح الشريعة الإسلامية ونصوصها فالعمل هو " كل جهد بدني أو ذهني يقصد به الإنسان إيجاد أو زيادة منفعة اقتصادية مقبولة شرعاً" فيخرج من تعريف العمل في الاقتصاد الإسلامي كل النشاطات التي لا يبيحها الإسلام والتي نهى عنها ولو كانت تحقق أرباحاً طائلة.<sup>2</sup>

### ثانياً-تعريف الشغل (الوظيفة)

هناك من يعرف الشغل بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب عمل في حد ذاته، وما يلاحظ أن الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر، سواء تعلق الأمر بالنشاط أو منصب العمل، وانطلاقاً من تعريف العمل يمكن استخلاص تعريف الشغل على أنه "كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أم موسمي".

والتشغيل بمفهومه الحديث لا يعني عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والراتب للعامل تبعاً لاختصاصاته ومؤهلاته والتي يتوجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية.<sup>3</sup>

### ثالثاً-التمييز بين التشغيل والعمل

يرتبط مفهوم التشغيل (Employer) ارتباطاً وثيقاً بعنصر العمل (Travail)، حيث أنه ونتيجة لتطورات معينة مرت بها المجتمعات الإنسانية، ظهر مفهوم التشغيل كأساس لتطوير وترقية مفهوم العمل، أي بمعنى أوضح مفهوم التشغيل هو نفسه مفهوم العمل بالمعنى الحديث المتمثل بصفة أساسية في قيام شخص

<sup>1</sup> خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي-المشكلة والحل-، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص 81.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-حالة الجزائر-، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 14.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 37.

ما بجهد معين يؤدي إلى خلق المنفعة، مقابل تمتع العامل بمجموعة من الحقوق مثل: الحق في الحصول على الراتب أو الأجر، الحق في تحقيق أرباح خاصة بالنسبة للمشتغل لحسابه الخاص، الحق في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وغيرها، إلى جانب مجموعة من المسؤوليات تقع على عاتقه أي المشتغل، ويمكن أن نميز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي:<sup>1</sup>

- أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف؛
- التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى ك رأس المال والعامل التقني؛
- ومنه يمكن القول إن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

#### الفرع الثاني: مفهوم سوق العمل

إذا كان العمل يعبر عن المجهود الإنساني الفكري أو الجسدي الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها، فإن سوق العمل هو السوق المسؤول عن توزيع هذا العمل على الوظائف والمهن، والسوق من المنظور الاقتصادي يتميز بعرض وطلب وهذا هو حال سوق العمل، لذا وجب تحديد المصطلح الأنسب.

#### أولا-تعريف سوق العمل

يعرف سوق العمل بأنه العلاقة بين كل من المشتريين والبائعين لخدمات العمل، والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، أي أن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري، ويمكن التمييز بين الأنواع المختلفة لأسواق العمل، لأن خدمة العمل غير متجانسة، فهناك العمالة الماهرة وغير الماهرة، وأن خدمة الميكانيكي تختلف عن خدمة الطبيب، وتختلف من تخصص لآخر وبالتالي هناك سوق لكل خدمة من خدمات العمل كسوق العمل في القطاع الزراعي وسوق العمل في القطاع السياحي،... الخ.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد ادريوش دحمان، إشكالية التشغيل في الجزائر - محاولة تحليل - أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 44.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، اقتصاديات العمل. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 21.



يمكن أيضا تعريف سوق العمل اقتصاديا، بأنه "الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل)"<sup>1</sup>، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:<sup>2</sup>

- **غياب المنافسة الكاملة:** أي عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية؛
- **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** حتى ولو كانت تتشابه سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة؛
- **تأثر عرض العمل:** وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، كمية وقت الفراغ...)
- **تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي:** وتتعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في إحدى المظهرين:

- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛
- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

### ثانيا- الطلب والعرض والتوازن في سوق العمل:

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المؤسسة لخدمات العمل، وطلب المؤسسة لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق، أي رب العمل يطلب ليس من أجل استهلاكه بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلع وخدمات أخرى تدر عليه ربما يفوق ما أنفقه في الحصول عليه، ويرتبط الطلب على العمل بعوامل عدة أهمها مستويات الأجور الحقيقية، والطلب على المنتج وأسعار المنتج وعوامل الإنتاج الأخرى.<sup>3</sup>

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية، وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ،

<sup>1</sup> نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**. الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 15.

<sup>2</sup> المرجع السابق. ص 15.

<sup>3</sup> فارس شلالي، **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص 6.

كذلك عامل الأجور والتكاليف، كل هذه العوامل تحدد ظروف العمل، ويتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه، وفي حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: اختلالات سوق العمل

يمكن تعريف البطالة على أنها "عدم امتحان أي مهنة"، وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي والاجتماعي.<sup>2</sup>

### أولاً-تعريف البطالة

تعرف البطالة على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل، لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين.<sup>3</sup> وبشكل عام وحسب المكتب الدولي للعمل يقتضي توفر الشروط التالية كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث:

- أن يكون الفرد بدون عمل؛
- أن يكون الفرد قادرا ومتاحا للعمل؛
- أن يبحث عن فرصة عمل.

إذا ليس كل من يبحث عن عمل يعد عاطلا، وليس كل من لا يعمل يعد عاطلا، إن دائرة من لا يعملون أكبر بكثير من دائرة العاطلين.<sup>4</sup>

وبالتالي، فإنه وفقا للتعريف الرسمي للبطالة "أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة".<sup>5</sup>

### ثانيا-معدل البطالة

يتعين لمواجهة مشكلة البطالة معرفة حجم المشكلة أولاً، ويتم ذلك من خلال حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، ورغم بساطة هذا المعدل فإن حسابه يواجه صعوبات كثيرة أهمها عدم توافر

<sup>1</sup> فارس شلاي، المرجع السابق، ص 6.

<sup>2</sup> David Begg et autre, Macroéconomie. 2<sup>eme</sup> édition, Dunod, Paris, 1999, p 213.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 237.

<sup>4</sup> بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي. الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2014، ص 339.

<sup>5</sup> محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 258.

الإحصاءات اللازمة وخصوصا في الدول النامية، وكذلك عدم الاستقرار والاختلاف بين الدول في موعد إجراء حساب المعدل وهل يتم كل شهر أو ثلاثة أشهر أم كل نصف سنة أم كل سنة، كذلك تختلف الدول في مسألة هل ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية فقط أي استبعاد أفراد الجيش أم ينسب إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها من يعملون في الجيش، وقياس معدل البطالة وفقا للمعادلة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

وكلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية وبالمقابل كلما كان المعدل منخفضا كلما كان الوضع أقرب إلى ما يعرف بالعمالة الكاملة، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم العمالة الكاملة لا يعني عدم وجود بطالة مطلقا وإنما يعني أن معدل البطالة يكون متدنيا ويتراوح بين 3-4%.<sup>2</sup>

ثانيا-أنواع البطالة: يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة، نذكر منها:

- **بطالة إجبارية:** يعبر عنها بالأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولا يجدون فرصا للعمل في ظل الأجور السائدة، أو الذين تم تسريحهم من العمل لسبب أو لأزمة ما.<sup>3</sup>
- **بطالة احتكاكية:** يعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له، أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة، أو عدم مرونة عنصر العمل وسرعة انتقاله إلى مكان تواجد المنصب.<sup>4</sup>
- **بطالة ظرفية (دورية):** تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد وهي تتعلق خاصة بالأزمات، كالجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى الاقتصاد المفتوح.<sup>5</sup>
- **بطالة هيكلية (تقنية):** تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد العظيم الدكاوي، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلّي. الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2015، ص 303.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، المرجع السابق، ص 184.

<sup>3</sup> بسام الحجار، عبد الله رزق، المرجع السابق، ص 345.

<sup>4</sup> محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 258.

<sup>5</sup> محمد براق، بوسبعين تسعديت، أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

<sup>6</sup> Gonzalez-Demichel, et Autre, une modélisation du lien entre croissance et emploi, note de conjoncture. INSEE, France, 2000, p 41.

➤ **بطالة موسمية:** يحدث هذا النوع من البطالة في مواسم معينة، وذلك لطبيعة بعض العمليات الإنتاجية التي تخضع لتقلبات موسمية، حيث يحدث انخفاض وتراخي في النشاط الاقتصادي خلال مواسم معينة يترتب عليها الاستغناء عن بعض العمال، مثل القطاع الزراعي.<sup>1</sup>

➤ **بطالة إرادية:** يعبر هذا النوع عن الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة رغم توافر فرص عمل لهم مثل الأغنياء.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية

ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:<sup>3</sup>

- حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل لأن التحليل يكون في الآجال القصيرة؛
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع حرية حركة آلية السوق التي تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة؛
- لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائياً وحدة للعرض (استحالة حدوث الأزمات)؛
- العمل متجانس؛ وحدات العمل من نوعية واحدة (ساعات العمل، عدد العمال...).

### الفرع الأول: دالة الإنتاج وحجم العمل

تعتبر دالة الإنتاج علاقة مبسطة تقنية ترتبط بين حجم الإنتاج الحقيقي والمتغيرين الأساسيين العمل ورأس المال، رغم اعتراف الاقتصاديين بمتغيرات أخرى أهمها حجم التكنولوجيا، العادات، والتي يستثنونها بعبارة "مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة"، وهكذا عالج الكلاسيك دالة الإنتاج الكلية آخذين بفرضية التحليل في الآجال القصيرة التي يترتب عنها أن عنصر رأس المال سيصبح ثابتاً في حين عنصر العمل يبقى متغيراً، لتصبح دالة الإنتاج دالة لمتغير واحد هو العمل ( $Y = f(L)$ ).<sup>4</sup>

✚ وتتمتع دالة الإنتاج بالخصائص التالية:<sup>5</sup>

- $Y' = \frac{\Delta Y}{\Delta L} > 0$ ، أي أن العلاقة بين الإنتاج الحقيقي والعمل علاقة طردية (إنتاجية العمل موجبة).
- $Y'' = \frac{d^2 Y}{d^2 L} < 0$ ، أي أن مردودية دوال الإنتاج متناقصة (الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص).

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**. الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007، ص 253.

<sup>2</sup> محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، **المرجع السابق**، ص 271.

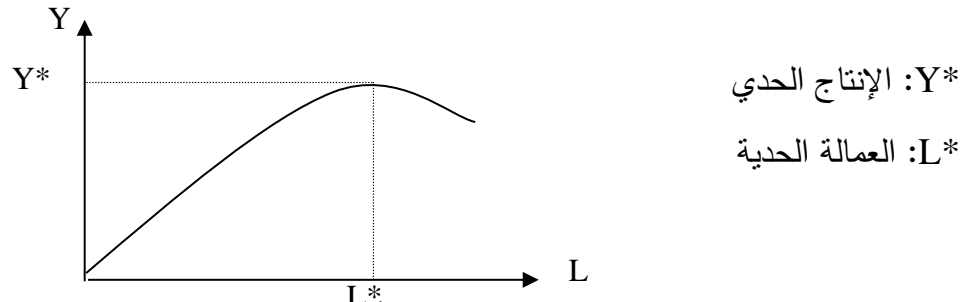
<sup>3</sup> شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 155.

<sup>4</sup> **المرجع السابق**، ص 159.

<sup>5</sup> محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعرق- الجزء الأول**. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 44.

وبهذا يكون شكل دالة الإنتاج كما يلي:

الشكل رقم 01-01: منحنى دالة الإنتاج عند الكلاسيك



المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقد-الجزء الأول- دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 44.

الفرع الثاني: توازن سوق العمل

تستند النظرية الكلاسيكية من حيث موضوع العمالة والاستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال والقوى المحددة للطلب عليهم، وما تلعبه الأجور الحقيقية من دور في هذا التفاعل حيث يتحدد المستوى التوازني للإنتاج ومن ثم العمالة.<sup>1</sup>

أولاً-الطلب على العمل

يعتمد الطلب على العمل أساساً على الأجر الحقيقي عكسياً<sup>2</sup>، ذلك أن المنتجين هم من يقومون بشراء خدمات العمل والسعي لتعظيم أرباحهم في ظل المنافسة الكاملة، أي أن اختيارهم لمستوى الناتج وعنصر العمل الموظف يكون في الواقع قراراً واحداً<sup>3</sup>، ومنه دالة الطلب على العمل تكون كما يلي:<sup>4</sup>

$$L^d = f(w) \quad /w = W/P$$

حيث:  $L^d$  الكمية المطلوبة من العمل،  $w$  الأجر الحقيقي،  $W$  الأجر النقدي،  $P$  المستوى العام للأسعار

ويمثل الشكل رقم (02-01) منحنى الطلب على العمل والذي يتطابق مع منحنى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، حيث أن منحنى الطلب على العمل هو الجزء ذو الميل السالب من منحنى الناتج الحدي للعمل، حيث أن:  $MP_L = \frac{W}{P} = \frac{\Delta Y}{\Delta L}$ ، أي يتم اشتقاقه من دالة الإنتاج.

هذا وينتقل منحنى الطلب من مكانه نتيجة لتغير العوامل المؤثرة في إنتاجية العامل كالتغير في المستوى التقني أو المزيج المستخدم من عناصر الإنتاج الأخرى، مع ثبات الأجر الحقيقي، وتكون دالة الطلب

$$L_d = \alpha - \beta w^5$$

<sup>1</sup> أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم. الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 33.

<sup>2</sup> رفاة شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 275.

<sup>3</sup> أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. منشورات جامعة الإسكندرية، مصر، 2003-2004، ص 54.

<sup>4</sup> رفاة شهاب الحمداني، المرجع السابق، ص 275.

<sup>5</sup> فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، النظرية الاقتصادية الكلية. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2015، ص 225.

ثانيا- عرض العمل

يصدر عرض العمل عن العمال وفي رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابا بمعدل الأجر الحقيقي، وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي تغيرت بها الأجور فإن قرارات الأفراد بعرض قوة عملهم تبقى ثابتة فنستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بالإنتاج<sup>1</sup>، بالإضافة إلى تكلفة الفرصة البديلة للعمل وتفضيلات الأفراد أو العمال بالنسبة للعمل، كما أن عرض العمل الفائض في السوق يعني وجود بطالة<sup>2</sup>.

$$L^S = f(w^e) \quad / w^e = W/P^e \quad \text{وعليه ستكون دالة العرض:}$$

حيث:  $L^S$  الكمية المعروضة من العمل،  $w^e$  الأجر الحقيقي المتوقع  
 $W$  الأجر النقدي،  $P^e$  المستوى العام للأسعار المتوقع مستقبلا.

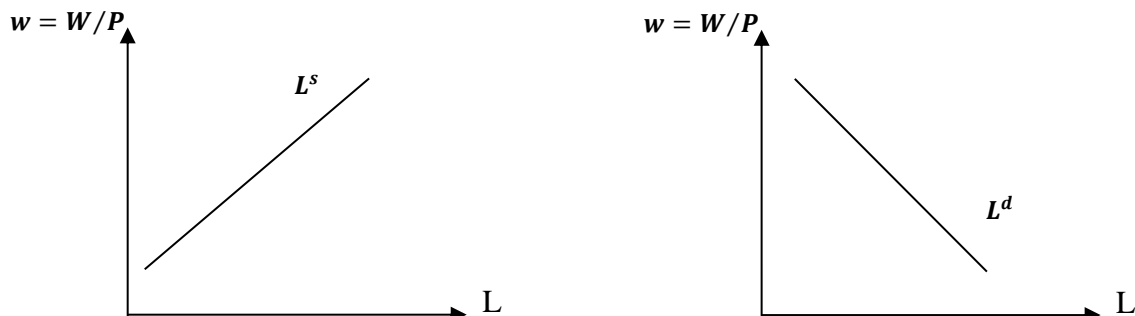
ونظرا لكون الأجر الحقيقي المتوقع يضم متغيرين أحدهما معلوم وهو الأجر النقدي ولآخر مجهول وهو

$$w^e = \frac{W}{P^e} = \frac{W}{P} \times \frac{P}{P^e} = W \times \frac{P}{P^e}$$

السعر المتوقع، فإن الأجر الحقيقي المتوقع يكون:  $w^e = W \times \frac{P}{P^e}$  أي أن عرض العمل يتوقف على الأجر الحقيقي وعلى تصور العمال للأسعار المستقبلية، هذا ويتخذ منحنى عرض العمل الموجب الميل الشكل (01-02)، وتكون دالة عرض العمل في صورتها العامة على النحو

$$L_S = \alpha + \beta w \quad \text{التالي:}^3$$

الشكل رقم 01-02: منحنى دالة الطلب على العمل / الشكل رقم 01-03: منحنى عرض العمل



Source: Eugene A. Diulio, Macroéconomie, edition McGraw-Hill, Paris, 1989, P 177.

ثالثا-توازن سوق العمل

كأي سوق أخرى فإن عرض العمل والطلب عليه يتفاعلان في السوق ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة التوازن بين كمية العمل المطلوبة والمعروضة والأجر الذي يرافق تلك الكمية، ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض جوانبها، فزيادة العرض أو انخفاض الطلب يؤدي

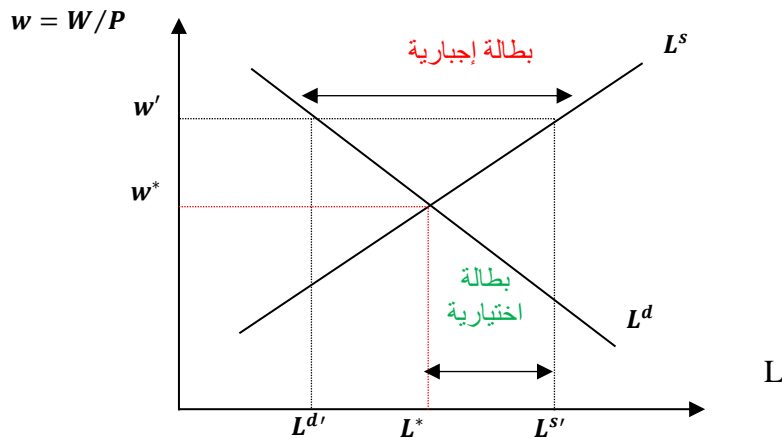
<sup>1</sup> محمد شريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 97.

<sup>2</sup> فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، المرجع السابق، ص 226.

<sup>3</sup> رفاة شهاب الحمداني، المرجع السابق، ص 277.

حتما إلى انخفاض في الأجور، وظهور نقطة توازن جديدة، والعكس صحيح، ويمنع تحقيق التوازن في سوق العمل ظروف عديدة مثل تجزئة السوق وتدخل اتحادات العمال، وانخفاض مرونة الأجور وتكلفة تكون رأس المال البشري وغيرها، ويتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي جانبي العرض والطلب ويتحدد معه كمية العمل التوازني  $L^*$  ومستوى الأجر الحقيقي التوازني  $w^*$  السائد في تلك السوق، كما هو مبين في الشكل التالي:<sup>1</sup>

الشكل رقم 01-04: منحنى التوازن في سوق العمل



المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقد- الجزء الأول- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 48.

### الفرع الثالث: البطالة عند الكلاسيك

أوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل دون تحرك خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، بحسبان أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه، ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة؛ يترتب عليها انتشار البطالة بين العمال وانخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر الذي يضمن التشغيل الكامل، وبالتالي فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائما القضاء على البطالة وفقا للفكر الكلاسيكي.

وعليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية نظرا لرفض العاطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية؛ تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة لأخرى، ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك في الشكل (01-04).

2.(04)

<sup>1</sup> فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، المرجع السابق، ص 228.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي- مبادئ وتطبيقات- مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 230.

المطلب الثالث: سوق العمل عند كينز

- بمجيء كينز ومن خلال التحليلات التي قدمها في تحليله لسوق العمل، استطاع أن يجعل الفرضيات التي يستند إليها الكلاسيك تنهار، حيث قدم مجموعة من الانتقادات نلخصها فيما يلي:<sup>1</sup>
- يعتبر كينز فرضية التجانس على أنها غير صحيحة لأن سوق العمل غير متجانس لاختلاف الكفاءة والخبرة بين العارضين، بل عملية الإنتاج نفسها تستدعي التنوع في الاختصاص والتجربة المهنية؛
  - سوق العمل ليس سوقا شفافا لأن المعلومة فيه غير متناظرة، ومصادرها متنوعة؛
  - حركة عارضي العمل تختلف باختلاف السن والجنس... الخ، كذلك باختلاف الظروف الاقتصادية بحيث تشتد الحركة عند الأزمة وتقل عند التوسع.
- لذا إذن فما الذي جاء به كينز في تفسير سوق العمل؟

الفرع الأول: الطلب على العمل

لا يوجد اختلاف بين الكلاسيك وكينز في تفسيرهم لدالة الطلب على العمل، فكينز يقبل فرضية المنافسة التامة وبالتالي السعي لتعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، وقاعدة التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية للعمل وبالتالي يأخذ منحني الطلب على العمل عند كينز نفس منحني الطلب عند الكلاسيك، حيث:<sup>2</sup>

$$L^d = L^d(w) = L^d(W/P)$$

الفرع الثاني: عرض العمل

- يمكن تلخيص رأي كينز حول عرض العمل في النقطتين الأساسيتين:<sup>3</sup>
- 1- يرى كينز أن العمال معرضون للخداع النقدي وإن سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بالأجر النقدي، على خلاف الكلاسيك الذين يعتبرون الأجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل؛
  - 2- إن الأجر النقدي غير مرن نحو الانخفاض، أي أن هناك حد أدنى للأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وأنه لا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه، وذلك بسبب وجود الاتحادات العمالية، وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق، فعند هذا الأجر تنكسر دالة عرض العمل الكينزية، ويؤدي هذا بالطبع إلى انكسار دالة العرض الكلي في النظرية الكينزية.

<sup>1</sup> فارس شلاحي، المرجع السابق، ص 27.

<sup>2</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 273.

<sup>3</sup> السعيد بريش، الاقتصاد الكلي-نظريات، نماذج وتمارين محلولة-. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 198.



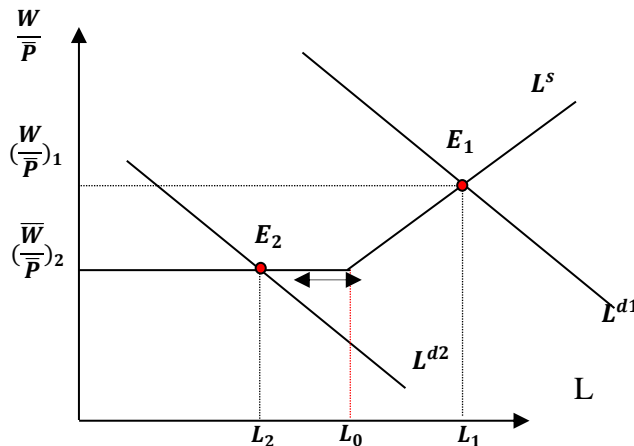
لـ وعليه تكون دالة عرض العمل مرتبطة بالأجر النقدي ارتباطاً طردياً:  $L^s = f(W)$

حيث:  $L^s$  الكمية المعروضة من العمل،  $W$  الأجر النقدي،  $\bar{W}$  الحد الأدنى للأجر النقدي

الفرع الثالث: توازن سوق العمل

يحدد تقاطع منحنى عرض العمل ومنحنى الطلب على العمل التوازن في سوق العمل، ولأجل دراسة هذا التوازن في معلم واحد بمقابلة دالة الطلب ودالة العرض، نفترض ثبات المستوى العام للأسعار لنتمكن من التعبير عن هذه الأخيرة بدلالة الأجر الحقيقي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 01-05: منحنى التوازن في سوق العمل



المصدر: محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي. دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 284.

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن التقاطع بين منحنى عرض العمل وطلبه يمكن أن يعرف حالتي

توازن:

1- التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل الكامل:

ويكون ذلك عند تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل في جزئه المتصاعد، أي

في النقطة  $E_1$  التي يتحدد عندها مستوى الأجر الحقيقي التوازني  $(\frac{W}{P})_1$  وحجم العمل التوازني  $L_1$ .

2- التوازن في سوق العمل عند مستوى التشغيل غير الكامل:

يمكن لمنحنى الطلب على العمل أن يكون على يسار النقطة  $E_1$  وبذلك يتقاطع مع منحنى عرض العمل

في جزئه الأفقي في النقطة  $E_2$  ومن الملاحظ أن هذا التوازن هو توازن التشغيل غير الكامل.

عند النقطة  $E_2$  يتحدد مستوى الأجر عند  $(\frac{W}{P})_2$  ومنه حجم العمل عند  $L_2$ ، لكن بما أن العمال الذين يرغبون

في العمل بمعدل الأجر الحقيقي  $(\frac{W}{P})_2$  يساوي  $L_0$  فإن المسافة بين  $L_0$  و  $L_2$  تقيس مستوى البطالة الإجبارية والتي

يرجعها كينز إلى عدم وجود فرص العمل بسبب تقلص الطلب على عنصر العمل من قبل المؤسسات

الاقتصادية والتي أحجمت عن الاستثمار (الإنتاج) نظراً لتراجع تدفق الدخل إليها في شكله الاستهلاكي

والاستثماري.

الفرع الرابع: البطالة عند كينز

إن الحالة المسماة بـ "البطالة الكينزية" تتميز بوجود عرض زائد في العمل، وأرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل ينخفض مستوى الإنتاج وتظهر البطالة<sup>1</sup>، ما يتطلب الأمر زيادة الطلب الكلي من خلال انتهاج سياسات مالية توسعية كي يتحقق مستوى التشغيل الكامل، غير أنه وفقا لكينز توجد بعض العوامل التي تعقد حل مشكلة البطالة الإجبارية والتي منها زيادة تفضيل السيولة والتقدم الفني وزيادة راس مال المجتمع، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج عند نفس مستوى التشغيل و/أو تقليل المطلوب من العمالة عند مستوى الناتج نفسه، كما يرى كينز أن وجود البطالة ذاتها يعد سببا من أسباب قصور الطلب الكلي؛ حيث يترتب عليه انخفاض الدخل لدى الأفراد، ومن ثم انخفاض إنفاقهم الاستهلاكي، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي، أي أن سياسة تخفيض الأجور -بوصفها علاجاً لمشكلة البطالة- يمكن أن يزيد من حدتها.

ولذا، فإن العلاج الأساسي للبطالة حسب كينز من خلال إتباع سياسات مالية توسعية، وعليه؛ فلا بد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتنافى مع فكرة تحقيق التوازن التلقائي عند مستوى التشغيل الكامل، وهو الموقف السائد من قبل الكلاسيك<sup>2</sup>.

المطلب الرابع: سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث

ظهر عدد من النظريات الحديثة لسوق العمل والبطالة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل، من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل.

الفرع الأول: نظرية البحث عن العمل

تؤكد هذه النظرية صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولى منهما في أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال، وتتمثل الثانية منهما في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها. الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 40.

<sup>2</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 237.

هذه المعلومات، وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.<sup>1</sup> طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقاً لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلاً من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تقلبهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات.<sup>2</sup>

وترتبط عملية البحث بنوعين من لتكاليف: الأولى منهما تتمثل في التكاليف المباشرة مثل تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات، أما الثانية منهما فهي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في - تكلفة الفرصة البديلة - الأجر المضحي به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: نظرية الاختلال

تتمثل هذه النظرية فيما يلي:<sup>4</sup>

ظهرت هذه النظرية على يد الكتاب الفرنسيين J.C. Benassy و E.Malinvaud كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل، وتبنى هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية، ولا تقتصر

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص 45.

<sup>2</sup> عبد الغاني داندن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة 1970-2008. مجلة الباحث، العدد 10/2012، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 178.

<sup>3</sup> مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 239.

<sup>4</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 246، 248.

النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما:<sup>1</sup>

### 1- النوع الأول:

يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه تسويقه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

### 2- النوع الثاني:

في هذه الحالة تقترن البطالة بوجود نقص في عرض السلع مقابل الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

إن أهمية نظرية الاختلال تتمثل في استخدامها لذات الإطار التحليلي لتحليل كل من البطالة الكلاسيكية والكينزية، أما نوع البطالة وأسبابها فهي ليست من ثوابت أي نظام اقتصادي، وإنما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق فمثلا: ترجع البطالة - غير الاحتكاكية - في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الإنتاج، ويعود ذلك إلى الانخفاض في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية، أما سببه وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي.

### الفرع الثالث: نظرية تجزئة سوق العمل

هذه النظرية لا تركز في عملية الاختبارات المتاحة للعمل على الأفراد وحرية اختيارهم للوظائف المختلفة في سوق العمل، بل تركز على مجموعات أو طبقات معينة من العمال الذين يواجهون مواقف وحاجات مختلفة لأسواق العمل والتي تحدد بطريقة منظمة أذواقهم ورغباتهم في عملية اختيار الوظائف المختلفة، وتبعا لطبيعة الوظائف المختلفة والمعايير المستخدمة في كل منها يمكن تقسيم سوق العمل إلى مجموعتين أو سوقين<sup>2</sup>، وتفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 246، 248.

<sup>2</sup> عاشور عمر المسماري، القوى العاملة والتعليم وسوق العمل. منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، 2008، ص 261.

1- النوع الأول وهو السوق الرئيسي

هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال، بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

2- النوع الثاني وهو السوق الثانوي:

هو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق.

الفرع الرابع: قانون أوكن (Arthur Okun)

لقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928-1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين 1947 و سنة 1960، وقد لاحظ أن أي ارتفاع بنقطة إضافية واحدة (1%) في معدلات البطالة سيصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3%) في الناتج الوطني الحقيقي.<sup>1</sup>

فإذا كنا نرغب في تحسين مستوى النمو الاقتصادي فما علينا إذن إلا أن نعمل على رفع معدل العمالة وتشغيل الأيدي العاطلة، من خلال توفير البيئة والآليات والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك.

قانون "أوكن" يعتبر أن معدل البطالة ما هو إلا المرآة العاكسة لتغير الناتج المحلي الإجمالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أي: وعند الإقرار بذلك فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي مثلا سيعمل على زيادة الناتج المحلي ومن ثم نسبة الناتج، وهذا بدوره يقلل من معدل البطالة، ومن هذه العلاقة بين معدل البطالة ونسبة الناتج يمكن اشتقاق علاقة عامة تحدد معدل البطالة في أي سنة عند معرفة الناتج الحقيقي والناتج الممكن ومتوسط معدل البطالة.

فالعلاقة الرياضية لقانون أوكن تعبر عن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدلات البطالة إلى مستواها الطبيعي، والفجوة في الناتج بالمقارنة مع مستوى إمكاناته الناتج المحتمل، ويمكن كتابة علاقة أوكن على الشكل التالي:<sup>2</sup>

$$\frac{(Y_p - Y)}{Y_p} = \beta(U - U_n)$$

<sup>1</sup> Ahmed Silem, D.Jean-Marie Albertini, lexique d'économie. 6<sup>eme</sup> édition, dalloz, France, 1999, p 377

<sup>2</sup> محمد ادريوش دحماني، المرجع السابق، ص 124.

حيث:

$Y_p$ : الناتج المحتمل (ناتج العمالة الكاملة)؛

$Y$ : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج الفعلي الحقيقي)؛

$U_n$ : معدل البطالة الطبيعي: هي البطالة الناجمة عن العوامل الهيكلية (على سبيل المثال المهارات غير متطابقة)، وهي الفرق بين أولئك الذين يرغبون في الحصول على وظيفة بمعدلات الأجور الحالية وأولئك الذين لديهم الرغبة والقدرة على الحصول على وظيفة؛

$U$ : معدل البطالة الفعلي: عدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة؛

$\beta$ : معامل أوكن ويقاس الانخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الإنتاج حد معين.

إذا كانت فجوة أوكن مستقرة (الفرق بين الناتج الحقيقي الممكن والفعلي) فلها عدة مزايا منها:<sup>2</sup>

- إن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أوكن عن طريق زيادة النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن؛
- تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

<sup>2</sup> محمد لموتي، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية-: أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص 43.

## المبحث الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

تقتضي دراسة تطور سوق العمل في الجزائر، دراسة تطور كل من جانب العرض والطلب، ولأجل هذا الغرض سنتطرق إلى نقطتين تشمل الأولى تطور القوة العاملة (جانب العرض) في حين تخص الثانية تطور الطلب على العمل من خلال عرض مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

## المطلب الأول: تطور حجم السكان والقوة العاملة في الجزائر

يعتبر النمو السكاني المحدد الأول لحجم ونسبة ونوعية القوة العاملة لأي بلد، فمن خلال تطور هذه الفئة تتمكن الدولة من معرفة أوجه الاختلال الذي يعانيه سوق العمل.

## الفرع الأول: مفاهيم عامة سوق العمل في الجزائر

مجموع السكان يتكون من القوة العاملة مضافا إليها السكان خارج القوة العاملة، وبعبارة أخرى يشمل السكان النشطين وغير النشطين، كما أن القوة العاملة هي الأخرى تشمل قوة عاملة مشغلة وأخرى عاطلة.

**أولا- القوة العاملة**

ويطلق عليهم أيضا السكان الناشطون، إذ يعرفهم المكتب الدولي للعمل بأنهم أولئك الأشخاص الذين يساهمون في خلق منتج أو تقديم خدمات اقتصادية موجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه، وهو نفس المفهوم الذي أورده الديوان الوطني للإحصاء؛ السكان النشطون هم الأفراد الذين يشتغلون مناصب عمل خلال فترة الاستقصاء وكذلك الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل.<sup>1</sup>

**ثانيا- السكان غير الناشطون:** هم باقي القوى البشرية بعد استبعاد السكان ذوي النشاط الاقتصادي ومن أمثلتهم الطلبة وريبات البيوت.<sup>2</sup>

**ثالثا- الأفراد المشتغلون**

إن المشتغل الذي يملك منصب شغل أو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء، فالمشتغلون هم أولئك الذين:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> <http://www.ons.dz/Definitions-des-concepts-utilises.57.html-04/03/2019>

<sup>2</sup> مصطفى طويطي، استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية-التجربة الجزائرية نموذجا-. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/07، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 16.

<sup>3</sup> عمر شريف، العياشي زرار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2013/10، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 60.

- يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة؛
- غائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء؛
- يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي؛
- هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الأجل (اقل من ثلاث أشهر)؛
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية؛
- الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني.

#### رابعا- القوى العاطلة عن العمل

حسب الديوان الوطني للإحصاء، فالعاطل عن العمل هو كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل (15-64 سنة)، ويبحث عن عمل مأجور، ولم يجد عملا.

والعاطلون عن العمل (STR) ينقسمون إلى قسمين؛ قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (STR1)، وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2)، أي: <sup>1</sup>

$$STR=STR1+STR2$$

$$U = \frac{STR}{PA} \times 100 \quad \text{إذا معدل البطالة (U):}$$

حيث يتكون السكان الناشطون PA من العمالة المشغلة PO، ومن العاملين في بيوتهم TD والذين

$$PA=PO+TD+STR \quad \text{يبحثون عن عمل STR:}$$

#### الفرع الثاني: تطور حجم السكان في الجزائر

اتسمت الفترة 2000-2017 بالزيادة المرتفعة للسكان حيث بلغ 41,2 مليون نسمة سنة 2017 مقارنة بسنة 2000 حيث كانت 30,4 مليون نسمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 01-01: تطور عدد السكان ومعدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: ألف نسمة / %

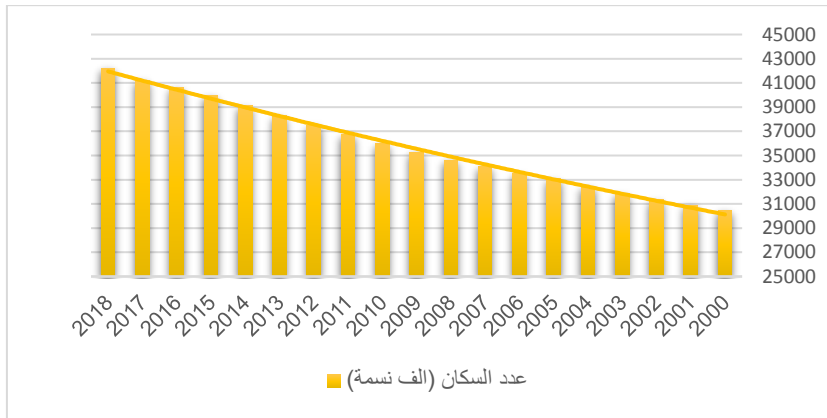
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان	30416	30879	31357	31848	32364	33080	33481	34096	34591	35268
معدل النمو	1,51	1,52	2,57	1,57	1,62	2,21	1,21	1,84	1,45	1,96
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
عدد السكان	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200	
معدل النمو	2,01	2,05	2,12	2,14	2,13	2,17	1,61	1,46	2,43	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

<sup>1</sup> سليمان بوقاسة، موسى سعداوي، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة-دراسة عن ولاية المدية-. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2015/31، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 40.

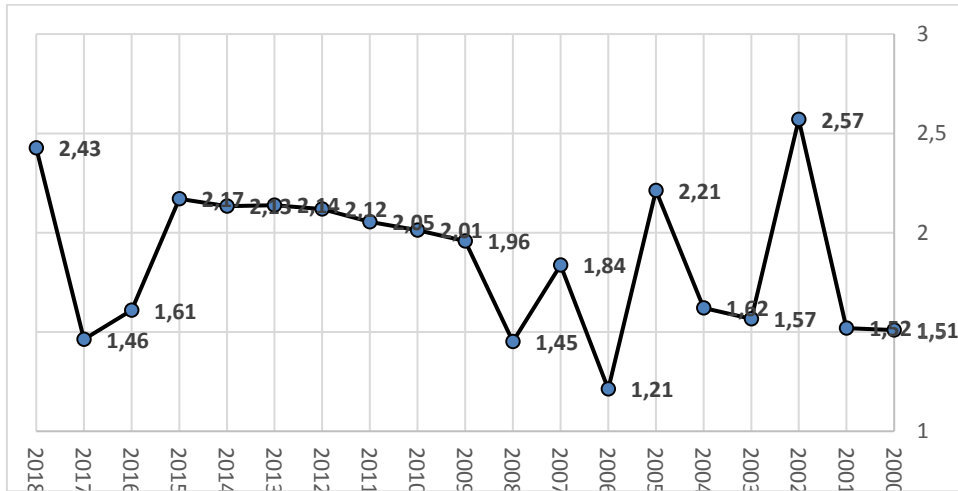


الشكل رقم 06-01: تطور عدد السكان خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-01

الشكل رقم 07-01: تطور معدل النمو الديموغرافي خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-01

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، إذ تجاوز معدل النمو بين سنة 2000 وسنة 2018 الـ 38.74% وهذا راجع أساسا لتراجع عدد الوفيات وزيادة المواليد واهتمام الحكومة الجزائرية أكثر بقطاع الصحة وتوفير المسكن الملائم حيث ارتفع حجم السكان من 30.42 مليون نسمة سنة 2000 إلى 42.2 مليون نسمة سنة 2018، أما معدل النمو الديموغرافي فهو متذبذب بين 1 و3% وشهدت سنة 2002 أعلى معدل نمو ديموغرافي وبنسبة 2.57%، وحسب التقرير الديموغرافي ONS لسنة 2015 و2016 فإن أكثر من 50% من السكان هم دون 30 سنة، وهو مؤشر جيد بالنسبة لسوق العمل باعتبار هذه الفئة هي الأكثر تغطية لسوق الشغل، وحسب تقرير سنة 2018 شهدت سنة 2017 حجماً من المواليد الأحياء تجاوز عتبة المليون حالة ولادة وكذلك زيادة كبيرة في حجم الوفيات، من ناحية أخرى، يستمر حجم الزواج المسجل في الانخفاض منذ عام 2014، ونحن نشهد زيادة كبيرة في عدد حالات الطلاق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

الفرع الثالث: تطور حجم القوة العاملة في الجزائر

ارتفع إجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون) إلى أكثر من 12 مليون نسمة سنة 2018، أي بنسبة

36.92% مقارنة بسنة 2000، والجدول التالي يبين تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط.

الجدول رقم 02-01: تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2018-2000

الوحدة: ألف نسمة

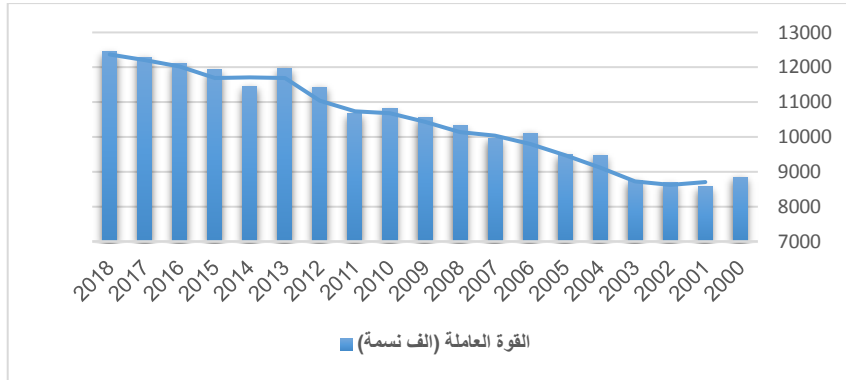
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان	30416	30879	31357	31848	32364	33080	33481	34096	34591	35268
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
معدل النشاط* %	29,10	27,75	27,68	27,51	29,26	28,69	30,19	29,24	29,82	29,90
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
عدد السكان	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200	
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463	
معدل النشاط* %	30,05	29,04	30,47	31,24	29,28	29,86	29,84	29,85	29,49	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

- إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل [www.OIT.org](http://www.OIT.org)

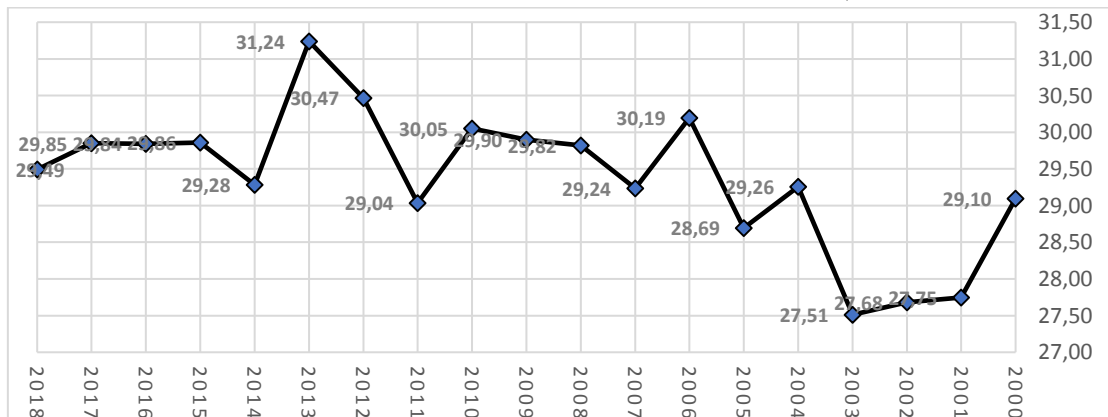
- \* معدل النشاط = (القوة العاملة/عدد السكان)×100

الشكل رقم 01-08: تطور حجم القوة العاملة خلال الفترة 2018-2000



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-01

الشكل رقم 01-09: تطور معدل النشاط خلال الفترة 2018-2000



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-01

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط القوة العاملة للفترة 2000-2018 يقدر بـ 10.52 مليون نسمة أي ما يعادل 30% من متوسط سكان الجزائر خلال نفس الفترة، كما نلاحظ أن حجم القوة العاملة تطور بنسبة 40.62% سنة 2000 مقارنة بسنة 2000 إذ تجاوزت 12 مليون نسمة بعدما كانت لا تتجاوز 8 مليون نسمة، وهذا راجع أساسا لتراجع عدد الوفيات وزيادة المواليد واهتمام الحكومة الجزائرية أكثر بقطاع الصحة وتوفير المسكن الملائم حيث ارتفع حجم السكان من 30.42 مليون نسمة سنة 2000 إلى 42.2 مليون نسمة سنة 2018، أما معدل النشاط فهو تقريبا في حدود 30%، أي أن ثلث سكان الجزائر تقريبا يمكنهم القيام بالعمل.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تطور حجم القوة العاملة المشتغلة في الجزائر

للتعرف على وضع التشغيل في الجزائر ينبغي معرفة حجم العمالة وقياس نسبتها إلى إجمالي السكان النشطين، والتطرق إلى التشغيل في الجزائر من خلال عرض هيكله حسب القطاعات والفئات العمرية وحسب المناطق الجغرافية وحسب القطاع القانوني.

### الفرع الأول: تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائر

عرفت الفترة 2000-2018 ارتفاع معدلات التشغيل وهذا بعد قيام الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها.

### الجدول رقم 01-03: تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
العمالة المشتغلة	5726	6229	6653	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472
معدل التشغيل %	64,70	72,70	76,65	76,28	82,35	84,75	87,73	86,22	88,67	89,83
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463	
العمالة المشتغلة	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11011	
معدل التشغيل %	90,04	90,04	89,03	90,17	89,40	88,79	89,50	88,29	89,57	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

- إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل [www.OIT.org](http://www.OIT.org)

- \* معدل التشغيل = (العمالة المشتغلة/القوة العاملة)×100

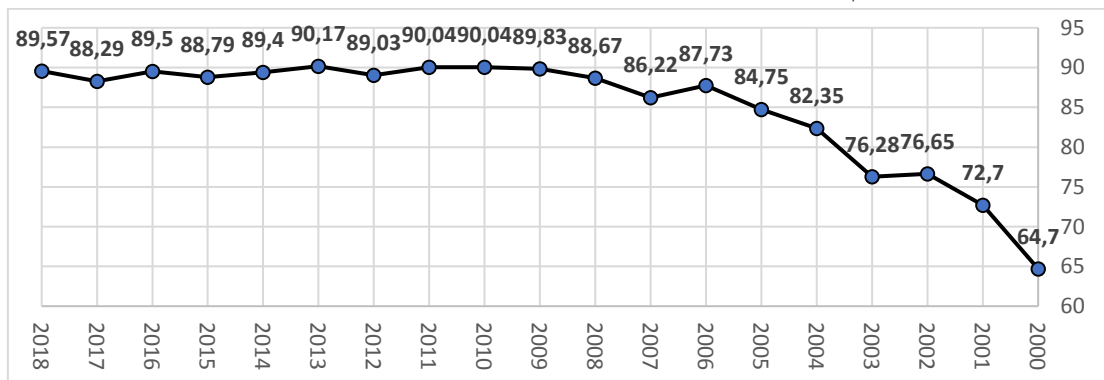
<sup>1</sup> حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 10-01: تطور حجم العمالة المشتغلة خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03-01

الشكل رقم 11-01: تطور معدل التشغيل خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03-01

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع عدد العمال من 5.7 مليون عامل سنة 2000 إلى 11.01 مليون عامل سنة 2018 أي بنسبة زيادة 89.39%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001، لكن للإشارة تلت هذه المناصب مؤقتة ضمن برامج الإدماج والشبكة الاجتماعية، فحسب تقرير سنة 2018 نجد ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير دائم (527 ألف منصب إدماج و100 ألف ضمن الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط) و4.18 مليون منصب شغل دائم و3.38 مليون منصب شغل خاص، أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 65% سنة 2000 أصبحت مستقرة في حدود 90% منذ سنتي 2006-2007، وهذا راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية، وخاصة المقدم من وكالات الدعم التي ساهمت في استحداث العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات التي عرفت فتح المجال وتسهيل إجراءات الدعم سنوات 2011-2014، أين كانت تساهم في توظيف أكثر من نصف مليون شخص سنة 2012.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجهات التنمية الاقتصادية، لكن العمالة في القطاع الفلاحي من المعطيات غير المحصورة في الجزائر لأننا لا نستطيع بصورة كافية عد

<sup>1</sup> حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي، لذا من الممكن إعطاء فكرة شاملة حول تطور العمالة في القطاع الفلاحي، والمعنيون بالأمر هنا كل من يمارس الشغل الفلاحي بصفة أساسية ولن يؤخذ بعين الاعتبار كل الذين يمارسون نشاطا زراعيا بصفة ثانوية، أي الذين سجلوا أنفسهم كعمال، موظفون وبنائون وتجار، والجدول التالي يبين لنا توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم 01-04: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018

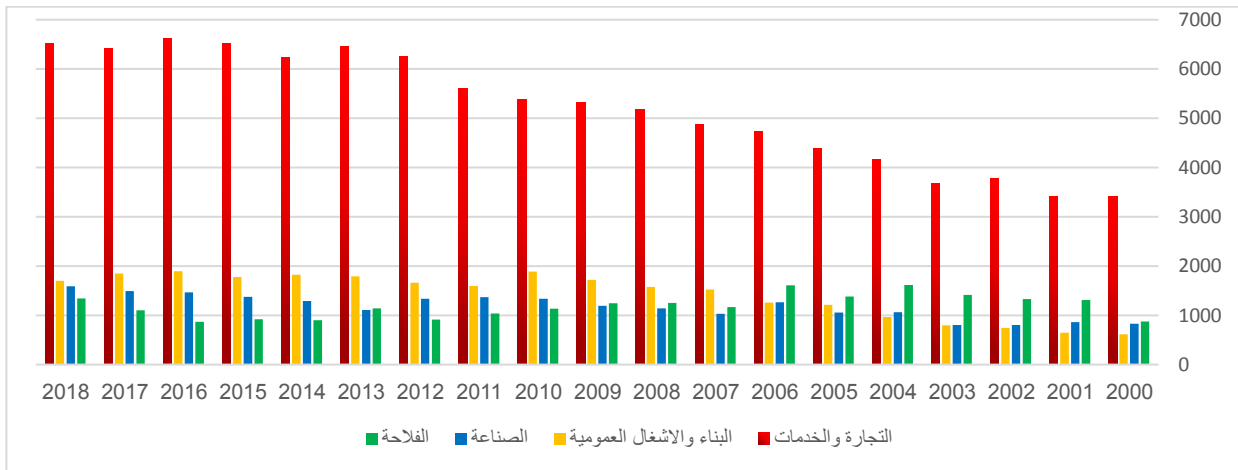
الوحدة: ألف عامل

السنوات	العمالة المشغولة		الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجارة والخدمات	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	15,25	873	14,43	826	10,78	617	3409	59,54	
2001	6229	21,06	1312	13,82	861	10,44	650	3405	54,66	
2002	6653	19,96	1328	12,07	803	11,17	743	3779	56,80	
2003	6684	21,13	1412	12,03	804	11,95	799	3668	54,88	
2004	7798	20,74	1617	13,61	1061	12,40	967	4153	53,26	
2005	8044	17,16	1380	13,17	1059	15,07	1212	4393	54,61	
2006	8869	18,14	1609	14,25	1264	14,17	1257	4738	53,42	
2007	8594	13,61	1170	11,96	1028	17,72	1523	4872	56,69	
2008	9146	13,69	1252	12,48	1141	17,22	1575	5178	56,61	
2009	9472	13,11	1242	12,61	1194	18,14	1718	5318	56,14	
2010	9735	11,67	1136	13,73	1337	19,37	1886	5377	55,23	
2011	9599	10,77	1034	14,24	1367	16,62	1595	5603	58,37	
2012	10170	8,97	912	13,13	1335	16,35	1663	6260	61,55	
2013	10788	10,58	1141	10,26	1107	16,60	1791	6449	59,78	
2014	10239	8,78	899	12,60	1290	17,83	1826	6224	60,79	
2015	10594	8,66	917	13,00	1377	16,76	1776	6524	61,58	
2016	10845	7,98	865	13,51	1465	17,47	1895	6620	61,04	
2017	10858	10,15	1102	13,75	1493	17,01	1847	6417	59,10	
2018	11011	9,69	1067	13,02	1434	16,11	1774	6726	61,08	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

- إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل [www.OIT.org](http://www.OIT.org)

الشكل رقم 01-12: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-04

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أهم قطاع موفر لمناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات والذي تجاوزت فيه نسبة التشغيل 60% سنة 2018، ويلاحظ الانخفاض الكبير في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي إذ بعدما تجاوز معدل التشغيل 20% خلال الفترة 2001-2004 انخفض معدل التشغيل إلى ما دون 10% خلال السنوات الأخيرة ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلا 10.15%، وهذا الانخفاض بسبب قلة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى أين نجد أن نسبة مخصصات القطاع الفلاحي لم تتجاوز 5% خلال الفترة 2001-2019، بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخل ما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، كما نلاحظ تطور معدل التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية والذي ارتفع إلى 16.11% سنة 2018 بعدما لم يكن يتجاوز 10% سنة 2000، وهذا بسبب دعم الحكومة لمشاريع البنى التحتية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وتخصيص ما يقارب 20 ألف مليار للمشاريع الكبرى خلال الفترة 2001-2019 وبنسبة تتجاوز 40%<sup>1</sup>.

#### الفرع الثالث: توزيع العمالة المشتغلة حسب الجنس

يعتبر معدل التشغيل لدى النساء منخفض مقارنة بما هو عليه الحال عند الرجال، لكن منذ سنة 2000 بدأ معدل التشغيل لدى الفئة النسوية يتطور عاما بعد عام.

#### الجدول رقم 01-05: تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000-2018

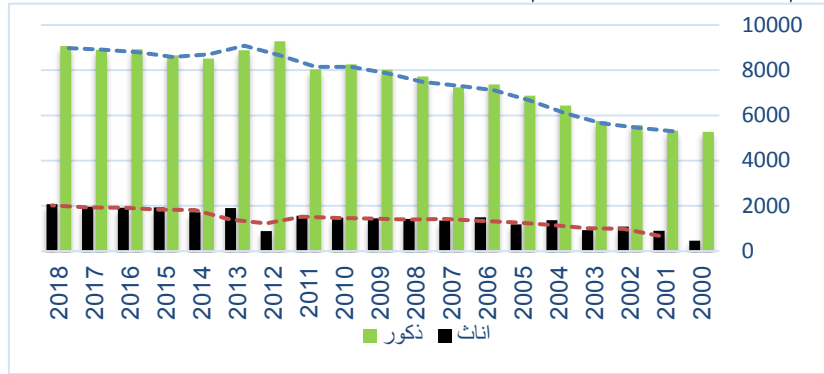
السنوات	العمالة المشتغلة -أف عامل-	ذكور		إناث	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	5269	92,02	457	7,98
2001	6229	5334	85,63	895	14,37
2002	6653	5573	83,77	1080	16,23
2003	6684	5751	86,04	933	13,96
2004	7798	6439	82,57	1359	17,43
2005	8044	6870	85,41	1174	14,59
2006	8869	7372	83,12	1497	16,88
2007	8594	7247	84,33	1347	15,67
2008	9146	7718	84,39	1428	15,61
2009	9472	8025	84,72	1447	15,28
2010	9735	8262	84,87	1473	15,13
2011	9599	8038	83,74	1561	16,26
2012	10170	9281	91,26	889	8,74
2013	10788	8883	82,34	1905	17,66
2014	10239	8516	83,17	1723	16,83
2015	10594	8660	81,74	1934	18,26
2016	10845	8933	82,37	1912	17,63
2017	10858	8893	81,90	1965	18,10
2018	11011	9050	81,39	1961	18,73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارير المنظمة العالمية للعمل [www.OIT.org](http://www.OIT.org)

<sup>1</sup> حسب تقارير السياسة العامة للحكومة.

الشكل رقم 01-13: تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05-01

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور معدل التشغيل لدى فئة النساء الذي كان لا يتجاوز 8% سنة 2000 ليتجاوز 18% سنة 2018، في مقابل تراجعته لدى الرجال إلى 81.39% في نفس السنة بعدما كان يتجاوز 90% سنة 2000، ويرجع هذا لتزايد إقبال المرأة على عالم الشغل، وقبولها بالتوظيف الشبه الدائم ضمن برامج الإدماج المهني ويعتبر قطاع الخدمات الأكثر جذبا للنساء أين تشتغل فيه 1478 ألف امرأة سنة 2018 (منها 886 ألف ضمن قطاع الصحة) يليه قطاع الصناعات التحويلية الذي تشتغل فيه 362 ألف امرأة، وتوجه الرجال إلى سوق العمل غير الرسمي الأكثر دخلا.

#### الفرع الرابع: توزيع العمالة المشغلة حسب المناطق الجغرافية

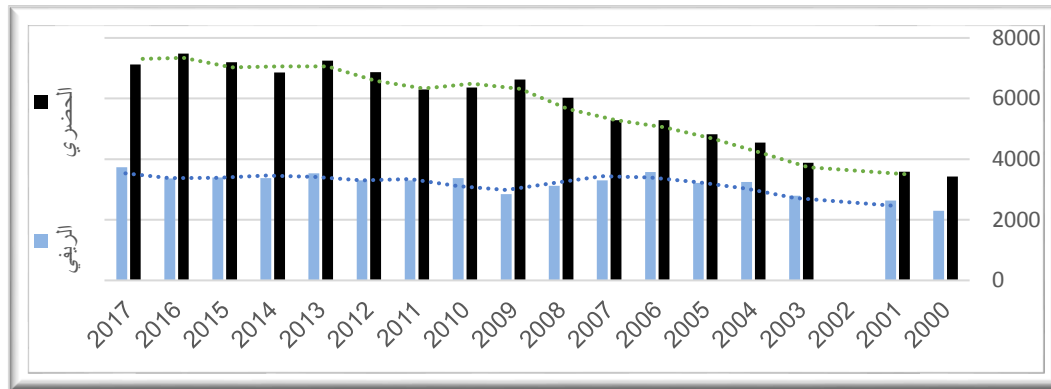
يمكن تقسيم العمالة إلى تجمعين كبيرين أحدهما حضري والآخر ريفي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 01-06: تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2017

السنوات	العمالة المشغلة (ألف عامل)		الحضري		الريفي	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	59,80	3424	59,80	2302	40,20
2001	6229	57,63	3590	57,63	2639	42,37
2003	6684	58,14	3886	58,14	2798	41,86
2004	7798	58,32	4548	58,32	3250	41,68
2005	8044	60,00	4826	60,00	3218	40,00
2006	8869	59,65	5290	59,65	3579	40,35
2007	8594	61,53	5288	61,53	3306	38,47
2008	9146	65,89	6026	65,89	3120	34,11
2009	9472	69,96	6627	69,96	2845	30,04
2010	9735	65,34	6361	65,34	3374	34,66
2011	9599	65,60	6297	65,60	3302	34,40
2012	10170	67,53	6868	67,53	3302	32,47
2013	10788	67,22	7252	67,22	3536	32,78
2014	10239	67,02	6862	67,02	3377	32,98
2015	10594	67,99	7203	67,99	3391	32,01
2016	10845	69,00	7483	69,00	3362	31,00
2017	10858	65,66	7129	65,66	3729	34,34

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

الشكل رقم 01-14: تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-06

من خلال الجدول نلاحظ أن العمالة تتركز بشكل كبير في المناطق الحضرية، لكن عدد سكان الريف في تزايد مستمر حيث ارتفع بنسبة 162% بين سنتي 2000 و 2017 اين أصبح عدد سكان الريف 3.7 مليون بعدما كان لا يتجاوز 2.3 مليون سنة 2000، إلا أن نسبة توزع العمال في الريف بقيت في تناقص فبعدما كانت تتجاوز 40% سنة 2000 أصبحت لا تتعدى 34% سنة 2017 وذلك أولا بسبب الهجرة الريفية نحو المدن بسبب عدم توفر أو نقص المرافق العامة، وكذا ارتفاع عدد سكان المدن إلى 10.8 مليون سنة 2017 بينما لم يكن عدد سكان المدن سنة 2000 يتجاوز 5.7 مليون ساكن.

#### الفرع الخامس: توزيع العمالة المشغلة حسب القطاع القانوني

الجدول التالي يبين تطور نسبة التشغيل في كل من القطاع العام والخاص:

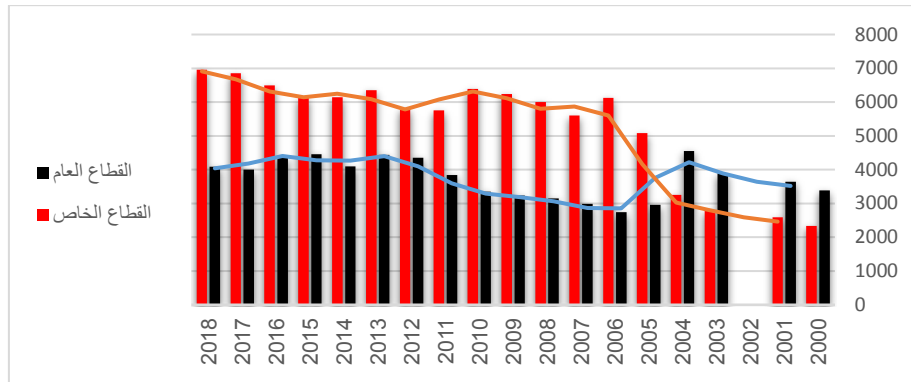
الجدول رقم 01-07: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2018

السنوات	القطاع الخاص		القطاع العام		العمالة المشغلة (ألف عامل)
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
2000	40,80	2336	59,20	3390	5726
2001	41,55	2588	58,45	3641	6229
2003	41,86	2798	58,14	3886	6684
2004	41,68	3250	58,32	4548	7798
2005	63,15	5080	36,85	2964	8044
2006	69,04	6123	30,96	2746	8869
2007	65,24	5607	34,76	2987	8594
2008	65,57	5997	34,43	3149	9146
2009	65,86	6238	34,14	3234	9472
2010	65,63	6389	34,37	3346	9735
2011	59,96	5756	40,04	3843	9599
2012	57,19	5816	42,81	4354	10170
2013	58,84	6348	41,16	4440	10788
2014	59,96	6139	40,04	4100	10239
2015	57,95	6139	42,05	4455	10594
2016	59,84	6490	40,16	4355	10845
2017	63,15	6857	36,85	4001	10858
2018	62,44	6961	36,67	4088	11011

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)



الشكل رقم 01-15: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-07

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع العام وحتى سنة 2004 كان يوظف العمال أكثر من القطاع الخاص وفي حدود 60% من العمالة المشتغلة، ولكن منذ سنة 2005 وحتى سنة 2018 أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على التشغيل بمتوسط 59.41% وأصبح القطاع العام لا يشغل أكثر من 40%، وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الاستثمار الخاص، كما أن العمالة في القطاع العام جزء كبير منها هم أصحاب عمل مؤقتين.

### المطلب الثالث: البطالة وسوق العمل غير الرسمي في الجزائر

يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن تشكل ملامح العمل في القطاع غير الرسمي في الجزائر الذي أصبح المنفذ والمخرج للعديد من الشباب البطال كان نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وانفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في آليات الاقتصاد العالمي، لذا من الواجب التطرق إلى سوق العمل غير الرسمي، بالرغم من أن هذا الأخير لم يخضع إلى دراسات دقيقة ورسمية في الجزائر.

### الفرع الأول: اختلالات سوق العمل في الجزائر

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه، وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة، ومن بين الاختلالات التي يعيشها سوق العمل في الجزائر:<sup>1</sup>

- عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل؛
- ضعف التنسيق بين القطاعات العارضة والطالبة للعمل؛
- في غالب الأحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع الأعمال؛

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، أكتوبر 2010، ص ص 79، 80.

- طبيعة مناصب الشغل المستحدثة؛ حيث أن الإحصائيات تشير إلى أن ما يقرب 50% من مناصب الشغل لسنة 2018 هي مناصب مؤقتة؛
- انتشار البطالة في الوسط الحضري أكثر من الريف، وهو ما يؤدي إلى التوترات والنزاعات الاجتماعية داخل المدن؛
- ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب، والتي تتجاوز في العادة 80% من إجمالي البطالة؛
- 45% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة لأكثر من سنتين.
- وضعت الجزائر مجموعة من الأهداف والمخططات ضمن مخطط الحكومة لترقية العمل ومكافحة البطالة لسنة 2008، نبرز أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل (ANEM, ADS...)، من خلال عصرنه وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار لطلبات الشغل الإضافية؛
- القيام بالمقاربات الاقتصادية، أي تدعيم المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب الشغل، ما يسمح بتنمية ثقافة المقاول؛
- السعي إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتعزيز الوسائل البيداغوجية؛
- ترقية التشغيل من خلال أجهزة دعم التشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر

رغم التحسن في معدلات البطالة مقارنة بنهاية التسعينات إلا أن معدلات البطالة ما زالت تشكل خطرا على الاقتصاد، لأنها ما زالت تتجاوز 10% في الغالب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 01-08: تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: ألف عامل/بطل

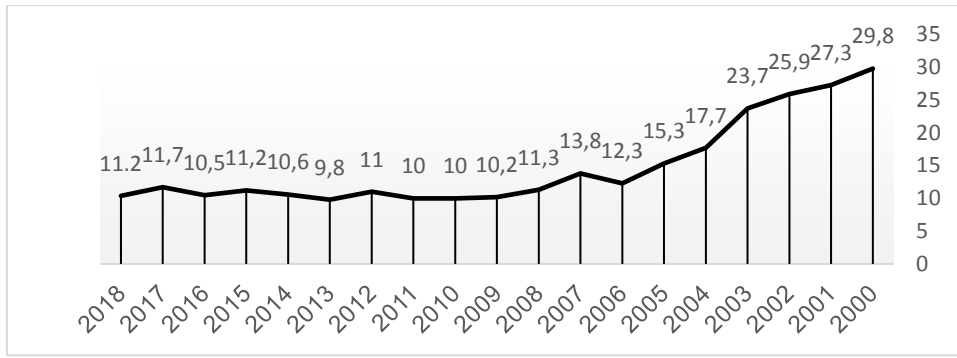
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315	10544
العمالة العاطلة	2637	2339	2027	2078	1671	1448	1240	1374	1169	1072
معدل البطالة %	29,80	27,30	23,35	23,72	17,65	15,25	12,27	13,78	11,33	10,17
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
القوة العاملة	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463	
العمالة العاطلة	1077	1062	1253	1176	1214	1338	1272	1440	1462	
معدل البطالة %	9,96	9,96	10,97	9,83	10,60	11,21	10,50	11,7	11,7	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

- \* معدل البطالة = (العمالة العاطلة/القوة العاملة) × 100

<sup>1</sup> عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 15.

الشكل رقم 01-16: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-08

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاضا محسوسا لمعدلات البطالة حيث انتقلت من 29.8% سنة 2000 إلى 10.2% سنة 2009، وهو مؤشر إيجابي راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات بداية الألفية الجديدة، وأقل معدل بطالة كان سنة 2013 بـ 9.83% حيث شهدت هذه الفترة خاصة الفترة 2011-2014 فتح المجال للمبادرات المقاولاتية وتوليد مناصب شغل جديدة حيث ساهمت وكالات الدعم في استحداث أكثر من نصف مليون منصب شغل، كما سمحت كذلك ببرامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططات التنمية والتي بدأت فيها الجزائر منذ سنة 2001 لكن في السنوات الأخيرة عادت معدلات البطالة للارتفاع، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تقليص الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليص التوظيف سواء الدائم أو في شكل عقود إدماج.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: العمالة غير الرسمية في الجزائر

يعرف البنك الدولي القطاع غير الرسمي من خلال ثلاثة خصائص هي:<sup>2</sup>

- أنها وظيفة غير مصرحة؛

- أنها لا تستفيد من الانتساب إلى الضمان الاجتماعي؛

- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا.

وبدأت هذه الظاهرة في الجزائر خلال السبعينات من القرن العشرين وتوسعت في الثمانينات، وبدأت في التسارع مع مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، لتزداد حدتها مع بداية الألفية الجديدة، حيث أن نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي تخطت نسبة 50% خلال العقد الأول من القرن العشرين، والجدول التالي يبين لنا حجم العمل غير الرسمي في الجزائر:

<sup>1</sup> الطاهر جليط، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26/2017، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 6.

<sup>2</sup> عبد القادر بلعربي، شعيب بونوة، تفتح الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر -حجم العمل غير الرسمي-. Les cahiers du MECAS، العدد 2007/03، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 270

الجدول رقم 01-09: تطور العمالة غير الرسمية خلال الفترة 2004-2018

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
العمالة المشتغلة (ألف عامل)	7798	8044	8869	8594	9146	9472	9735	9599
العمالة الرسمية	3774	4092	4159	4322	4567	4694	4856	5227
العمالة غير الرسمية	4024	3952	4710	4272	4579	4778	4879	4372
معدل العمالة غير الرسمية %	51,60	49,13	53,11	49,71	50,07	50,44	50,12	45,55
معدل البطالة %	17,65	15,25	12,27	13,78	11,33	10,17	9,96	9,96

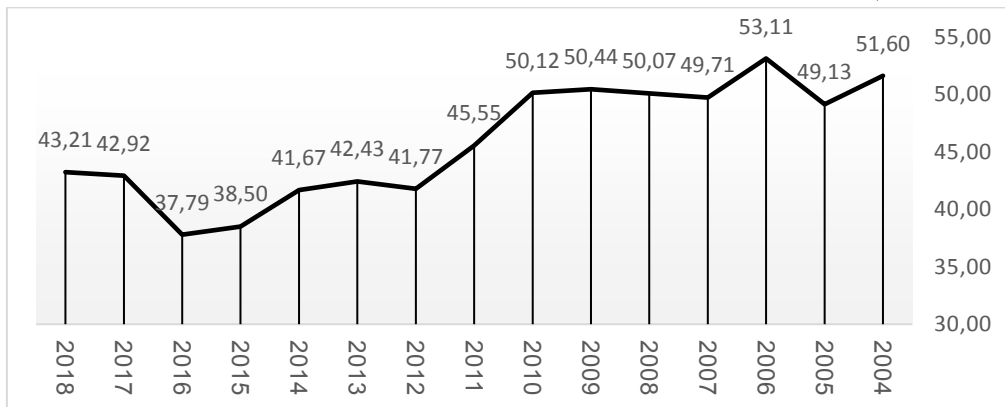
  

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمالة المشتغلة (ألف عامل)	10170	10788	10239	10594	10845	10858	11048
العمالة الرسمية	5922	6211	5972	6515	6747	6198	6274
العمالة غير الرسمية	4248	4577	4267	4079	4098	4660	4774
معدل العمالة غير الرسمية %	41,77	42,43	41,67	38,50	37,79	42,92	43,21
معدل البطالة %	10,97	9,83	10,60	11,21	10,50	11,7	11,7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ONS.dz](http://www.ONS.dz)

- \* معدل العمالة غير الرسمية = (العمالة غير الرسمية/العمالة المشتغلة) × 100

الشكل رقم 01-17: تطور معدل العمالة غير الرسمية خلال الفترة 2004-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-09

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل العمالة غير الرسمية انخفض وبشكل كبير فبعدما كان يتجاوز 50% سنة 2004 أصبح لا يتعدى 42% سنة 2018، لكن في حقيقة الأمر ليس العمل غير الرسمي الذي انخفض وإنما الانخفاض سببه زيادة العمالة الرسمية التي تجاوزت 6.2 مليون عامل سنة 2018 بعدما كانت لا تتجاوز 3.7 مليون عامل سنة 2004، كما نلاحظ أنه خلال الفترة 2014-2016 شهدت انخفاضا في العمالة غير الرسمية والسبب توجه العديد من الشباب لوكالات الدعم للاستفادة من التمويل، لكن في المقابل وباعتبار سوق العمل غير الرسمي ذو ديناميكية ومرونة لسهولة الالتحاق به نلاحظ أنه كلما انخفض معدل العمالة غير الرسمية انخفض معدل البطالة، وهو ما يؤكد العلاقة التي تربط البطالة بسوق العمل غير الرسمي الذي يعتبر من عوامل تقليص البطالة والفقير.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

### المبحث الثالث: آليات تسيير سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

يتسم سوق العمل الجزائري بفجوة بين إرتفاع وتيرة نمو العرض البشري مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة، لذا قامت الحكومة بتأسيس جملة من القنوات والآليات، ترمي في مجملها إلى تحريك عجلة سوق العمل، وتقليص الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية، بتمكين الشباب من اكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلاً من خلال تكوينهم على المدى القصير لصقل موهبتهم وكفاءتهم التشغيلية.

#### المطلب الأول: سياسة التشغيل في الجزائر

إن الحديث عن سياسة التشغيل في الجزائر مقترن بالإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها منذ الاستقلال، بداية بالمخططات في العهد الاشتراكي وصولاً إلى مشاريع الإنعاش الاقتصادي المتبناة في عهد الوفرة المالية بداية الألفية الثالثة.

#### الفرع الأول: تعريف سياسة التشغيل

سياسة التشغيل هي مختلف الإجراءات التي تقوم بها الحكومة من أجل استحداث منصب شغل إضافي، وتعرف سياسة التشغيل على أنها:<sup>1</sup>

- جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل؛
  - مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج؛
  - عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، بهدف أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل.
- تتمحور سياسة التشغيل حول تحقيق هدفين أساسيين وهما:<sup>2</sup>
- رفع عدد مناصب الشغل؛
  - خلق مناصب أكثر إنتاجية.
- مما يحقق زيادة في مداخل المجموعات المدروسة واستخدام أكفأ لقدرات العمال، وكذا إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

<sup>1</sup> Gilles Ferreol, Philippe Deubl, Economie du Travail. Armand Colin, Paris, France, 1990, P 123.

<sup>2</sup> عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 2012/10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 191.

يمكن التمييز بين نوعين من سياسات التشغيل حسب مدى ديناميكية سوق العمل وقدرته على استيعاب القوى العاملة العاطلة من خلال خلق مناصب الشغل، ويتعلق الأمر بسياسة التشغيل النشطة -سياسة ترقية التشغيل- وسياسة التشغيل الخاملة -سياسة محاربة البطالة-.

وتشمل سياسة التشغيل الخاملة تحويلات المداخل الرامية إلى تعويض فقدان الدخل لبعض الأشخاص أو الفئات من القوى العاملة مثل إعانات البطالة والتعويض عن التقاعد المبكر ويجب أن لا يكون الأجر لمنصب العمل أقل من إعانات البطالة، وتشمل سياسة التشغيل النشطة مجموعة من السياسات الرامية إلى تحسين قدرة العاطلين على الدخول إلى سوق العمل مثل المساعدة في البحث عن عمل والتدريب وفقا لاحتياجات سوق العمل، والخلق المباشر للوظائف، وإعانات الاستخدام، والأشغال العامة، ومساعدة الذين يعملون لحساب أنفسهم، وتدبير تشجيع الحراك، وبصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر إيجابية البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الطالبين عن عمل إيجابية.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: لمحة تاريخية حول التشغيل في الجزائر

ارتبطت مسألة التشغيل في الجزائر، بإشكالية التنمية الاقتصادية، حيث أن التشغيل كان من بين أهم الأهداف التي يجب تحقيقها عادة الاستقلال السياسي للبلاد، وحسب التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة.

#### أولا-مرحلة التخطيط 1967-1989

عرفت الجزائر خلال الفترة 1967-1989 خمس مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي 1967-1969، الرباعي الأول 1970-1973، الرباعي الثاني 1974-1977، الخماسي الأول 1980-1984، الخماسي الثاني 1985-1989، لكننا نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

تميزت هذه الفترة ببنية الثورة الزراعية سنة 1971 بسبب اعتماد الجزائر وخاصة سكان الريف على الفلاحة المعيشية لغالبية السكان، ما أدى إلى استحداث العديد من فرص الشغل ولكن بعد سنوات قليلة اندثرت هذه الجهودات وغيرت وجهة الاقتصاد الجزائري من الفلاحة إلى الصناعة وتم القضاء على الثورة الزراعية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق مولاي لخضر، المرجع السابق، ص 192.

<sup>2</sup> M.E. Benissad, Economie de developement de l'Algérie. OPU, Alger, 1982, p20.

فاستحوذت المشروعات الصناعية على 91.95% من إجمالي الاستثمارات، باعتبار القطاع الصناعي هو الكفيل بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط الصناعي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967-1969 إلى 11.8 مليار دينار ما بين 1970-1977، ليرتفع المبلغ إلى 19.6 مليار خلال الفترة 1978-1985، فانعكس حجم المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل، حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1.7 مليون سنة 1966 إلى 2.8 مليون منصب شغل، لتصل سنة 1985 إلى 3.8 منصب شغل، ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 18.6% سنة 1977، لتنتقل سنة 1984 إلى 8.7%<sup>1</sup>.

### ثانيا-مرحلة الأزمة 1985-1989

صاحبت المرحلة 1985-1989 توصيات محورها قطاع التربية والتعليم وإنعاش الاستثمارات إلا أن موجة 1986 قضت على الآمال فانهار سوق العمل وأصبح عاجزا على توفير مناصب الشغل، كما أن الأزمة أثرت على سيرورة برنامج تشغيل الشباب الذي شرع فيه سنة 1987 فانقلبت البطالة من 434 ألف بطل إلى أكثر من مليون بطل سنة 1987<sup>2</sup>، كما تم استحداث 255000 منصب شغل فقط خلال الخماسي الثاني مقارنة بالخماسي الأول الذي تم فيه استحداث 82400 ألف منصب شغل<sup>3</sup>.

### ثالثا-المرحلة الانتقالية 1990-1999

عرفت هذه الفترة وضعاً اقتصادياً صعباً للغاية، حاولت السلطات الجزائرية معالجته بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بدعم من المؤسسات النقدية والمالية الدولية، فأمضت اتفاقية الاستعداد الائتماني ضمن برنامج الاستقرار، لتعمق بعدها الإصلاحات بإمضاء التصحيح ضمن برنامج التعديل الهيكلي، لتتخذ بذلك إجراءات صارمة برزت آثارها جلياً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن آثار هذه الفترة حل أكثر من 1200 مؤسسة عمومية وتسريح أكثر من 600 ألف عامل، مما يوضح أن إعادة هيكلة المؤسسات أثرت على التشغيل، وأن قطاع البناء والأشغال العمومية كانت له حصة الأسد حيث قدرت نسبة التسريح بـ 60.2% بالإضافة إلى قطاع الخدمات بـ 20.7%، فظهرت الحاجة إلى اتباع سياسة فاعلة للتشغيل من خلال عملية الخصخصة التي تهدف إلى استحداث فرص عمل مناسبة مادام القطاع العام غير مهياً بشكل فاعل لمثل هذه الوظيفة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد هني، *اقتصاد الجزائر المستقلة*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 55.

<sup>2</sup> عبد القادر بلعربي، شعيب بونوة، *المرجع السابق*، ص 266.

<sup>3</sup> Abdelhamid Brahimi, *L'économie Algérienne*. Edition Dahlab, Alger, 1991, p322

<sup>4</sup> فرس شلالي، *المرجع السابق*، ص 69.

الفرع الثالث: سياسة التشغيل في ظل الانتعاش الاقتصادي

شكلت سنة 2000 منعرج نوعي في سوق العمل بالجزائر بسبب التحسن الجيد لأسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة البرامج والأجهزة المتخصصة في تنشيط سوق العمل، والتي بدأتها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الريفية 2001-2006، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار... الخ.<sup>1</sup>

وموازاة مع تنفيذ هذه المخططات ارتأت الحكومة أن تشرع في تبني سياسة واضحة لتقليص نسبة البطالة التي كانت تقدر في سنة 1999 بحوالي 30% شرعت مختلف الدوائر الوزارية في تضمين اقتراحاتها المتعلقة بهذه السياسة التي توجت في الأخير بإعداد وثيقة عمل مرجعية أطلق عليها المخطط الوطني لمكافحة البطالة وترقية التشغيل الذي اعتمد رسميا في جوان 2008 للعمل على خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في أفق 2010، وأقل من 09% مستقبلا، ولبلوغ الأهداف المسطرة يتطلب مخطط النشاط العمل على محاور عدة هي:<sup>2</sup>

- 01- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل؛
- 02- ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الإدماج في عالم الشغل؛
- 03- تسهيل الإجراءات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 04- ترقية تشغيل الشباب؛
- 05- إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل؛
- 06- متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق الشغل؛
- 07- إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات تكون وظيفتها التشاور والاقتراح.

كما عززت هذا المخطط بمجموعة من الاستراتيجيات في مجال ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، منها مخطط الحكومة لسنة 2015، والذي تضمن ما يلي:<sup>3</sup>

- تبسيط وتكثيف جهاز المساعدة على الإدماج المهني في إطار مقارنة اقتصادية بحثة بتفضيل التوظيف الدائم للشباب طالبي العمل لأول مرة؛

<sup>1</sup> طارق قندوز وآخرون، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة نالوث الفساد والتضخم والبطالة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 04/سبتمبر 2015، جامعة المدينة، الجزائر، ص 25.

<sup>2</sup> محمد حتحاتي، ترقية التشغيل في الجزائر -دراسة الآليات المستحدثة في سوق الشغل-. مجلة دفاقر اقتصادية، العدد 14/مارس 2017، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 140.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

سبتمبر 2015، ص 2، متوفرة على موقع الوزارة: [www.mtess.gov.dz](http://www.mtess.gov.dz), 20/11/2017



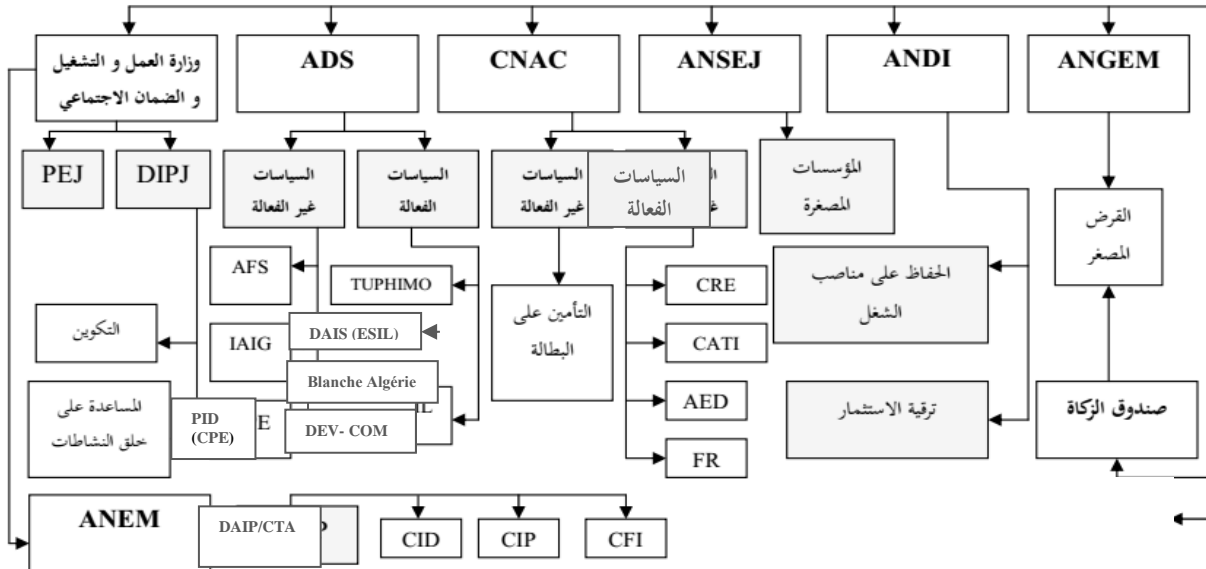
- مواصلة عصنة وتعزيز المرفق العمومي للتشغيل من خلال التقريب بين عرض وطلب العمل؛
- عصنة المصالح اللامركزية للتشغيل وتحسين التفاعل المتبادل بين مختلف المتدخلين قصد تحسين تسيير سوق العمل؛

ولمواصلة ضبط سوق العمل ورفع قدرات الدعم لامتناس البطالة، وضمن مخطط الحكومة لسنة 2017 فإن الحكومة عازمة على دعم استحداث مناصب العمل وخلق الثروات في جميع القطاعات لتحسين عرض العمل والمساهمة في احتواء البطالة، والعمل على دعم أكثر من 23000 مشروع في كل سنة من السنتين المالييتين 2018 و2019، مع أثر استحداث نحو 150000 منصب في السنة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم الشباب، أما بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة فالأمر يتعلق بإطلاق مزيد من 30000 مشروع على مدى السنتين 2018-2019 مع استحداث نحو 80000 منصب شغل، مع مواصلة الأجهزة ولآليات الأخرى في استحداث مناصب الشغل.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: دور أجهزة التشغيل في معالجة اختلالات سوق العمل

اتخذت الجزائر العديد من السياسات في مجال ترقية التشغيل، من خلال تشجيعها للاستثمار المنتج الخالق للثروة والمحدث لمناصب الشغل، ولقد سخرت لهذا الشأن هيئات خاصة تسهر على تنفيذ هذه السياسات من خلال دعم وإنشاء مؤسسات مصغرة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الهيئات.

#### الشكل رقم 01-18: الأجهزة والبرامج المتخذة لمعالجة اختلالات سوق العمل



المصدر: محمد ادريوش دحماني، محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 44.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. سبتمبر 2017، ص 38، متوفرة على موقع الوزارة: [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz) 20/11/2017

الفرع الأول: الوكالة الوطنية للتشغيل -ANEM-

أصبحت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في جوان 2007 مكلفة بمجال الشغل، وتعتبر ANEM من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، بحيث ساهمت في تنظيم وإدارة سوق الشغل وهي أداة من الأدوات المستعملة لتنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل، إذ تعمل على التقريب بين طالبي العمل المتمثلين في البطالين وأصحاب العمل وهم كل أصحاب المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العام والخاص، فالوكالة أنشأت طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 259/90<sup>1</sup> المعدل والمتمم للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17/06/1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم التنفيذي 99/62 سنة 1962. فالوكالة حسب هذا المرسوم هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، لكن حسب المادة 07 من القانون 19/04<sup>2</sup> أصبحت عبارة عن مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، وهو ما أكدته المرسوم التنفيذي 77/06<sup>3</sup> والذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها والذي عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 273/09<sup>4</sup>، وجعلت الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل والتشغيل، وتسعى الوكالة لتحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:<sup>5</sup>

- رفع عدد المناصب وتلبية أكبر عدد ممكن من عروض العمل وذلك من خلال:
  - إجراءات ديناميكية لسوق العمل المحلي؛
  - التسيير الحسن لبرنامج جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP؛
  - البحث عن عروض العمل خاصة فيما يخص القطاع الاقتصادي؛
  - السرعة في التكفل بعروض العمل وتلبيتها.
- التركيز على برنامج عقود العمل المدعم CTA وتحقيق مناصب معتبرة.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير اسمه الى الوكالة الوطنية للتشغيل. الجريدة الرسمية رقم 39 (1990)، المرسوم التنفيذي رقم 90-259 مؤرخ في 18 صفر 1411 الموافق لـ 08 سبتمبر 1990، ص 1224.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون تنصيب العمال ومراقبة التشغيل. الجريدة الرسمية رقم 83 (2004)، قانون رقم 04-19 مؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق لـ 25 ديسمبر 2004، ص 8.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية رقم 09 (2006)، المرسوم التنفيذي رقم 06-77 مؤرخ في 19 محرم 1427 الموافق لـ 18 جانفي 2006، ص 22.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعديل مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية رقم 50 (2009)، المرسوم التنفيذي رقم 09-273 مؤرخ في 09 رمضان 1430 الموافق لـ 30 أوت 2009، ص 20.

<sup>5</sup> [www.mtess.gov.dz/index.php/ar/24/11/2017](http://www.mtess.gov.dz/index.php/ar/24/11/2017)

خلق سياسة تعاون لإنجاح عملية التكوين النوعي، والذي تهدف من خلاله إلى إدماج الشباب خريجي مراكز التكوين المهني في سوق العمل وإشباع الاختصاصات النادرة المطلوبة من قبل المؤسسات الاقتصادية.

### الجدول رقم 10-01: تطور طلبات وعروض العمل في ANEM خلال الفترة 2008-2018

الوحدة: ألف منصب

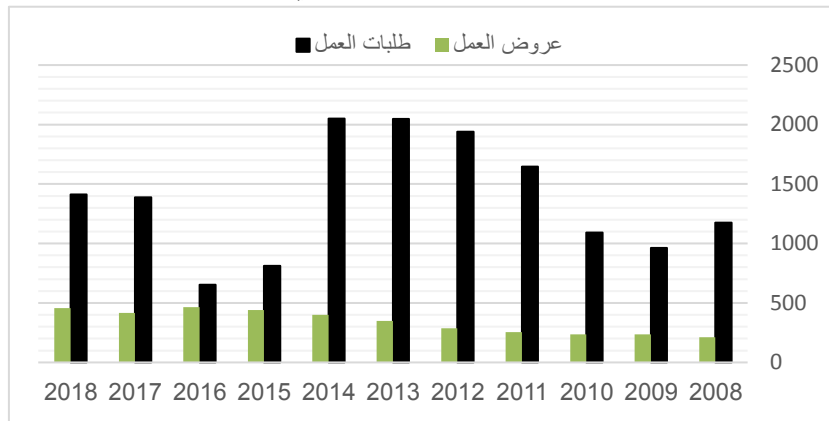
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
طلبات العمل	1176	963	1091	1647	1939	2048	2050	811	654	1387	1412
عروض العمل	213	236	235	254	287	349	400	441	465	416	456
العروض المحققة	155	179	199	212	215	260	304	338	370	307	340
معدل التلبية* %	72,77	75,85	84,68	83,46	74,91	74,50	76,00	76,64	79,57	73,80	74,56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية للتشغيل والمتوفرة على الموقع: [www.anem.dz/ar/stats\\_15/01/2019](http://www.anem.dz/ar/stats_15/01/2019)

- informations statistiques de la ANEM année 2008-2018.

\* معدل التلبية (عروض العمل التي لبنتها الوكالة) = (عروض العمل المحققة/إجمالي عروض العمل)×100

### الشكل رقم 19-01: تطور طلبات وعروض العمل في ANEM خلال الفترة 2008-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 10-01

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع طلبات العمل خلال الفترة 2008-2014 حيث زادت تقريبا 100% ويرجع هذا أساسا إلى الإجراءات الجديدة المساعدة على الإدماج (DAIP-CTA)، لكنها تراجعت كثيرا بسبب إجماع الكثير من خريجي الجامعات على عروض الإدماج التي يعتبرونها إجحافا في حقهم فبعدما كانت تتجاوز 2 مليون طلب عمل سنة 2014 أصبحت لا تتعدى 700 ألف طلب سنة 2016 لترتفع مجددا إلى 1.4 مليون طلب سنة 2018، مع العلم أن عروض العمل في زيادة مستمرة وخاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية والتي أصبحت مجبرة على توظيف العمال الجدد عن طريق ANEM، والتي استطاعت أن تلبية 80% تقريبا كمتوسط لعروض العمل المقدمة لها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حسب تقارير الوكالة الوطنية للتشغيل والمتوفرة على الموقع [www.anem.dz](http://www.anem.dz)

الفرع الثاني: وكالة التنمية الاجتماعية ADS

أولاً-تقديم الوكالة

وكالة التنمية الاجتماعية مؤسسة ذات طابع خاص مزودة بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، تقع مهمة المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة على عاتق وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.<sup>1</sup>

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-232<sup>2</sup>، تتمثل مهام الوكالة القانونية في الترقية، الانتقاء والاختيار التمويل بشكل كلي أو جزئيا لما يلي:

- نشاطات وتدخلات لفائدة الفئات السكانية المحرومة وكذا التنمية الجماعية؛
- كل مشروع أشغال أو خدمات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة، ويتضمن استعمال مكثف لليد العاملة ومبادر به من طرف جماعة سكانية، كيان عمومي أو خاص وذلك بغرض ترقية وتنمية التشغيل.

ثانيا-برامج ADS

تسير وكالة التنمية الاجتماعية محافظة متنوعة من البرامج بالاعتماد على مختلف المصالح والمديريات الولائية، بالإضافة إلى الحركات الجمعوية، من أجل مساعدة الفئات المحرومة، وتتمثل هذه البرامج في:<sup>3</sup>

أ- المنحة الجزائرية للتضامن AFS

مساعدة مباشرة مدفوعة للفئات السكانية المحرومة الغير قادرة على ممارسة عمل، في شكل منحة، بعد أن حدد في البداية بـ 1000 دج، انتقل مبلغ المنحة إلى 3000 دج شهريا منذ 2008 مع علاوة تقدر بـ 120 دج لكل شخص تحت الكفالة.

ب-تعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG

تم الشروع في تقديم تعويضات مالية في هذا الإطار منذ سنة 1994 بدعم وموافقة من البنك العالمي، ولقد وجهت هذه التعويضات والمقدرة بـ 3000 دج شهريا للعائلات بدون دخل مقابل القيام بأشغال وأنشطة للصالح العام، وتوقف العمل بهذا البرنامج سنة 2011.

<sup>1</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: [www.msnfcf.gov.dz](http://www.msnfcf.gov.dz) 22/11/2017

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية. الجريدة الرسمية رقم 40 (1996)، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 مؤرخ في 13 صفر 1417 الموافق لـ 29 جوان 1996، ص 18.

<sup>3</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: [www.msnfcf.gov.dz](http://www.msnfcf.gov.dz) 22/11/2017

## ج- جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات PID (CPE قبل سنة 2010)

جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات مسجل في إطار سياسة نشيطة لضمان الإدماج المهني للشباب طالبي التشغيل من حاملي شهادات التعليم العالي، وكذا التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية، البالغين من العمر بين 19 و35 سنة، قصد السماح لهم باكتساب تجربة مهنية وترقية تشغيلهم، وتكون عقودهم لمدة سنتين مقابل 10000 دج للجامعيين، و8000 دج بالنسبة للتقنيين.

## د- أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO

يهدف البرنامج إلى استحداث مكثف للتشغيل المؤقت، ويتمثل في صيانة وإعادة تأهيل المنشآت القاعدية العمومية من خلال تنفيذ أشغال ذات منفعة عمومية وأثر اجتماعي وترقية المقاولات الصغرى المحلية، تتمثل الفئات السكانية المستهدفة من طرف أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في الولايات والبلديات ذات معدلات البطالة المرتفعة، وتوجه أساسا للحرفيين وأصحاب السجلات التجارية العاطلين عن العمل والبالغين من العمر 18-59 سنة، كما يضمن دفع أجر يساوي الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة ثلاثة أشهر وتغطية اجتماعية لمدة سنة واحدة.

## هـ- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS

منذ بداية 1990، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب ESIL، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا، ومنذ سنة 2011 تغير محتوى هذا البرنامج وإسمه إلى جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، ويتمثل هدف هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهيل، لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتئين للبالغين 18-59 سنة.

## و- الجزائر البيضاء BLANCHE ALGERIE

يسمح البرنامج باستحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يسمح بإدماج البطالين لاسيما أولئك الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي، وبالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية، وتقدر مدة العقد بثلاثة أشهر قابلة للتجديد ثلاثة مرات بمبلغ 850 ألف دج للبطالين البالغين 18-40 سنة والراغبين في أن يصبحوا مقاولين صغار، أما العاملين ضمن هذا البرنامج فالسن محدد بـ 18-59 سنة ويضمن حصولهم على الأجر الوطني الأدنى لمدة 12 شهر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: [www.msnfcf.gov.dz](http://www.msnfcf.gov.dz) 22/11/2017

ز- التنمية الجماعية الإشتراكية DEV-COM

هذا البرنامج مبادر به وممول من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، على أساس مشاريع اجتماعية اقتصادية يتم تحديدها من طرف الخلايا الجوارية للتضامن، وبمساهمة السكان وممثليهم من أجل تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة، ويصل مبلغ مشروع التنمية الاجتماعية الإشتراكية إلى حدود 4 مليون دج، وبلغت عدد المشاريع 2500 مشروع خلال الفترة 2005-2015.

ثالثا-مساهمة برامج ADS في استحداث مناصب الشغل

لقد ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية منذ إنشائها إلى فتح العديد من مناصب الشغل وتقديم العديد من المساعدات للفئات المحرومة من أجل إحداث تنمية محلية، وفيما يلي عدد الأفراد المستفيدين من برامج التنمية الاجتماعية خلال الفترة 2008-2016.

الجدول رقم 01-11: مناصب الشغل المفتوحة من قبل برامج ADS خلال الفترة 2008-2016

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
PID (سابقا CPE)	57293	14689	48843	46218	34002	46163	48117	39445	35302
DAIS (سابقا ESIL)	132484	143414	62161	175588	488609	502842	512818	523348	527581
IAIG	261894	255540	254311	260895	/	/	/	/	/
TUP HIMO +BA	13201	15964	12098	12308	21987	36327	44827	43411	34728
المجموع	464872	429607	377413	495009	544598	585332	605762	606204	597611

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Rapport National 2000-2015, Objectifs du Millénaire pour le Développement, P 40.
- CNES, Rapport National sur le développement humain 2013-2015, P 192.
- ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, édition 2017, p p 11,13.

الفرع الثالث: أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية

إن عملية استحداث النشاطات وتنمية روح المبادرات المقاولاتية عند الشباب وتوفير مناصب الشغل، أفرزت جملة من البرامج والهيكل الرامية إلى دعم ترقية التشغيل الذاتي لدى الشباب.

أولا-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار<sup>1</sup> المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 16 جويلية 2006، تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، والتي جاءت خلفا لوكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI التي أنشأت سنة

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية رقم 47 (2001)، الأمر الرئاسي رقم 01-03 مؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، ص 4.

1993، وتعتبر الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتخضع هذه الأخيرة إلى شروط خاصة ينبغي اعتبارها والمتمثلة في:<sup>1</sup>

- وجود قانون للاستثمارات يخدم مصالح المستثمرين الأجانب بصفة خاصة؛
- سعر صرف تشجيعي؛
- يد عاملة غير مكلفة، ونظام جبائي تحفيزي.

### ثانيا-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أسس هذا الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188<sup>2</sup>، والذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهنيين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية.

وفي إطار سياسة ترقية التشغيل، قررت الحكومة إنشاء جهاز يتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 إلى 50 سنة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 06 جويلية 2004 الذي يعدل ويتم المرسوم 94-188، ليعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 10-156 في مادته الثامنة ليغير المجال العمري للمستفيدين من هذا الجهاز ليصبح 30 الى 50 سنة.<sup>3</sup>

يوفر الصندوق صيغة تمويلية ثلاثية الأطراف (صاحب المشروع، CNAC، البنك)، حيث تقدر نسبة المساهمة الشخصية 1% إذا لم يتجاوز الاستثمار 5 مليون دج، و2% إذا كان 5-10 مليون دج، في حين تساهم الوكالة بنسبة 30% والنسبة المتبقية يغطيها البنك في شكل قرض.<sup>4</sup>

### ثالثا-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشائها وقانونها الأساسي<sup>5</sup>، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 جويلية 1998 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، إذ تتمتع الوكالة بتنظيم يعتمد على هياكل محلية (فروع ولائية وملحقاتها)، للتقرب أكثر من أصحاب المشاريع ويكون سنهم 19-35 سنة واستثنائيا 40 سنة والاستجابة

<sup>1</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: [www.andi.dz](http://www.andi.dz) 25/11/2017

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. الجريدة الرسمية رقم 44 (1994)، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 مؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق لـ 06 جويلية 1994، ص 5.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي متعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين 30-50 سنة، ويتولى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تنفيذه. الجريدة الرسمية رقم 44 (1994)، المرسوم الرئاسي رقم 10-156 مؤرخ في 07 رجب 1431 الموافق لـ 20 جوان 1994، ص 8.

<sup>4</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: [www.cnac.dz](http://www.cnac.dz) 25/11/2017

<sup>5</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. الجريدة الرسمية رقم 52 (1996)، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، ص 12.

لتطلعاتهم وكذا تكييف إنشاء المؤسسات مع مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتوفر الوكالة صيغتين للتمويل تتمثل في:<sup>1</sup>

➤ **التمويل الثلاثي:** ويكون هذا النوع من التمويل بمساهمة ثلاثة فاعلين للاستثمار في المشروع:

- البنك: بقرض نسبته 70% (القرض البنكي مخفض بـ 100%)؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: بقرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29%؛
- الشاب المستثمر: بمساهمة شخصية بنسبة تتراوح من 1% إلى 2%.

➤ **التمويل الثنائي:** ويكون هذا النوع من التمويل (ذو قسمين) بمساهمة فاعلين اثنين:

- الشاب المستثمر: بمساهمة شخصية تتراوح من 71% إلى 72% من المبلغ الإجمالي للاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: بقرض بدون فائدة بنسبة 28% أو 29%.

#### رابعا-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة<sup>2</sup>، وموجه للمواطنين 18-60 سنة ويمكنهم الاستفادة من قرض بدون فوائد لا يتعدى 100 ألف دج لشراء المواد الأولية، أو قرض لخلق النشاط بقيمة 1 مليون دج بدون فائدة، بالإضافة إلى مرافقة مجانية.

برنامج القروض المصغرة هو جزء من التنمية الاجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية، وتنفيذ السياسة الاجتماعية الجديدة التي هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الاجتماعية لعملية الانتقال إلى اقتصاد السوق.<sup>3</sup>

#### خامسا-صندوق الزكاة

تم إنشاؤه رسميا سنة 2003 حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية والقاعدية ثم بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-427، خاصة المادة الثالثة (3) منه التي تنص على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد صرفها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz) 25/11/2017

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**. الجريدة الرسمية رقم 06 (2004)، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي 2004، ص 8.

<sup>3</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: [www.angem.dz](http://www.angem.dz) 25/11/2017

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف**. الجريدة الرسمية رقم 73 (2005)، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 05 شوال 1426 الموافق لـ 07 نوفمبر 2005، ص 8.



يعد هذا الصندوق آلية من الآليات التي سعت من خلاله الدولة الجزائرية إلى مواجهة مشكلة البطالة وخلق مناصب شغل بواسطة إعطائه بعد تمويلي استثماري للمشاريع الاقتصادية، أي أن الزكاة لا يقتصر كونها فريضة دينية بل يمكن أن يمتد أثرها إلى تحريك التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق هو أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في آجال لا تتعدى أربع سنوات ويعرف هذا القرض بالقرض الحسن، فنجد أنه في سنة 2017 تم جمع 140 مليار سنتيم، كما أنه خلال الفترة 2004-2011 تم تدعيم ما يقارب 8000 مشروع صغير.<sup>1</sup>

#### سادسا- دور أجهزة الدعم في استحداث مناصب الشغل

تولي الجزائر أهمية بالغة لبرامج دعم المبادرات المقاولاتية، من أجل الحد من البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة تتماشى ومؤهلات العمالة المطلوبة، وفيما يلي جدول يوضح مساهمة هذه البرامج في استحداث مناصب شغل جديدة.

الجدول رقم 01-12: مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017

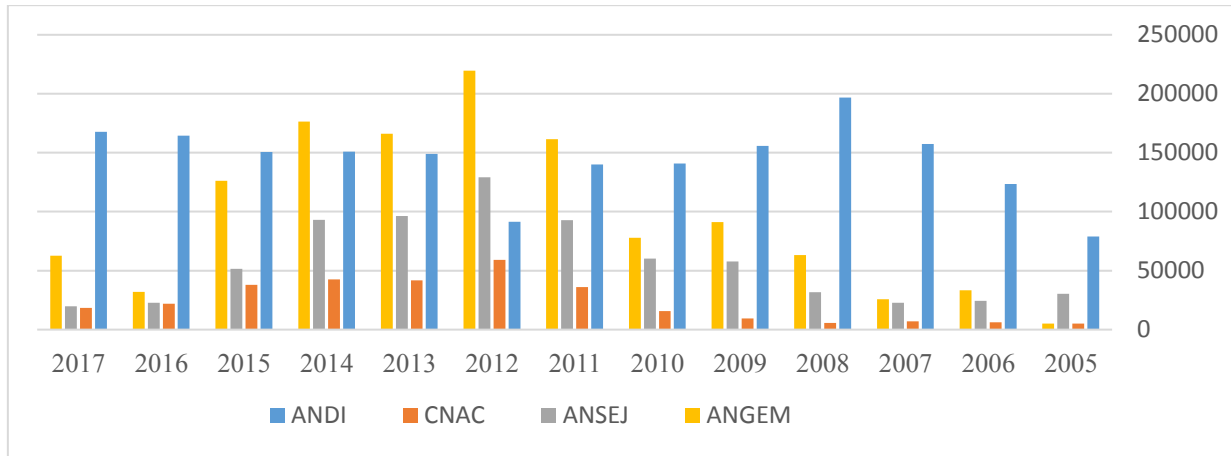
السنوات	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM	المجموع	المساهمة في التشغيل %
2005	78951	5159	30376	4994	119480	7,11
2006	123583	6078	24500	33331	187492	8,56
2007	157295	6949	22685	25847	212776	11,31
2008	196754	5781	31626	63148	297309	13,88
2009	155905	9574	57915	91101	314495	16,72
2010	140770	15804	60133	77934	294641	19,29
2011	140110	35953	92682	161417	430162	24,05
2012	91415	59125	129203	219641	499384	27,61
2013	148943	41786	96233	166053	453015	30,23
2014	150959	42707	93140	176315	463121	36,37
2015	150641	37921	51570	126152	366284	38,61
2016	164414	21850	22766	32045	241075	39,94
2017	167618	18299	19672	62764	268353	42,36

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: (آخر تحديث 2019/01/15)

- [www.andi.dz](http://www.andi.dz), Andi news, Bulletin trimestriel, N° 01-30.
- [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz), Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-33.
- [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz).
- [www.angem.dz](http://www.angem.dz).
- [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

<sup>1</sup> بالاعتماد على معلومات متوفرة على موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: [www.marw.dz](http://www.marw.dz) 25/11/2017

الشكل رقم 01-20: مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-12

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادات متتالية في عدد المناصب المستحدثة من قبل أجهزة الدعم، خاصة منذ سنة 2011 التي شهدت مجموعة من الإصلاحات التي تدعو لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة في دراسة الملفات وصدور بعض التعليمات الوزارية التي تدعو إلى تخفيض الفوائد على بعض الأنشطة والغائها كليا، فتجاوزت مناصب الشغل المستحدثة 450 ألف منصب شغل منذ سنة 2011، لكن منذ سنة 2015 تراجعت عدد المناصب المستحدثة بسبب سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة في ظل انخفاض أسعار البترول وكذا تجميد بعض الأنشطة بسبب تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها والتي كانت تمول من قبل ANSEJ، حيث أنه من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المناصب المستحدثة من قبل ANSEJ عرفت تراجعا كبيرا خلال الفترة 2015-2017 وهو ما أثر على مجموع المناصب المستحدثة وهو راجع لشروط التأهيل التي فرضتها الوكالة على المستثمرين للحصول على الدعم باشتراك شهادة جامعية أو شهادة التكوين المهني، أما فيما يخص نسبة مساهمة هذه الوكالة إلى إجمالي العمالة المشغلة سنة 2016 فهي تقارب 40%، ذلك أن هذه الوكالات إستطاعت أن توفر ما يقارب 4.5 مليون منصب شغل منذ سنة 2000، وتعتبر ANDI الأكثر استحداثا لمناصب الشغل لأنها تمول الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبنسبة تفوق 50-60% تليها ANGEM بنسبة تقارب 25% ثم ANSEJ بنسبة تقارب 20% وفي الأخير CNAC باعتبارها تمول فئة عمرية معينة وبنسبة لا تتجاوز 10%.

### المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

حتى تتمكن الجزائر من حصر النشاطات غير الرسمية والإحصاء الدقيق للقوى العاملة، سطرت برنامجا يهدف إلى الاهتمام أكثر بالقطاع الخاص وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها من بين أولويات الاستراتيجية التنموية في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -PME-

قد يبدو من الوهلة الأولى للباحث سهولة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكن الواقع غير ذلك وهذا راجع إلى السببين التاليين:<sup>1</sup>

➤ **اختلاف درجة النمو الاقتصادي:** ويتمثل في التطور غير المتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلا.

➤ **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:** يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط الصناعي مثلا ينقسم إلى فروع عدة منها صناعات استخراجية، غذائية، تحويلية، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمة إليه أو أحد فروعه وذلك حسب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار.

✚ حيث إن تعريف هذه المؤسسات يستند إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية هي:<sup>2</sup>

➤ **المعايير الكمية:** تشمل معيار عدد العمال، معيار رأس المال المستثمر، درجة الانتشار، حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك السنوي.

➤ **المعايير النوعية:** تشمل المعيار القانوني، المعيار التنظيمي، معيار الاستقلالية والحصة السوقية.

وعليه فإن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى سواء متقدمة أو نامية وفقا لهذه المعايير، كما اختلفت تعاريفها أيضا من قبل المؤسسات والهيئات الدولية.

ففي الجزائر لم يكن هناك أي تعريف قانوني محدد لهذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليعدل بالقانون 17-02<sup>3</sup>، ففي ظل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الجزائر وجدت نفسها مضطرة إلى إيجاد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، حيث أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تستوفي الشروط التالية:

<sup>1</sup> خوني رايح وحساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008، ص ص16، 17.

<sup>2</sup> قاشي خالد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013**. مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12/جوان 2015، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 15.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. الجريدة الرسمية رقم 02 (2017)، قانون رقم

17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 جانفي 2017، ص 6.

- تشغل من 1 إلى 250 شخص؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 4 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 01 مليار دج؛
- تستوفي معايير الاستقلالية وتعني بمعايير الاستقلالية أن 25% من رأسمالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى.

ويمكن تلخيص معايير التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم 01-13: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعايير بالجزائر وبالاتحاد الأوروبي

الحصيلة السنوية	رقم الأعمال		عدد الأجراء		الصف
	الجزائر	الاتحاد الأوروبي	الجزائر	الاتحاد الأوروبي	
-	أقل من 20 مليون دج	-	أقل من 40 مليون دج	أقل من 10	مؤسسة مصغرة
5 مليون أورو	أقل من 200 مليون دج	7 مليون أورو	أقل من 400 مليون دج	أقل من 50	مؤسسة صغيرة
لا تتعدى 27 مليون أورو	200-1000 مليون دج	لا يتجاوز 40 مليون أورو	من 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	أقل من 250	مؤسسة متوسطة

المصدر:

- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة. دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 31.
- القانون رقم 02-17: الجريدة الرسمية رقم 2، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017، ص 4.

### الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز هذه المؤسسات ب:<sup>1</sup>

- الهيكل التنظيمي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة بسيط وأقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة؛
- أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وخاصة في الدول النامية؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مورداً هاماً بالنسبة للمؤسسات الكبرى؛
- تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك بالإضافة إلى تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض وهي الصفة الغالبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية؛
- تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر واستجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعداداً للتكيف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين؛

<sup>1</sup> أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة. دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 38، 39.

- لا تبقى طويلا على شكل واحد فقط، تكون صغيرة مرحليا ثم تنمو من حيث عدد العمال وحجم المصنع والمعدات ومعدلات الإنتاج.
- ✚ ومع تزايد الاهتمام العالمي والدولي بالمشاريع الصغيرة ظهرت فوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية منها:<sup>1</sup>
  - القدرة العالية على تنمية الاقتصاد؛
  - تحديث وتطوير الصناعة؛
  - مواجهة مشكلة البطالة وخلق فرص عمل؛
  - تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل؛
  - تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
  - توسيع قاعدة المكملة للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر؛
  - زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس الإجابات على ميزان المدفوعات؛
  - المساهمة في استقرار أسعار الصرف.

#### الفرع الثالث: إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة حقيقية للنمو في بلادنا، فهي تمثل أحد البدائل الممكنة لتوفير مناصب شغل، خاصة أن مبدأ الملكية الخاصة من شأنه تحسين أدائها ولذا فهي تحتاج إلى مراقبة ومرافقة مستدامتين لأجل تخفيض معدلات غلقها ووفياتها.

#### أولا- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:<sup>2</sup>

**المؤسسات الخاصة:** هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية **المؤسسات العامة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 166.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر. الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 18-19 أبريل 2012.

الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزارى فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة وذلك ابتداء من سنة 2010، حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.

الجدول رقم 01-14: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018

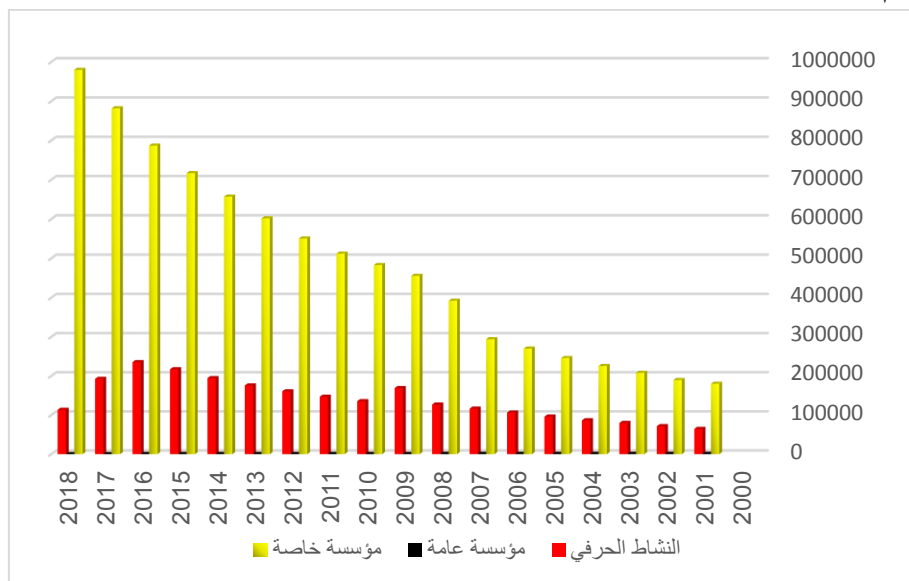
السنوات	مؤسسة خاصة	النسبة	مؤسسة عامة	النسبة	النشاط الحرفي*	النسبة	إجمالي PME	معدل النمو
2000	/	/	/	/	/	/	159507	/
2001	179893	73,32	788	0,32	64677	26,36	245358	53,82
2002	189552	72,39	788	0,30	71523	27,31	261863	6,73
2003	207949	72,06	788	0,27	79850	27,67	288587	10,21
2004	225449	72,04	788	0,25	86732	27,71	312969	8,45
2005	245842	71,72	874	0,25	96072	28,03	342788	9,53
2006	269806	71,61	739	0,20	106222	28,19	376767	9,91
2007	293946	71,53	666	0,16	116347	28,31	410959	9,08
2008	392013	75,46	629	0,12	126887	24,42	519529	26,42
2009	455398	72,86	591	0,09	169080	27,05	625069	20,31
2010	482892	78,00	557	0,09	135623	21,91	619072	0,96
2011	511856	77,64	572	0,09	146881	22,28	659309	6,50
2012	550511	77,34	557	0,08	160764	22,58	711832	7,97
2013	601583	77,34	557	0,07	175676	22,59	777816	9,27
2014	656949	77,10	542	0,06	194562	22,83	852053	9,54
2015	716895	76,71	532	0,06	217142	23,23	934569	9,68
2016	786989	76,96	390	0,04	235242	23,00	1022621	9,42
2017	881919	82,08	267	0,02	192584	17,92	1074503	5,07
2018	979647	89,69	262	0,02	113523	10,38	1093170	1,74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق وزارة الصناعة والمناجم والمتوفرة على الموقع: [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz) 15/01/2019

- Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-33.

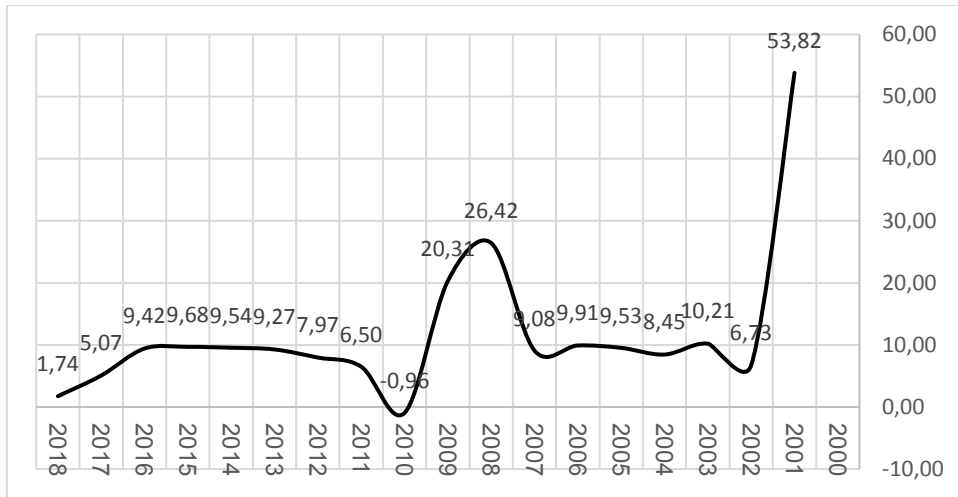
\* قبل سنة 2010 النشاط الحرفي يعبر عن الصناعات التقليدية، والتي تم نقلها لوزارة السياحة.

الشكل رقم 01-21: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-14

الشكل رقم 01-22: تطور معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-14

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة تمثل الأغلبية ضمن مجموع PME بأكثر من 89%، يليها النشاط الحرفي بـ 10%، كما تشير الأرقام إلى تطور تعداد PME بنسبة تفوق 316% بين سنتي 2000 و 2018 إذ تجاوز عددها المليون مؤسسة بعدما كان لا يتجاوز 160 ألف مؤسسة سنة 2000، وتعتبر سنة 2001 الأكثر نمو بمعدل فاق 50% وفاق 20% سنتي 2008 و 2009 و أقل من 5% سنتي 2017 و 2018، أما باقي السنوات فشهدت معدلات نمو 9% في الغالب، أما سنة 2010 فشهدت تقلص عدد المؤسسات بنسبة 1% تقريبا، وسبب الزيادة في عدد PME هو الدعم المقدم من قبل السلطات العامة لتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الحرة والفردية، أما من حيث الشكل القانوني فنجد القطاع الخاص أكثر نموا بنسبة فاقت 337% يليه النشاط الحرفي بنسبة فاقت 263% أما القطاع العام فشهد تقلصا في عدد مثل هذه المؤسسات بنسبة 50% إذ انخفض عددها إلى 262 وبنسبة 50% بعدما كان عددها يتجاوز 780 مؤسسة سنة 2001.

### ثانيا-المساهمة في التشغيل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل، فهي تتميز بديناميكية متفوقة في مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة، بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة، والجدول التالي يوضح لنا تطور حجم العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة هذه العمالة إلى إجمالي العمالة المشتغلة.

الجدول رقم 01-15: تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018

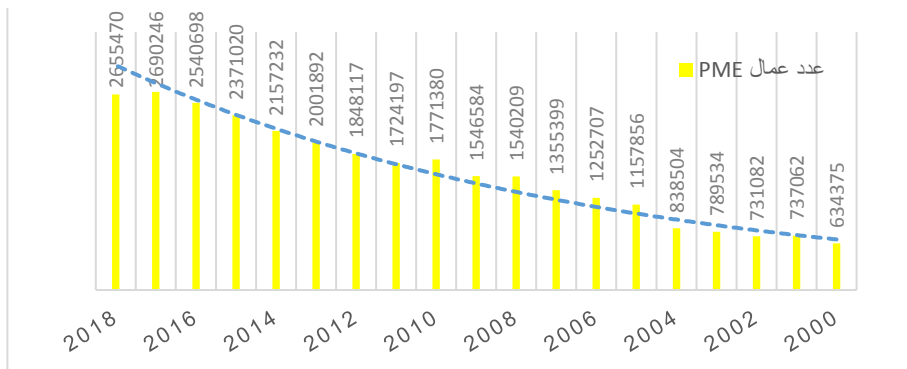
السنوات	العمالة المشغلة (ألف عامل)	عدد عمال PME	معدل النمو	نسبة المساهمة*
2000	5726	634375	/	11,08
2001	6229	737062	16,19	11,83
2002	6653	731082	0,81-	10,99
2003	6684	789534	8,00	11,81
2004	7798	838504	6,20	10,75
2005	8044	1157856	38,09	14,39
2006	8869	1252707	8,19	14,12
2007	8594	1355399	8,20	15,77
2008	9146	1540209	13,64	16,84
2009	9472	1546584	0,41	16,33
2010	9735	1771380	14,54	18,20
2011	9599	1724197	-2,66	17,96
2012	10170	1848117	7,19	18,17
2013	10788	2001892	8,32	18,56
2014	10239	2157232	7,76	21,07
2015	10594	2371020	9,91	22,38
2016	10845	2540698	7,16	23,43
2017	10858	2690246	5,89	24,78
2018	11048	2655470	-1,29	24,04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق وزارة الصناعة والمناجم والمتوفرة على الموقع: [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz) 15/01/2019

Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-33.

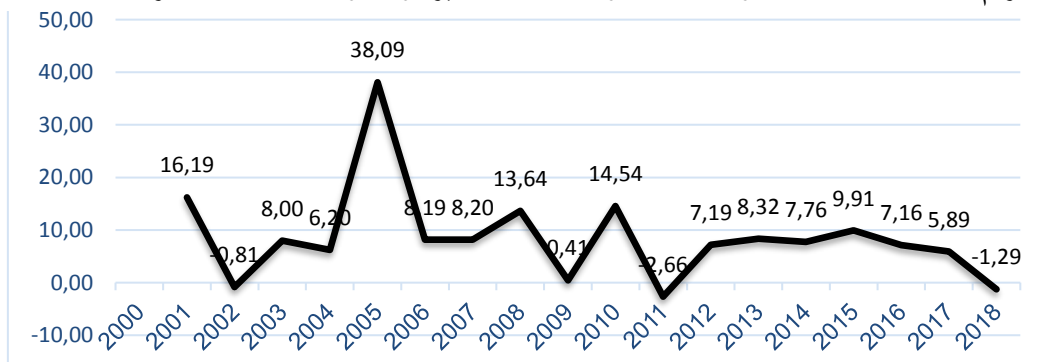
\* نسبة المساهمة: تعبر عن عدد عمال PME إلى إجمالي العمالة المشغلة وطنيا.

الشكل رقم 01-23: تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-15

الشكل رقم 01-24: معدل نمو عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01-15



نلاحظ من خلال الجدول تطور حجم العمالة في PME بمعدل فاق ثلاثة أضعاف (300%) سنة 2018 مقارنة بسنة 2000 حيث ارتفع عدد العمال فيها من 634375 عامل إلى أكثر من 2.65 مليون عامل، أي أنها تضاعفت تقريبا بنفس مقدار تضاعف عدد المؤسسات خلال نفس الفترة، وكان متوسط الوظائف المستحدثة سنويا 150 ألف منصب سنويا، أي بمتوسط زيادة 9.38% سنويا والملاحظ في معدلات نمو الوظائف أن تكون أعظمية كلما انطلقت الحكومة في برنامج تنموي فنلاحظ زيادتها بأكثر من 16% و 38.09% و 14.5% سنوات 2001 و 2005 و 2010 و 2015 على التوالي، أي أن الدولة حريصة على تنمية هذا القطاع، أما عن نسبة مساهمة PME في إجمالي العمالة الوطنية فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 11% سنة 2000 أصبحت تتجاوز 24% سنة 2018، وهو مؤشر جد إيجابي نظرا للدور الحيوي PME في الاقتصاد.

#### المطلب الرابع: انعكاسات برامج الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل

للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000، مما سمح للجزائر بالعودة إلى مسار التنمية والإنفاق العمومي وعلاج الاختلالات في سوق العمل ودعم عجلة التنمية.

#### الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، وقد تضمن البرنامج المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014. الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015، ص 06.

أولاً- توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

كان توزيع الغلاف المالي للبرنامج على مختلف القطاعات الرئيسية كالتالي:

الجدول رقم 01-16: توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	مساهمة كل قطاع %
اشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2	210,5	40,09
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,89
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,45
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8,57
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100,00

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر 2001، ص 87. [www.cnes.dz](http://www.cnes.dz)

من خلال الجدول يتضح لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا ما يدل على عزم الحكومة تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما سيساهم في انعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل، كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.89% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهذا لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا 12.45% من إجمالي المبلغ وهذا باعتباره تكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA الذي انطلق سنة 2000 كما أن أكثر من 95% من حصة هذا القطاع وجهت للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA، أما فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي بـ 8.57% من إجمالي المبلغ وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.

ثانياً- أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة إذ انخفض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.6% سنة 2004، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، هذا العدد يفوق عدد المناصب المتوقعة والمقدرة بـ 713150 وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه وازيادة قدرها 38662 منصب شغل، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عائشة عميش، عمر صخري، دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 باستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2015/13، جامعة الشلف، الجزائر، ص 183.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة بعد ارتفاع أسعار النفط والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة 2005-2009 بغلاف مالي قدر بـ 4207 مليار دج.<sup>1</sup>

أولاً- توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو

تم توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو على خمسة برامج فرعية كما يلي:

الجدول رقم 01-17: توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

المبالغ -مليار دج-	مساهمة كل برنامج %	القطاعات
1908,5	45,41	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
1703,1	40,52	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
203,9	4,85	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
337,2	8,02	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
50	1,19	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
4202,7	100,00	المجموع

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005، ص 6-7. [www.majliselouma.dz](http://www.majliselouma.dz) 15/11/2017.

يبين لنا الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج، وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات السكن، التربية، مشاريع التنمية المحلية، التعليم العالي، يحتل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حوالي 40.5% من إجمالي البرنامج و يأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات هذا البرنامج ويليه قطاع الأشغال العمومية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فيتضمن 5 قطاعات رئيسية تتمثل في الفلاحة، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية والهدف منه تحسين الخدمة العمومية، أما برنامج تطوير تكنولوجيا الاتصال فكان يهدف الى فك العزلة عن المناطق النائية، وتم دعمه ببرنامجين تكمليين سنة 2006 واحد لفائدة الجنوب بمبلغ 377 مليار دج، والآخر لفائدة الهضاب العليا بمبلغ 693 مليار دج، ومنه فالقيمة الإجمالية لبرنامج دعم النمو بلغت 9682 مليار دج (ما يقارب 130 مليار دولار).

<sup>1</sup> محمد مراس، مراد بن سماعيل، النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن. مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 2015/08، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 44.

ثانيا- أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل

ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة إذ انخفض معدل البطالة من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009، بحيث منذ انطلاقه سمح بإنشاء أكثر من 1.7 مليون منصب شغل أي أنه استطاع أن يغطي 85 % من الأهداف (2 مليون منصب)، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر بحيث بلغت حصيلة هذا البرنامج أكثر من 200 ألف مؤسسة.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

لقد خصصت الجزائر لهذا البرنامج التنموي طيلة خمس سنوات 2010-2014 غلafa ماليا يقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج، فالبرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني والتي شأنها تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ سنة 2001، فمن أهم أهدافه دعم التنمية البشرية واستحداث أكثر من ثلاث ملايين منصب شغل.<sup>2</sup>

أولا- توزيع الغلاف المالي لبرنامج التنمية الخماسي

برنامج الاستثمارات العمومية الذي تم برمجته من قبل السلطات الجزائرية يشتمل على شقين هما:<sup>3</sup>

- الشق الأول: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- الشق الثاني: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11435 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

الجدول رقم 01-18: توزيع الغلاف المالي لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014

المبالغ -مليار دج-	مساهمة كل برنامج %	القطاعات
10122	49,59	التنمية البشرية
6448	31,59	تطوير البنية التحتية
1666	8,16	تحسين الخدمة العمومية
1566	7,67	التنمية الاقتصادية
360	1,76	الحد من البطالة
250	1,22	البحث العلمي
20412	100,00	المجموع

المصدر: بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010. [www.majliselouma.dz/15/11/2017](http://www.majliselouma.dz/15/11/2017)

<sup>1</sup> عائشة عميش، عمر صخري، المرجع السابق، ص 183.

<sup>2</sup> محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري كالدور -دراسة تحليلية للبرامج التنموية-. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2016/16، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 270.

<sup>3</sup> ناجية صالح، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإيعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم. الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

ثانيا- أثر برنامج التنمية الخماسي على التشغيل

تمكن هذا البرنامج من تحقيق بعض النتائج الإيجابية في شتى المجالات، لكن النمو يبقى هشاً ولا يعول عليه كثيراً في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، إذ بلغ معدل البطالة 10% سنة 2010 لينخفض تدريجياً إلى 9.8% سنة 2013 ليرتفع مجدداً إلى 10.6% سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية منتصف 2014، كما تم استحداث أقل من مليون منصب شغل أي دون المخطط له (ثلاثة ملايين)<sup>1</sup>.

الفرع الرابع: برنامج توظيف النمو 2015-2019

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توظيف النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، موازاة مع إعداد وزارة المالية تقريراً يتضمن تقييم أثر القروض على الواردات والتشغيل.

أولاً- أهداف برنامج توظيف النمو

عند وضع هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف والتي من أهمها:<sup>2</sup>

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن والتربية والتكوين، والصحة وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ؛
- تنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات خارج المحروقات، واستحداث مناصب الشغل.

ثانيا- سياسة التشغيل في ظل برنامج توظيف النمو

تحاول الحكومة من خلال هذا البرنامج أن توافق بين العرض والطلب من خلال تعزيز الاستثمار في القطاعات المحدثة لمناصب الشغل كالزراعة والصناعة والسياحة والصناعات التقليدية وستشجع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سيتم تجديد جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتخفيفه وتأسيسه على مقاربة اقتصادية في معالجة مسألة البطالة<sup>1</sup>، إلا أنه خلال سنتي 2015-2016 شهدنا ارتفاع معدلات البطالة بسبب سياسة التقشف التي تتبعها الحكومة لمجابهة تداعيات الأزمة النفطية، ولم تتجاوز المناصب المستحدثة خلال هاتين السنتين 600 ألف منصب شغل.

<sup>1</sup> عائشة عميش، عمر صخري، المرجع السابق، ص 183.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، تقرير الوزير الأول أمام مجلس الأمة حول قانون المالية 2015 والبرنامج الخماسي

2015-2019. أكتوبر 2014، متوفرة على موقع الوزارة: [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz) 15/11/2017

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2015-2019، 02 جوان

2014، متوفرة على الموقع: [www.apn.dz](http://www.apn.dz) 15/11/2017

## خلاصة:

انطلاقاً من النظريات المفسرة لآلية سير سوق العمل قمنا في هذا الفصل بتحليل سير سوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر، ومدى نجاعة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تفعيل السياسة التشغيلية بما يتماشى ومتطلبات السوق، ما مكننا من استخلاص النتائج التالية:

- يمتاز سوق العمل في الجزائر باستحواذ قطاع الخدمات على نسبة معتبرة من مناصب الشغل، وهو أمر غير مرغوب فيه لأنه من المفروض استحواذ القطاع الإنتاجي على النسبة المعتبرة من مناصب الشغل، ذلك لكون القطاعات المنتجة هي التي تحقق المزيد من الثروة؛
- شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة اختلالات مستمرة ومتزايدة تتسم بعرض أكبر من الطلب، أو أن الطلب لم يكن كافياً لامتصاص العرض، واستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2005-2018 التي اتسمت بمعدلات بطالة بين 10 و 12%، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة، والذي يرجع أساساً لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد؛
- إن إنشاء هياكل وآليات دعم وتشجيع المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل ساعد كثيراً على تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على العمل، حيث أن المعطيات تشير إلى أن هذه الآليات والوكالات تساهم فيما لا يقل عن 35% من إجمالي العمالة المشغلة؛
- إن هذا الدعم الكبير للمؤسسات جاء نتيجة السياسة التوسعية في الإنفاق العام بسبب ارتفاع أسعار البترول، ما يعني أن السياسة التشغيلية في الجزائر هي سياسة ظرفية، لأن الجهاز الإنتاجي المحلي غير قادر على تلبية الزيادة في الطلب التي ولدتها برامج الإنفاق العام، ولم تستطع التقليل من حجم العمالة غير الرسمية في الاقتصاد، إذ مازالت تتجاوز 45%.

## الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لتطور

القطاع الفلاحي في الجزائر

## تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي الجزائري أحد أهم القطاعات في عملية التنمية الإقتصادية في بلادنا، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، لذا هدفت السياسات الفلاحية المنتهجة، انطلاقا من التسيير الذاتي والثورة الزراعية إلى غاية سياسة التجديد الفلاحي والريفي مرورا بمخطط التنمية الفلاحية والريفية، إلى دفع عجلة التنمية الفلاحية والريفية خاصة بالأقاليم الريفية، والتي تجعل القطاع الفلاحي صمام أمان من خلال التأثير على الناتج الداخلي الخام والرفع من الإنتاج والإنتاجية النباتية والحيوانية التي تسمح بتقليص فاتورة استيراد الغذاء وتحقيق إكتفاء ذاتي، والمساهمة في خلق مناصب شغل والتقليص من البطالة الريفية.

لكن، وللتغلب على النقائص وتحقيق النتائج المرجوة كان لا بد من توفر العوامل المالية التي تسمح بذلك، لذا وفي ظل توفر العوامل الطبيعية والبشرية وبفضل ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة أستحدثت آليات دعم وتمويل جديدة للقطاع الفلاحي، وذلك بتخصيص إعتمادات مالية كبيرة ضمن الميزانية العامة للدولة والتي تمنح عن طريق الصناديق الخاصة التي أنشأتها من جهة، ومن جهة أخرى أوكلت لبنك BADR مهمة تمويل هذا القطاع بالائتمان اللازم.

لهذا فإننا، ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى تحديد أهم الآليات التي تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية من جهة وتهيئة القدرات البشرية والمادية بغية مواجهة الاحتياجات الغذائية المتزايدة، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: صيغ الدعم والتمويل الفلاحي في الجزائر؛
- المبحث الثالث: تطور مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.



## المبحث الأول: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر

الجزائر بعد استقلالها ورثت هيكلًا اقتصاديًا عديم القاعدة الصناعية يركز على الزراعة واستغلال الموارد ومتجها نحو تصدير المواد الخام ولمحاولة الخروج من هاته الأزمة كان عليها إيجاد منفذ يتمشى مع إمكانياتها وظروفها للخروج من التبعية النفطية.

### المطلب الأول: مفاهيم حول السياسة الفلاحية

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية لمعظم بلدان العالم وذلك لمساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، كما يشكل مجالا واسعا ومهما لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة، ما جعل الاقتصاديين يعطونه الأولوية في الكثير من الأحوال.

### الفرع الأول: الإقتصاد الفلاحي

لعل أفضل مجالات البحث والدراسة التي تعطي صورة واضحة عن مدى نجاح القطاع الفلاحي أو عدمه هي المجالات المتعلقة بدراسة الجوانب الاقتصادية للقطاع الفلاحي.<sup>1</sup>

#### أولا-تعريف الفلاحة

إذا أردنا أن نعطي تعريفا لكلمة الفلاحة فإننا نجد لها عدة معاني:

**1- الزراعة:** تعني في اللغة العربية زرع الأرض أي ألقى فيها البذر، وفي اللغة اللاتينية فهي مشتقة من كلمتين **AGER** وتعني الحقل أو التربة، وكلمة **CULTURE** والتي تعني العناية أو التربة، وعلى ذلك

القول فالزراعة **AGRECULTURE** هي العناية بالأرض أو التربة.<sup>2</sup>

**2- الفلاحة:** في اللغة العربية فلاح الأرض؛ شقها، والفلاحة؛ الحراثة<sup>3</sup>، والفلاح هو من يحرث الأرض ليزرعها.<sup>4</sup>

غير أننا نلاحظ غالبا أن كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى، فالفلاحة "الزراعة" أصبحت تشمل وفق المفهوم الحديث كل الجهود الإنتاجية للإنسان المستقر نسبيا لزيادة وتحسين نمو النباتات باختيار أحسن البذور والأسمدة وإعطاء النباتات كميات المياه التي يحتاجها.<sup>5</sup>

والفلاحة أيضا هي:<sup>6</sup> "علم وفن ومهنة وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان"

<sup>1</sup> خالد راغب الخطيب، المحاسبة في المنشآت والمؤسسات الزراعية. دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص 9.

<sup>2</sup> المرجع السابق. ص 27.

<sup>3</sup> محمود المسعدي، القاموس الجديد، المرجع السابق. ص 791.

<sup>4</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية - نظريات وسياسات وموضوعات - دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 134.

<sup>5</sup> عرفات إبراهيم الفياض، الاقتصاد السكاني. دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 143.

<sup>6</sup> محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 87.

ثانيا-تعريف علم الاقتصاد الفلاحي

هو العلم الذي يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الفلاحة، وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الفلاحي يبحث في كيفية استخدام الإنسان للموارد الفلاحية (الطبيعية والبشرية والمادية...) وتوضيح العلاقة بينها وبين الفعاليات الاقتصادية الأخرى.<sup>1</sup>

كما عرفته الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسا بأنه: "العلم الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية"، وتعتبر أحد فروع الاقتصاد، الذي يهتم بتطبيق النظريات الاقتصادية على مؤشرات التنمية الفلاحية.<sup>2</sup>

وعلم الاقتصاد الفلاحي يتفرع كغيره من العلوم الأخرى إلى عدة فروع يرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا، والتي نذكر منها: إقتصاديات الموارد الطبيعية، إقتصاديات العمل، التمويل، التسويق، الارشاد الفلاحي، والتي تعرضنا لها في الفصل الثاني.<sup>3</sup>

الفرع الثاني: تعريف السياسة الفلاحية: يمكن تعريف السياسة الفلاحية على أنها:

- مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتبناها الحكومة لحماية وتطوير القطاع الفلاحي، والحرص على تحقيق الاكتفاء الذاتي وترقية اليد العاملة برفع مداخيل الفلاحين؛<sup>4</sup>
- مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تدير بها الدولة القطاع الفلاحي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها المخططات التنموية الفلاحية<sup>5</sup>، وبالتالي فهي تشكل من الإصلاحات الفلاحية المناسبة والتي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للفلاحين وضمان بقاءهم في القطاع؛<sup>6</sup>
- مجموعة من القواعد والأساليب التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الفلاحي من خلال التغييرات التي تناولت التركيب المحصولي، والحياسة والفن الإنتاجي، ودعم الفلاحين في مختلف دورة حياة المنتج، وتنمية هيكل الصادرات الفلاحية... الخ، وهي بذلك تعمل على إحداث تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية والفلاحية.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب مطر الداهري، مبادئ وأسس الاقتصاد الزراعي. دار النشر العاني، بغداد، العراق، 1969، ص 20.

<sup>2</sup> خير الدين بن تارزي، الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تهيئة إقليمية، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2016-2017، ص 50.

<sup>3</sup> خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 8. ص ص 7، 6.

<sup>4</sup> خليل حسين، الاقتصاد الزراعي. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006، ص 391.

<sup>5</sup> رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 11.

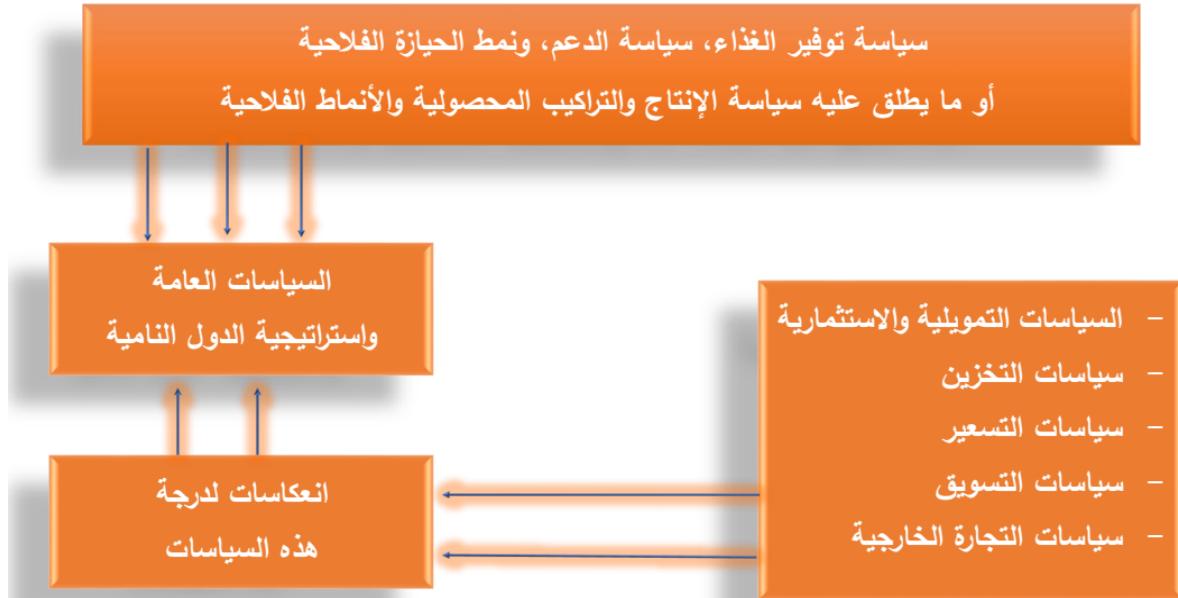
<sup>6</sup> سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2014-2015، ص 115.

<sup>7</sup> مراد جبارة، دور التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي -حالة دول شمال إفريقيا-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 67.

إذا ما توفرت المتطلبات الأساسية للسياسة الفلاحية فإنها سوف تحقق أهدافها في التنمية الفلاحية، ويمكن ذكر أهم المتطلبات في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- وجود هيئة تنفيذية؛ إذ لابد تطبيق برامج السياسة الفلاحية وتنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية أو شبه رسمية تتسم بالوطنية من خلال برنامجها العملي الذي تشرف على تطبيقه؛
  - توفر أهداف وغايات معينة وأن تشمل على طموحات المجتمع الريفي وأن يتم تحقيق هذه الأهداف بفترة قصيرة لدى من يشرف على تنفيذها؛
  - اختيار الوسائل التي هي أقل كلفة من غيرها في تحقيق أهداف السياسة الفلاحية.
- ويوجه عام هناك اختلاف وتباين في السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى، إلا أنه هناك حزمة متكاملة من السياسات التي تنتهجها أغلب الدول، والشكل التالي يوضح أهم هذه السياسات:

الشكل رقم 02-01: أهم السياسات الفلاحية



المصدر: مباركة نعام، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي-الجزائر نموذجا-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، الجزائر، 2016-2017، ص 21.

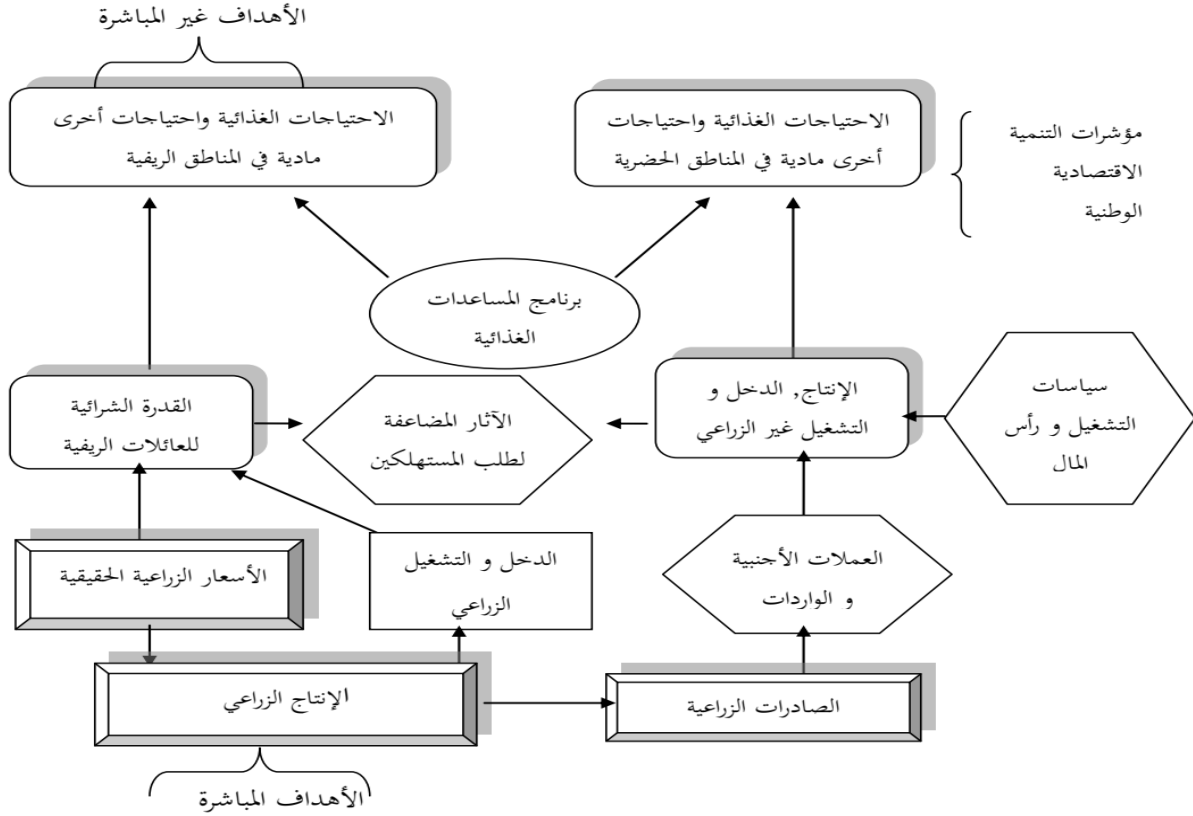
كما نشير أن السياسات الفلاحية تحمل حتما طابع الأنظمة القائمة بها، من سياسات ليبرالية جمعت بين مبدأ الحرية الاقتصادية وتضائل التدخل الحكومي، وكانت أهدافها تحسين فعالية الأراضي وزيادة إنتاجية العمل ورفع الفائض الاقتصادي الفلاحي، وبين سياسات في اقتصاد موجه تستهدف تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والحضري فيغلب عليها الطابع الأيدولوجي أحيانا على حساب الضرورة الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مباركة نعام، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي-الجزائر نموذجا-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، الجزائر، 2016-2017، ص 21.

<sup>2</sup> مراد جبارة، المرجع السابق. ص 72.

أما أهداف السياسة الفلاحية فهي مباشرة (تنمية الإنتاج، توازن الأسعار...) وغير مباشرة (تلبية الحاجيات الغذائية، تحسين القدرة الشرائية للفلاحين...)، والشكل التالي يوضح أهم هذه الأهداف:

الشكل رقم 02-02: الشكل الهرمي لأهداف السياسات الفلاحية



المصدر: مراد جبارة، دور التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي - حالة دول شمال إفريقيا - أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014-2015، ص 71.

### الفرع الثالث: مفهوم التنمية الفلاحية

يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية باعتباره نشاطا اقتصاديا وسبيلا من سبل تحقيق الدخل ومصدرا للخدمات البيئية مما يجعل من هذا القطاع أداة فريدة للتنمية.

#### أولا-تعريف التنمية الفلاحية

تباينت واختلفت الآراء حول مفهوم التنمية الفلاحية، فهي تستمد مفهومها وأهدافها من مفهوم التنمية الاقتصادية، ومن أبرز تعريفات التنمية الفلاحية نجد:

- التنمية الفلاحية تعبر عن تنمية الإنتاج الفلاحي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الفلاحية باستصلاح الأراضي أو الزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، حيث أن زيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتلاءم مع طبيعة الأرض، واختيار البذور ومكافحة الآفات الفلاحية، والاستخدام الأمثل للألات الفلاحية، وتنمية الإنتاج الحيواني والسمكي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سفيان عمراني، سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة- المرجع السابق، ص 66.

- التنمية الفلاحية هي عملية إدارة لمعدّلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الفلاحية (التنمية الأفقية)، أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية).<sup>1</sup>
- التنمية الفلاحية تعبر عن العملية التي يتمخض عنها رفع المستوى المعيشي لأبناء الريف ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهي اليوم تأخذ مفهوما أكثر شمولاً وهو **التنمية الفلاحية المتكاملة**؛ لأنها تأخذ على عاتقها بناء الانسان (عنصر العمل) الذي هو مادة التنمية الأساسية فهو الهدف والوسيلة معا.<sup>2</sup>

### ثانياً- أهداف التنمية الفلاحية

تسعى التنمية الفلاحية لتحقيق مجموعة أهداف مهمة على المدى القريب والبعيد:

- 1- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:** تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية سبب عجز الإنتاج المحلي والذي يمكن تحقيقه من خلال تبني تنمية فلاحية متكاملة؛<sup>3</sup>
- 2- **المساهمة في محاربة البطالة وتنمية الأرياف:** يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات قدرة على اجتذاب القوة العاملة خصوصاً في البلدان النامية، وبالأخص في المناطق الريفية؛<sup>4</sup>
- 3- **توفير العمالة للقطاعات الأخرى:** وذلك من خلال انتقال العمال من القطاع الفلاحي، إما بسبب البطالة الموسمية أو المقنعة، وإما بسبب التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى الاستغناء عن جزء من العمالة؛<sup>5</sup>
- 4- **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** تساهم الفلاحة في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وخاصة الصناعات الغذائية؛<sup>6</sup>
- 5- **تصريف المنتجات الصناعية:** يشكل القطاع الفلاحي سوقاً مهمة للمنتجات الصناعية، إذ تعتبر القوة الشرائية للفلاحين ضرورية للاستهلاك وتوسيع سوق المنتجات الصناعية.<sup>7</sup>
- 6- **المساهمة في تأمين العملة الأجنبية:** إن ارتفاع الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى التوسع في المحاصيل الفلاحية التصديرية التي تعتبر من الموارد النسبية للتنمية، وبالتالي تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة؛<sup>8</sup>

<sup>1</sup> رفعت لقوشة، **التنمية الزراعية -قراءة في مفهوم متطور-** المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1998، ص 11.

<sup>2</sup> محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي.** سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 11.

<sup>3</sup> محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي.** سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 380.

<sup>4</sup> Roger, D.Norton, **Politique de développement agricoles -concepts et expériences-** FAO Rome, 2005, P 9.

<sup>5</sup> عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي.** دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 278.

<sup>6</sup> محمد لمين لزعر، **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي.** سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015، ص 2.

<sup>7</sup> سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 107.

<sup>8</sup> عرفات إبراهيم الفياض، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي.** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 165.

7- المساهمة في توازن الميزان الغذائي: في ظل تراجع الأهمية النسبية للصادرات الغذائية خلال، كان لا بد من تطوير إمكانات تصدير السلع الفلاحية كهدف مهم ضمن استراتيجية التنمية الفلاحية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مرحلة التسيير الذاتي والثورة الزراعية (1962-1979)

لقد شملت هذه المرحلة تبني الجزائر نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية، سعياً إلى إعادة تنظيم القطاع الفلاحي، وذلك بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على من يخدمها.

#### الفرع الأول: مرحلة التسيير الذاتي

التسيير الذاتي تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، كما عرفه ميشال رابيتس بأنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون أو التي تم تأميمها".<sup>2</sup>

عند حصول الجزائر على الاستقلال واجهتها وضعية صعبة جداً، فقد كانت الأراضي الفلاحية (7.5 مليون هكتار) تتوزع على قطاعين، قطاع المعمرين (2.2 مليون هكتار) والقطاع الجزائري أو التقليدي (5.3 مليون هكتار) سنة 1962، حيث ترك المعمرون أراضيهم عام 1962 وهاجروا إلى فرنسا وكانت تلك الأراضي من اخصب أراضي البلاد وذات الموقع المناسب حيث كان معظمها في السهوب، وأعلنت هذه المزارع دون مالك وتحولت إلى مزارع يقوم بإدارتها العمال الموجودون فيها عبر انتخاب لجان التسيير وقد كانت المزارع المسيرة ذاتياً تخضع إلى إدارة مدير تعينه الدولة ورئيساً للجنة التسيير تنتخبه هذه اللجنة المكونة من العمال الدائمين في المزرعة، وإضافة إلى ذلك كان هناك "ديوان وطني للإصلاح الزراعي" تم إنشائه عام 1963 والذي كان يتدخل مباشرة في إدارة المزارع عبر وجود "مكلف بالإدارة ومسؤول الاستغلال" يتم تعيينهم من طرف الديوان الذي كان يخضع لوصاية وزارة الزراعة.<sup>3</sup>

#### أولاً-مراحل التسيير الذاتي

عموماً يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل:<sup>4</sup>

1- المرحلة الأولى (1962-1967): يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها؛ ثم تكوين هياكل تنظيمية

<sup>1</sup> محمد علي حزام غالب القبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية. دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 93.

<sup>2</sup> محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 15.

<sup>3</sup> أحمد هني، المرجع السابق. ص ص 33، 35.

<sup>4</sup> فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي/ حالة الجزائر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 129.

تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

2- المرحلة الثانية (1967-1975): تعتبر هذه المرحلة تنظيمية بشكل أساسي، ففيها ألغي الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وأنشأت المديريات الفلاحية الولائية للحد من مركزية الإدارة، كما أنشأت تعاونيات تراقب من طرف الوزارة، والبنك الوطني الجزائري، كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي، وتم تقسيط عمليات التسويق بإنشاء دواوين جهوية لهذا الغرض، كما تم تخصيص مصلحة التمويل على مستوى البنك الوطني الجزائري، وما تم التركيز عليه في هذه المرحلة هو الاهتمام بإنشاء الأجهزة والهياكل التنظيمية دون الاهتمام باستقلالية الإدارة.

3- المرحلة الثالثة: نتيجة للإجراءات السابقة بدأت تنعكس سلبا على الزراعة بشكل عام مما أدى إلى اتخاذ عدة إجراءات لتجاوز التعقيدات والعراقيل البيروقراطية، حيث عملت الدولة على إلغاء منصب المدير المعني، وأصبحت القرارات تتخذ من طرف الجمعيات العامة للعمال والفلاحين، كما تم تخفيض الفائدة على القروض ورفع أسعار المنتجات الفلاحية وتخفيض أسعار وسائل الإنتاج.

#### ثانيا- هياكل التسيير الذاتي

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير الذاتي رسميا بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في:<sup>1</sup>

- 1- الجمعية العامة للعمال: وهي الهيئة العليا في المزرعة ويحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج؛
- 2- مجلس العمال: تنتخبه الجمعية العامة، على أن يكون عدد عمال الوحدة أكثر من 50 عاملا ويكون ثلثي أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين؛
- 3- لجنة التسيير: هي المسؤولة على نشاط المزرعة وتضم هذه اللجنة ما بين 3 إلى 11 عضوا منتخبين بحيث يكون 2/3 منهم مباشرين في الإنتاج؛
- 4- الرئيس: ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية ويشترط أن يكون من أعضائها؛
- 5- المدير: تعينه الوزارة ولا ينتخب وهو يمثل الدولة في الوحدة الإنتاجية ويعتبر عضوا في لجنة التسيير؛
- 6- الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا: وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتيا.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التسيير الذاتي في الفلاحة. الجريدة الرسمية رقم 15 (1969)، الأمر رقم 68-653 مؤرخ في 11 شوال 1388 الموافق لـ 30 ديسمبر 1968، ص 154.

الفرع الثاني: مرحلة الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية كعملية تغييرية لتعيد تنظيم القطاع الفلاحي وفق منشور اشتراكي بعد أن كانت الإستراتيجية الفلاحية المسيطرة في تسيير القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية وكذا القطاع الخاص والتقليدي التي شهدت تدهورا وتذبذبا في الإنتاج فجاء الأمر 71-73 الصادر في 08 نوفمبر 1971 الخاص بقانون الثورة الزراعية<sup>1</sup> وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها.

أولا- أهداف الثورة الزراعية

يهدف إلى تغيير البنية العقارية للممتلكات الفلاحية وطرق استغلالها مع إقامة علاقات إنتاج جديدة والقضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:<sup>2</sup>

1- ضم أراضي العروش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية: تعتبر معظم أراضي العروش والبلديات والحبوس باستثناء أراضي الأوقاف من أراضي الدرجة الثانية من حيث الخصوبة، وأغلبها تقع في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، وبصدر الأمر رقم 71-73 تم تأميمها ودمجها في صندوق الثورة الزراعية الذي أنشئ لهذا الغرض ووضع تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، فأصبحت هذه الأراضي تابعة مباشرة للدولة والتي قامت بتوزيعها في شكل تعاونيات الثورة الزراعية الإنتاجية.

2- تحديد الملكية الزراعية الخاصة: بعد الدراسة والتحقيقات التي قامت بها وزارة الفلاحة حول نظام حيازة واستغلال الأراضي الفلاحية لدى القطاع الخاص في نهاية الستينات وبداية السبعينات، أظهرت وجود تناقص كبير في النظام الإنتاجي يعيق نمو وتطور هذا القطاع باعتبار أن القطاع الخاص يستحوذ على ثلثي الأراضي الصالحة للزراعة ومن أهم هذه النقائص ما يلي:

- وجود قسم هام من هذه الأراضي الزراعية يملكها حضاريون أو أشخاص لا يمارسون مهنة الفلاحة، ويكتفون باقتطاع الربيع العقاري من صغار الفلاحين القائمين على استغلالها، وأن هؤلاء الملاك لا يهتمون بالاستثمار وتحسين ظروف الإنتاج؛
- وجود عدد كبير من الفلاحين لا يملكون أرضا على الإطلاق ويعيشون على العمل الفلاحي المؤقت أثناء حملات الحرث والحصاد، وجني المحاصيل؛
- نقشي ظاهرة التغييب عن الأراضي بمختلف أشكاله، أدى إلى إهمال استغلالها إما كليا أو جزئيا.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الثورة الزراعية. الجريدة الرسمية رقم 97 (1971)، الأمر رقم 71-73 مؤرخ في 20 رمضان 1391 الموافق لـ 08 نوفمبر 1971، ص 1642.

<sup>2</sup> محمد غردي، نصر الدين بن نذير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 2016/10، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص ص 196، 197.



وأمام هذه النقائص والتراجع في الإنتاج والتحول السياسي قررت الدولة القيام بإصلاح البنية العقارية للممتلكات الفلاحية في إطار عملية شاملة ضمن قانون الثورة الزراعية في مرحلتها الثانية ابتداء من جوان 1973 إلى جوان 1975 بتحديد الملكيات الكبيرة وتأميم ملكيات المتغيبين وضمها إلى صندوق الثورة الزراعية.

**3- تحديد الملكيات الكبيرة:** جاء هذا القانون لإنهاء الملكيات الواسعة ونظام الإنتاج الواسع الذي لا تستخدم فيه قوة العمل والأرض والمياه بطاقة كبيرة، مما أدى إلى تبدد الأرض، وغياب الاستغلال الأمثل لها وعدم القدرة على تسييرها، وضعف الإنتاج والإنتاجية، وقد حددت الملكيات في هذا الإطار على أساس ثلاثة معايير هي:

- **مقياس القدرة على العمل:** حيث نص قانون الثورة الزراعية على أن تحدد مساحة الملكية الزراعية الخاصة على أساس نوعية طاقة عمل المالك وعائلته، وهو معيار يصعب فيه التحديد بدقة قدرة العمل التي تختلف من شخص إلى آخر أو العمل يدويا أو أليا؛

- **مقياس الدخل:** حددت على أساسه الملكية الزراعية التي تتيح دخلا يكفي لإعالة المالك وعائلته، واتخذ هذا القانون مرجعا له دخل العامل في القطاع المسير ذاتيا، وهو معيار يصعب تحديده نظرا لخضوع الدخل إلى عدة تغيرات اقتصادية (الأسعار، الأجور، الضرائب)؛

- **مقياس نوعية الأراضي:** يعتبر هذا المعيار أكثر موضوعية لأنه يمكن على أساسه تحديد نوعية الأرض بعدة عوامل (مكوناتها الفيزيائية أو الكيميائية، الموقع، المغيائية).

**4- تأميم ممتلكات المتغيبين:** إن انتشار ظاهرة تغييب الملاك الزراعيين عن أراضيهم لأسباب مختلفة إلى بقاء مساحات شاسعة غير مستغلة تماما وأخرى مستغلة جزئيا، مما أدى بالدولة في إطار المرحلة الثانية من الثورة الزراعية إلى تأميم كل الأراضي التي لا تستعمل من طرف الملاك أنفسهم باعتبارهم متغيبين عنها باستثناء ثلاث حالات هي:

- حالة الملكيات الصغيرة جدا التي لا تكفي لتأمين احتياجات أصحابها مما اضطرهم للبحث عن موارد أخرى؛

- حالة بعض الملاك الذين اضطرهم الحرب إلى ترك أراضيهم لأسباب المناطق الملغمة؛

- حالة الملاك عديمي الأهلية المدنية أو القانونية المؤقتة (شيوخ، نساء، أيتام).

➡ وأسفر تطبيق قانون الثورة الزراعية إلى تأميم حوالي 600 ألف هكتار من أراضي الملاك المتغيبين.

ثانيا- أهم نتائج الثورة الزراعية

من أهم نتائج تطبيق قانون الثورة الزراعية ما يلي:<sup>1</sup>

- تأميم الأراضي وتشكيل تعاونيات زراعية تمثلت في 7000 تعاونية CAPRA موزعة على 1.100.000 هكتار؛

تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد CAPS و730 تعاونية زراعية لاستغلال الجماعي CAEC والمكلفة بالاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600.000 هكتار؛

- أما التمويل الفلاحي في هذه الفترة فأسند إلى البنك الوطني الجزائري وفق إطار عام تم الاتفاق عليه بين وزارة الفلاحة والمالية والبنك الوطني الجزائري يركز على ثلاثة محاور أساسية وهي وضع مخطط التمويل اعتمادا على المخططات التي تحددها وزارة الفلاحة، ضمان التدفق المالي للمزارع، التسديد التلقائي للقروض من إيرادات المزرعة الناتج من بيع منتجاتها مباشرة إلى البنك الذي يقوم بخصم مبالغ القرض والعمولات ويسجل الباقي في رصيد المزرعة، وهو ما نتج عنه ارتفاع ديون المزارع لدى البنك والذي كان يدفع من خزينة الدولة.

المطلب الثالث: الإصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980-1999)

بعد أن فشلت الثورة الزراعية في تحديث الزراعة الجزائرية وتوسيع قدراتها في مجابهة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكله الاستهلاك، حددت السلطات سياستها الفلاحية، فمع بداية الثمانينات شرع في تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الذي حدد أهدافا طويلة المدى لتنمية القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قداماء المجاهدين، نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة لجزائر. الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر، 2011، ص 5.

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 17.

- وكانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية بحثة منها:<sup>1</sup>
- تطهير القطاع الفلاحي من السلبات المسجلة؛
- إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة؛
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين؛

- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية؛
  - وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري.
- لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية الصادر بتاريخ 13-08-1983 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي.

وكان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها اسم المزارع الفلاحية الاشتراكية، وهي وحدات فلاحية منبثقة عن إعادة هيكلة المزارع الخاصة بنظام التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

### الفرع الثاني: تنظيم المستثمرات الفلاحية

المزارع التي أعيد هيكلتها أخذت أحد الاتجاهين منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل استفادة فردية كما تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي التخصص في النشاط، لامركزية التسيير، مشاركة المنتجين في التسيير، إلا أن عجز إصلاح سنة 1981 على إدخال تغييرات كبيرة على القطاع الفلاحي الحكومي وبقاء الأوضاع على حالها، دفع بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطاع مرة أخرى، فبموجب القانون 87-19 تم توزيع أراضي القطاع العام على شكل مستثمرات جماعية وفردية<sup>2</sup> ذلك بهدف: القيام الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية، وإعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل، ووضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج عمله.

<sup>1</sup> عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 65.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المستثمرات الفلاحية. الجريدة الرسمية رقم 50 (1987)، قانون رقم 87-19 مؤرخ في 17 ربيع

الثاني 1408 الموافق لـ 08 ديسمبر 1987، ص 1918.

وعليه تم إنشاء حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات فأصبح عددها يقدر بحوالي 47506 مستثمرة سنة 1993، بمساحة تقدر بـ 2 مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61,7 هكتار في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ 9,4 هكتار.

لكن رغم الإصلاحات التي جاء بها القانون 87-19 اتضح أن طريقة الانتفاع الدائم اصطدم بصعوبات ومشاكل كبيرة مست العقار الفلاحي، إذ أهملت الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية إصلاح 1987 على المستثمرين في شكل مستثمرات جماعية وفردية، فقام أصحاب الأراضي بمطالبة استرجاع أراضيهم المؤممة هذا من جهة ومن جهة أخرى مشاكل التأخر في إعداد وتقديم العقود الإدارية، فالتسرع في تطبيق إصلاح 1987 الخاص بالمستثمرات الفلاحية بخلاف الوتيرة التي جاءت بها الإصلاحات في باقي القطاعات، أدت إلى استفادت فئات غير معنية بقطاع الفلاحة من أراضي فلاحية، إلى جانب التوزيع غير المتكافئ لوسائل الإنتاج وانعدام الموضوعية في تقييم أسعارها حيث قيمت على أساس أسعار سنة الشراء، وأيضا تمركز وقلة المؤطرين الفلاحيين وكذا التأخر في تسليم عقود الملكية للمستفيدين من المستثمرات الفلاحية خلق نوعا من عدم الثقة، كما انه لم تحقق الأهداف المرجوة من القانون وبقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاستيراد المواد الغذائية.

بعد هذه المشاكل أصبح من الضروري القيام بإعداد وإصدار قوانين للتوجيه الفلاحي تأتي بصفة دورية وتبعا للاحتياجات وضروريات تجسيد سياسة فلاحية ناجعة، كما أن بعض قطاعات الإنتاج الفلاحي تطلبت تدخل الدولة بقوانين خاصة، كما تطلب الإنتاج الفلاحي تنظيمًا إجباريًا للتحكم في المبادلات التجارية وخاصة استيراد المواد الأساسية لضبط الاتصال مع الواقع الوطني من جهة والضرورات التي تمليها القوانين الدولية من جهة أخرى، وتدخل القانون الإداري سوف يحدد الأهليات والصلاحيات ووسائل العمل الضرورية لتحقيق السياسة المحددة والتي يقوم قانون التوجيه الفلاحي بتطبيقها، وقد صدر هذا القانون رقم 90-25 ليحدد النظام القانوني للأمالك العقارية<sup>1</sup> وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية.

### الفرع الثالث: القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية 1990-1999

في سنة 1990 وبدخول البلاد نمطا اقتصاديا جديدا جاء قانون التوجيه العقاري واستكمل بمنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها ورد بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها وإلغاء قانون الثورة الزراعية ومنح

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون التوجيه العقاري. الجريدة الرسمية رقم 49 (1990)، قانون رقم 90-25 مؤرخ في 01 جمادى الأول 1411 الموافق لـ 18 نوفمبر 1990، ص 1560.

الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المحاصيل، حيث تم استرجاع 445 ألف هكتار كانت لدى 22 ألف مالك سابق بسبب الإهمال الذي سجل بها مما أدى إلى انخفاض الإنتاج.<sup>1</sup>

والهدف من قانون التوجيه العقاري تجديد السياسة الوطنية الفلاحية لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للفلاحة على وجه الخصوص والعالم الريفي عامة ومن أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد، هذا في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ سنة 1990 والذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ويمكن إيضاح أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛
- إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين؛
- تحرير الإنتاج الزراعي وأسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الاستراتيجية؛
- خصصة القطاع الفلاحي؛
- رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة والتي يقدر الدعم بها 10% إلى 20%؛
- إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب والتشاور مع الفلاحين؛
- إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.

لكن النتائج المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية لأنها لم تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الفلاحي، فرغم الإصلاحات التي قامت الحكومة للنهوض بالقطاع وخاصة سياسة تحرير الأسعار لم تعطي ثمارها، كما أدت سياسة إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت في وتيرة الإنتاج الزراعي وإفقار الكثير من الفئات السكانية. كما تم إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع وشمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي، إلى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته، وتحسين وسائل الصيد، توسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع. ليليه في سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق، إلا أن القطاع عرف

<sup>1</sup> خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000-2013. مجلة الحقيقة، العدد 2014/31، جامعة أدرار، الجزائر، ص 88.

<sup>2</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسة الزراعية في عقد التسعينات. القاهرة، مصر، 2000، ص 36.

تذبذباً في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994 و 1995 و 1996 وهذا لاعتماده كلياً على المناخ، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة.<sup>1</sup>

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعاً لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين، ووضع استراتيجية تنموية جديدة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: تأهيل القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الحديثة (2000-2018)

لقد اتخذت الجزائر وفي ظل الأوضاع السائدة مع بداية الألفية الجديدة مجموعة من الإجراءات، التشريعات والقوانين للنهوض بالقطاع الفلاحي، والتي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

#### الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2008

باشرت الجزائر منذ سنة 2000 سياسة فلاحية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، ويمثل هذا المخطط الوطني استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، هذا المخطط وسع سنة 2002 ليأخذ البعد الريفي حيث أصبح يطلق عليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR.

#### أولاً- أهداف البرنامج

- يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية:<sup>3</sup>
- تحسين مستوى الأمن الغذائي من أجل تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المنفق عليها دولياً؛
  - تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية، من بذور وشتائل؛
  - الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

<sup>1</sup> عمر جنينة، مديحة بخوش، المرجع السابق، ص 6.

<sup>2</sup> رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2004/04، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 6.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المخطط الوطني للتنمية الريفية. 2000، ص 71.

- ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل: <sup>1</sup>
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهذدة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية؛
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير؛
- الحفاظ على العمالة الفلاحية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة العمالة وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحصير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية UE، منظمة التجارة العالمية OMC...)
- إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد؛
- كما يهدف هذا المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتنمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600.000 هكتار.

### ثانيا- استراتيجيات مخطط التنمية الفلاحية والريفية

- لتنفيذ برامج التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة وبلوغ الأهداف المحددة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية قامت وزارة الفلاحة بمجموعة من العمليات لتأطير وتنشيط تنفيذ البرامج المحددة، كما يلي:
- 1- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها:** تم ذلك بتوظيف المزارع النموذجية كوحدات التكوين للمدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، كما أولت عناية خاصة بالمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى هذا البرنامج بعدا إستراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتج، وكذا تغيير نظام الدعم ليصبح مرتبطا مباشرة بالأنشطة التي يقوموا بها الفلاحون حسب المناطق المتجانسة والأهداف المسطرة؛

<sup>1</sup> إيمان شعبانة، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 2017/16، جامعة ورقلة، الجزائر، ص

2- **تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج:** يعتمد في تكييف أنظمة الإنتاج على اعتماد نظام دعم خاص وملائم وعلى

مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعماً مباشراً حتى

يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآتية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة

الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافاً لبرنامج تطوير الفروع؛

3- **استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة،

عن طريق منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهلية والجبلية،

بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن

البيئي، وهو ما يسمح بتحسين مستويات المعيشة لسكان لهذه المناطق ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق

مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار

وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاثة سنوات؛

4- **البرنامج الوطني للتشجير:** يهدف هذا البرنامج إلى التوسع في التشجير المفيد بغرس أصناف من الأشجار

المثمرة الملائمة (الزيتون، التين، اللوز، الفستق، النخيل، الخ) من أجل حماية التربة وضمان مداخيل

دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار

لإعادة تشجيرها، و10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و156 كلم

لفتح المسالك وتهيئتها، و30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و18000 هكتار للعناية بالأشجار،

و1500 هكتار للتحسين العقاري.<sup>1</sup>

### ثالثاً- آليات تنفيذ مخطط التنمية الفلاحية والريفية

بالإضافة للدور الإداري الذي تلعبه كل من مديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية المتواجدة على

مستوى كل ولاية، يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الواقع تركيب مالي حيث أنه يحتوي على شبكة

مالية متعددة ومتكاملة تتكون من مجموعة من الصناديق (سنتطرق لها بالتفصيل أكثر في المبحث الموالي)،

وهي:

➤ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA؛

➤ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛

➤ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTTC؛

➤ القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية CAAE؛

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والصيد البحري، المخطط الوطني للتنمية الريفية. 2000، ص ص 74، 77.



• الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي CNMA؛

• الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA؛

• الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.

رابعا- انعكاسات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد شهد القطاع الفلاحي خلال فترة تنفيذ المخطط ظروفًا ملائمة للإنتاج الفلاحي فبعد سنة من بداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سمح لما يقارب 15000 فلاحًا ومستثمرًا الانخراط في مختلف البرامج المكونة للمخطط بفضل التأطير اللامركزي والملائم لمختلف الخصوصيات، وفيما يلي بعض النتائج المترتبة على تطبيق المخطط:<sup>1</sup>

- في مجال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيعها: بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمرة 382000 هكتار و 49000 لزراعة الكروم؛
- سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها لما يقارب من 307 آلاف مستثمرة فلاحية، غير أن ثلثها فقط هي القادرة على التعامل مع البنوك اقتصاديا؛
- ارتفاع اليد العاملة في القطاع الفلاحي تعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي وإلى أراضيهم التي أبعدها عنها بسبب الفقر من جهة وانعدام الأمن من جهة أخرى، حيث وصل عدد مناصب الشغل حتى سنة 2005 إلى حوالي 954 ألف منصب شغل وهو أعلى من المعدل المقرر بلوغه؛
- إن أهمية عنصر الخطر في القطاع الفلاحي أهم مما هو عليه في القطاعات الأخرى، بسبب التقلبات المناخية وغياب سندات الملكية مما قلل من التزامات البنوك في تقديم القروض للمزارعين، ما يؤدي إلى تشجيع استيراد المنتجات الفلاحية على حساب الاستثمارات وبالتالي كبح ديناميكية النشاط الفلاحي.

الفرع الثاني: سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2009-2014

ترتكز هذه السياسة على قانون الفلاحة التوجيهي، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

أولا- قانون التوجيه الفلاحي سنة 2008

صدر القانون رقم 08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي في 03 أوت 2008 تحت ظرف مهم بالنسبة للتحويلات التي مست القطاع الفلاحي في الجزائر، سواء من جهة التجارب والمخططات الفلاحية الداخلية، أو

<sup>1</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2004. ص 71.

من جهة المتغيرات الاقتصادية الدولية وأزمة الغذاء سنتي 2008-2009، وحسب المادة 02 من القانون فإنه يرمي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:<sup>1</sup>

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

### ثانيا- الركائز الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاثة ركائز أساسية وهي:

#### 1- التجديد الفلاحي:

ويركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة، حيث يهدف إلى؛ تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وعصرنة وتكثيف التمويل والتأمينات الفلاحية.

وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علما أن هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية، وهي: الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس والطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل.<sup>2</sup>

#### 2- التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور أساسية، وهي:<sup>3</sup>

- تحديث القرى والمداشر: من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية رقم 46 (2008)، قانون رقم 08-16 مؤرخ في 01 شعبان 1429 الموافق لـ 03 أوت 2008، ص ص 605.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وأفاق. 2008، ص 7.

<sup>3</sup>RADP, MADR, La politique du Renouveau Rural en Algérie. 2012, P 09.

إلى البلديات والمدن (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والهاتف... الخ)؛

- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي: وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية والحرف وتثمين المنتجات المحلية، تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، تهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية: المتمثلة في الغابات، السهوب والجبال، والخط الساحلي، الواحات والأراضي الفلاحية؛
- حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية: والتي تتمثل في المنتجات الفلاحية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، والتشجيع على التظاهرات الثقافية في الريف.

### 3- تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: وتتمثل فيما يلي: <sup>1</sup>

- عصنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع ووضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

### ثالثا- القانون رقم 10-03 المتعلق بالامتياز الفلاحي

- يهدف القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 إلى تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة والتي كانت خاضعة للقانون رقم 87-19، وتعطى إدارة الأملاك الوطنية الأولوية في الحصول على الامتياز على الأراضي التابعة للدولة للفئات التالية: <sup>2</sup>
- المستثمرين أصحاب الامتياز المتبقين من المستثمرة الفلاحية ذات أصحاب امتياز متعددين؛
  - المستثمرين أصحاب الامتياز المحاذين من أجل توسيع مستثمراتهم؛
  - الأشخاص الذين لديهم المؤهلات العلمية أو التقنية، ويقدمون مشاريع لتعزيز المستثمرة الفلاحية وعصرنتها.

<sup>1</sup>RADP, MADR, Le Renouveau Agricole et Rural en Marché. Revue et perspectives, Mai2012, P 08.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة. الجريدة الرسمية رقم 46 (2010)، قانون رقم

وفي هذا الإطار وبغية تحسين هياكل المستثمرات الفلاحية، تبادر الدولة بكل إجراء تحفيزي يهدف إلى تشجيع تجميع المستثمرات الفلاحية، لا سيما من خلال عمليات تجميع الأراضي الفلاحية الممنوحة للامتياز، غير أنه ومع مراعاة النجاعة الاقتصادية للمستثمرة الفلاحية يمكن للمستثمر صاحب الامتياز في المستثمرة الفلاحية المتعددة الأعضاء أن يختار تشكيل مستثمرة فردية، كما أنه يجب على المستثمرين إدارة مستثمراتهم الفلاحية مباشرة وشخصيا، وفي حالة تواجد عدة مستثمرين أصحاب امتياز يتوجب عليهم تحديد العلاقات فيما بينهم، ولا سيما طريقة تعيين ممثل المستثمرة الفلاحية، وطريقة مشاركة كل واحد منهم في أشغال المستثمرة، مضافا لها طريقة توزيع واستعمال المداخيل.

#### رابعا-صناديق الدعم الخاصة لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي

وحسب وزير الفلاحة فإن برنامج التنمية الريفية تتولى مهامه مديرية الغابات، وتتولى مديرية المصالح الفلاحية البرنامج الخاص بالتنمية الفلاحية، لذلك تركت الصناديق حسب التسمية والهدف الذي أنشأت لأجله، بينما أنشئ صندوق خاص بدعم مربى المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA، هدفه تطوير تربية المواشي وتغطية تكاليف صغار الفلاحين، لكن في سنة 2012 ارتأت الوزارة دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302.

#### خامسا-نتائج سياسة التجديد الفلاحي والريفي

سمح تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي بتحقيق المكاسب التالية:<sup>1</sup>

**1- برنامج التجديد الفلاحي:** سمح تطبيق البرنامج بالرفع من المردودية الإنتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل إطلاق البرنامج برفع معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2009-2014 بـ 8.3% فإن معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع الفلاحي نفس الفترة قد بلغ نسبة 11%، وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة.

**2- التجديد الريفي:** برمج خلال الفترة 2009-2014: 12148 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة وأطلق منها 10842 مشروع أي بنسبة 89% وتحقق منها نهاية 2014: 6468 مشروع.

**3- برنامج تقوية القدرات:** وصل عدد المكونين في إطار البرنامج إلى غاية سنة 2014: 310459 فرد، ومس الإرشاد الفلاحي 1033789 فرد في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

<sup>1</sup> سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23- 24 نوفمبر 2014، ص

الفرع الثالث: مواصلة التنمية الفلاحية والريفية 2015-2018

التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، هذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي.

أولاً- محاور التنمية الفلاحية والريفية في إطار البرنامج الخماسي

وتتمحور سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في:<sup>1</sup>

- **المحور 1:** المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وترقية الصيد التقليدي المسؤول وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية والصيدية؛
- **المحور 2:** مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية والصيدية التي تتم عن طريق متابعة بناء الشعب الإستراتيجية وتكثيف سياسة الدعم والتمويل، وبتسيير العقلاني وتوفير أحسن لعوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية الريفية والصيدية، وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية؛
- **المحور 3:** تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات والأحواض المائية المنحدرة وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية الصحراوية، وإطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال وتقوية التدخل للهيكل الإقليمية للإدارة؛
- **المحور 4:** تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع وتقوية الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، وتعميم التأمينات في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وضع أجهزة دعم للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛
- **المحور 5:** إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، تعد شرطاً أساسياً للرفع من مستوى فلاحتنا.

ثانياً- مواصلة التنمية الفلاحية والريفية والموارد الصيدية

إن تنفيذ البرنامج الهام لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي أعلن عنه من ولاية بسكرة سنة 2009، قد سمح للاقتصاد الفلاحي بتحقيق قفزة كمية مؤكدة، لذا ستسعى الحكومة إلى المحافظة على هذه الديناميكية ورفع مستواها، من خلال:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. 2015.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. سبتمبر 2017، ص

38، متوفرة على موقع الوزارة: [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)

- 1- في الميدان الفلاحي: الإبقاء على كافة برامج الدعم الفلاحي، وتوسيع المساحات الفلاحية لتتنقل إلى 01 مليون هكتار، ومواصلة تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال استحداث مساحات جديدة للاستصلاح، وتجنييد الشراكات الأجنبية لتطوير الفلاحة، كما ستولي الحكومة أهمية خاصة لتطوير الصناعات الغذائية والصادرات، إضافة إلى دعم التخزين وغرف التبريد، إضافة إلى عصرنة المذابح وتوسيعها.
- 2- في ميدان التنمية الريفية: ستستمر الحكومة في تنفيذ برنامج التجديد الريفي الموجه لتحسين ظروف العيش لسكان الأرياف وتثبيت استقرارهم في المناطق الجبلية، وإيلاء اهتمام خاص بالمناطق الحدودية.
- 3- في ميدان الغابات: سيتواصل التكفل بالأماكن الغابية من خلال مخططات تهيئة الغابات على مساحة تقدر بـ 200 ألف هكتار، وبرنامج هام للتشجير، وإيلاء عناية خاصة بأحواض مصبات السدود.
- 4- في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات: سيتواصل الجهد من أجل تطوير الصيد البحري والتقليدي، وتطوير التكوين في هذا الميدان، مع المتابعة الصحية والتجارية لتسويق منتجات الصيد البحري وتربية المائيات، كما ستسمح الحكومة بصيد المرجان وفق برنامج يضمن تجديده وتوالده.

### ثالثا- حصيد الحصاد والدرس 2018/2017

وكنتيجة هامة لبرامج الدعم والتنمية فإننا نلاحظ على الصعيد الاقتصادي بأن قيمة إنتاج الحبوب لسنة 2018 بلغت 220.257 مليار دج (أكثر من 60 مليون قنطار)، مقارنة بـ 135 مليار دج سنة 2017 وبعدها كان لا يتجاوز الإنتاج 35 مليون قنطار سنتي 2016 و2015، وتخص شعبة الحبوب تقريبا نصف المستثمرات الفلاحية بمساحة 3.5 مليون هكتار، وتوفر أكثر من 600 ألف منصب شغل، مضافا لها المؤسسات الناشطة في قطاع تحويل الحبوب.

هذه المؤشرات جعلت السلطات العمومية تولي أهمية بالغة لمجال الحبوب التي ترجمت بجملة من البرامج التنموية وكان آخرها تكريس الشعب كمقاربة أساسية بهدف رفع الإنتاج والإنتاجية من خلال عملية التكتيف وإدماج النشاطات المتعلقة بالحبوب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حصيد حملة الحصاد والدرس 2018/2017. سبتمبر 2018، ص 4.

## المبحث الثاني: صيغ الدعم والتمويل الفلاحي في الجزائر

إن الدولة الجزائرية وسعيا منها لتوفير ظروف مناسبة لاستغلال الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي تتدخل وبشكل مستمر من خلال تسطير برامج فلاحية مدعمة ماليا، وقامت بتسخير مجموعة من الآليات والهيئات المساعدة على ذلك.

### المطلب الأول: آليات دعم القطاع الفلاحي

يعد الدعم الفلاحي والخدمات المساندة من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الزراعة والغذاء في العالم لما له من تأثيرات على القطاع الفلاحي والتنمية ككل.

### الفرع الأول: الدعم الفلاحي

عرف الدعم على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول.

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الفلاحي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الفلاحية.<sup>1</sup>

أولاً-أساليب الدعم الفلاحي: بشكل عام هناك أسلوبين للدعم الفلاحي، يمكن إيجازها في الآتي:<sup>2</sup>

4- أساليب الدعم المباشر: يتمثل الدعم المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، أي بطريقة مباشرة، وقد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيات، وغيرها من طرق الدعم المباشر، ويكون في المجالات التالية: استصلاح الأراضي الزراعية ودعم الموارد النباتية، المجال الحيواني والرعوي، التمويل، استخدام مياه الري، الدعم التكنولوجي؛

<sup>1</sup> محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012، ص 111.

<sup>2</sup> سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة-. المرجع السابق، ص 131.

5- أساليب الدعم غير المباشر: يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، حيث تعتبر مهمة نظراً لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، إذ في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الفلاحي إلى دعم مباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها، ومن أهم هذه الخدمات: الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الفلاحية، التأمين على المحاصيل الفلاحية.

### ثانياً- الأشكال الأساسية للدعم الفلاحي

تتبع الكثير من الحكومات في مختلف الاقتصاديات سياسة الدعم الفلاحي بأشكاله المختلفة، وغالباً ما تعتمد البلدان النامية على أربعة أشكال، هي: <sup>1</sup>

1- **الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى:** ويمثل هذا الدعم إنفاقاً حقيقياً من ميزانية الدولة، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية الأساسية كالقمح والطحين وغيرها؛

2- **الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى:** وفي هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها؛

3- **الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب:** وهذا الشكل من أشكال الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة؛

4- **الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:** لا يظهر هذا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة، ويتمثل في بيع السلع بأسعار مخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار أقل كثيراً من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة.

### الفرع الثاني: التمويل الفلاحي

يعد التمويل أحد الركائز الهامة في تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، فالتنمية الفلاحية لا تقوم لها قائمة إلا بتوفر موارد مالية لازمة للنشاط الفلاحي واستمراره.

<sup>1</sup> مريم كفي، الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 24-23 نوفمبر 2014، ص 10.



أولاً- مفهوم التمويل الفلاحي

يتناول موضوع التمويل الفلاحي الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الفلاحة وفي أفضل الطرق لاستعماله في الإنتاج والتسويق الفلاحي.

إن المقصود برأس المال هو مجموعة العوامل الإنتاجية المطلوب استعمالها في العمليات الفلاحية، ولرأس المال دور مهم في عمليات الإنتاج الفلاحي حيث يعتبر الأساس في رفع مستوى معيشة الفلاح إذا أحسن استثماره. ويحتاج الفلاح عادة إلى رأس المال لشراء العوامل والأدوات الإنتاجية التي تساعده على إنتاج المحاصيل الفلاحية التي يرود إنتاجها، ومن هذه العوامل الإنتاجية ما يستعمل مرة واحدة كالبنور والأسمدة والمبيدات ومنها ما يستعمل لعدة مرات كالأرض والحيوانات... إلخ، ويمكن إجمال العمليات الرئيسية لتي تستعمل فيها رؤوس الأموال في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- شراء الأرض وإنشاء المباني المطلوبة في الفلاحة؛
- شراء الحيوانات، وتمويل عمليات الإنتاج؛
- سد احتياجات الفنون الإنتاجية الحديثة المطلوب استخدامها في العمليات الفلاحية.

ثانياً- أهمية التمويل الفلاحي

للمويل الفلاحي أهمية اقتصادية بالغة، حيث اعتمادا على هذا التمويل يكون بمقدرة الفلاحين استغلال أراضيهم أحسن استغلال، إذ يستطيع الفلاح زيادة عدد الدورات الإنتاجية؛ إما عن طريق الزيادة في الإنتاج الرأسي أو الزيادة في الإنتاج الأفقي بدل الاعتماد على الزراعة الموسمية<sup>2</sup>، وتتجلى الأهمية الاقتصادية للتمويل الفلاحي في:<sup>3</sup>

- يسمح بتوسيع العمل الفلاحي للحصول على فائدة اقتصاديات الحجم، ويمكن أن يلعب التمويل دورا هاما في الحصول على الموجودات الرأسمالية والمحافظة على حجم كبير من الإنتاج؛
- استعمال التمويل يسمح بإحلال مصدر محل آخر، فمثلا يمكن للآلات أن تحل محل اليد العاملة كوسيلة لتخفيض التكاليف، وكذا المساهمة في زيادة كفاءة العمل الفلاحي؛
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، إذ أن المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة تستدعي إجراء تعديلات في المزرعة، والتمويل مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات؛

<sup>1</sup> عبد الوهاب مطر الدايري، مبادئ وأسس الاقتصاد الزراعي. دار النشر العاني، بغداد، العراق، 1969، ص 211.

<sup>2</sup> سفيان عمراني، المرجع السابق. ص 135.

<sup>3</sup> علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني. منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2005، ص ص 22، 24.

- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات؛ بما أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لا تكون في نفس الوقت فهذا يؤدي لعجز مالي مؤقت يمكن علاجه بالتمويل البنكي؛
- يمكن أن يلعب التمويل دورا رئيسيا في حماية العمل من الفشل المالي أو التصفية بسبب الظروف المعاكسة، سواء الظروف الخاصة أو الظروف المناخية أو الاقتصادية.

### الفرع الثالث: التأمين الفلاحي

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، إذ يلعب التأمين دورا كبيرا في التنمية الفلاحية.

#### أولا- مفهوم التأمين الفلاحي

التأمين الفلاحي هو منتج خاص من منتجات التأمين، إذ يستعمل من قبل الشركات الفلاحية، ويهدف إلى تقليل الخسائر التي قد يتعرض لها الفلاحون، وذلك بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، كما يمكن الفلاح من تأمين كل ممتلكاته بما تحتويه المزرعة من بنايات ومعدات ومخزون وحيوانات ومحاصيل فلاحية، وسرقة المعدات والمخزون والمحاصيل الفلاحية وتعرض المباني للسقوط... الخ.<sup>1</sup> كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تطبيق الطرق الإنتاجية التي تقلل المخاطرة مثل استخدام أساليب الري الحديث والتسميد السليم ومعالجة الآفات والأعشاب الزراعية والاحتفاظ بمخزون كاف من الأعلاف لاستخدامه عند الحاجة وغير ذلك من الأساليب المقللة للمخاطر.<sup>2</sup>

#### ثانيا- أهمية التأمين الفلاحي

- يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة من التأمين الفلاحي في:<sup>3</sup>
- يؤهل المزارع للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين؛
  - يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد أدنى من الدخل للمزارع واستقراره؛
  - يساعد على التوسع الفلاحي والاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلى رفع الدخل القومي؛
  - يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
  - يمتص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته؛
  - توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعاً من الاستقرار في الأقطار التي تعتمد على الزراعة؛

<sup>1</sup> عز الدين فلاح، التأمين - مبادئه وأنواعه - دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 94.

<sup>2</sup> خالد راغب الخطيب، المرجع السابق، ص 24.

<sup>3</sup> أسامة عامر، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية - دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2013 - الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 24-23 نوفمبر 2014، ص 9.

- يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث؛
- يهيئ فرصة حقيقية للشراكة بين المزارعين والقطاع الخاص من جهة والحكومية من جهة أخرى؛
- يحفظ كرامة المزارع عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح.

#### الفرع الرابع: التسويق والإرشاد الفلاحي

لا فائدة من عملية الإنتاج إذا لم يسوق ويباع لضمان ديمومة المؤسسات الإنتاجية واستمرار عملية الإنتاج، كما أن الإرشاد هو حلقة التواصل بين الفلاح وأرضه ووسيلة لتعميق معارفه وتكييفها وفق المعطيات الخارجية، مما يعود بالنفع عليه وعلى القطاع الفلاحي ككل.

#### أولاً-التسويق الفلاحي

التسويق الفلاحي هو ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الفلاحية والخدمات المرتبطة بها، من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الفلاحية، وتكمن أهميته في: <sup>1</sup>

- فاعلية نظام تسويق المنتج الفلاحي: يقصد به مدى قدرته في قياس وتحديد الأداء الفعلي للجهود التسويقية المتبعة، إذ أن تصريف المنتج الفلاحي هو الهدف المنشود للفلاحين والمؤسسات الفلاحية؛
- القيمة المضافة: المدخلات، الفلاح وخبراته، الأسواق المستهدفة، كل هذه العناصر تعمل على إعطاء قيمة مضافة للسلعة من لحظة إنتاجها إلى غاية وصولها للمستهلك باستخدام مختلف منافذ التوزيع؛
- دور التسويق في توجيه المنتج الفلاحي: الدراسات التسويقية تعتبر الدليل الموجه للقرارات الإنتاجية فهي التي تحدد كمية الإنتاج ونوعية المنتج، وعلى أسعار العرض والطلب.

#### ثانياً-الإرشاد الفلاحي

الإرشاد الفلاحي نظام تعليمي وإقناع وتنفيذ، يهدف إلى إحداث تغييرات سلوكية مرغوب فيها لدى الفلاحين، في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم، وهو عملية تطبيقية مستمرة، كما يتم تنظيم العمل الفلاحي وتوحيد جهود الفلاحين من أجل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل والارتقاء بمستوى معيشتهم. <sup>2</sup>

- وبصفة عامة فلإرشاد الفلاحي أهمية اقتصادية واجتماعية وتعليمية، حيث يهدف من الناحية:
- الاجتماعية: توعية سكان الريف وجعلهم أكثر إدراكاً وقدرة على تحديد مشاكلهم بدقة والتفكير السليم في إيجاد حلول لها، مع تشجيع المبادرات الفردية والعمل التعاوني وتنمية القيادات المحلية؛

<sup>1</sup> محمد عبيدات، التسويق الزراعي. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 17.

<sup>2</sup> خلف بن سليمان بن صالح النمري، المرجع السابق. ص 8.

- التعليمية: تشمل توسيع الآفاق المعرفية للفلاحين وتثقيفهم وتزويدهم بكل ما هو جديد من المعارف والخبرات الفلاحية وتدريبهم وتعريفهم بما يدور حولهم وصدى ذلك على حياتهم العامة والخاصة؛
- الاقتصادية: زيادة دخل الفلاح عن طريق تطوير الإنتاج وتحسين وسائله من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف عناصر الإنتاج والعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية الفلاحية.

### المطلب الثاني: القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019

إن الهدف من البرامج التنموية التي بدأت سنة 2000 هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من البطالة وفجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب شغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضافة من خلال الإنتاج والإنتاجية.

#### الفرع الأول: مكانة القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي

الهدف من هذه البرامج هو تطوير وتنمية القطاع الفلاحي والعمل على إتاحة إمكانيات التشغيل فيه وذلك للتقليل من النزوح الريفي من جهة ولخفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى.

#### أولاً-القطاع الفلاحي ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو واستحداث مناصب الشغل، والغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي يقدر بـ 65.4 مليار دج، أي ما نسبته 12.45% من إجمالي الاستثمارات العمومية، جسدت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وقسم إلى قسمين: برنامج خاص بدعم القطاع الفلاحي وبرنامج خاص بدعم الصيد البحري، واستفاد كذلك القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من 55.89 مليار دج، وزعت على ثلاثة صناديق تصهر على تمويل المشاريع ضمن هذا المخطط.<sup>1</sup>

#### ثانياً-القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، وجاء هذا البرنامج بغلاف مالي قدر بـ 4202 مليار دج، تم تخصيص 312 مليار دج للقطاع الفلاحي في إطار الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، كما تم مسح 41 مليار دج من ديون الفلاحين سنة 2009.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر 2004، ص 87.

ثالثا-القطاع الفلاحي ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دج، وهو ما أثار حفيظة المنتبعين من حيث قوامه وعبئه المالي وجدواه، أما القطاع الفلاحي فقد استفاد من مبلغ 1000 مليار دج تجسيدا لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي وهو ما يمثل نسبة 4.71% من إجمالي الاستثمارات العمومية.<sup>1</sup>

رابعا-القطاع الفلاحي ضمن برنامج توظيف النمو 2015-2019

تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توظيف النمو، فيما اشترطت الحكومة ضرورة انعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن طالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم، كما ظهرت التنمية الفلاحية والريفية من جديد في برنامج الحكومة لسنة 2014 جعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، هذا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي، وخصص لها ما يفوق 1000 مليار دج.

الفرع الثاني: مخصصات القطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي

استفاد القطاع الفلاحي من مخصصات مالية هامة ضمن البرامج التنموية المتعددة المطبقة منذ سنة 2000 مع العلم أن حجم المبالغ المرصودة قد سجل ارتفاعا معتبرا مع توالي تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01-02: مخصصات القطاع الفلاحي من برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2019

الوحدة: مليار دج/%

المجموع	2019-2015		2014-2010		2009-2005		2004-2001		البرامج	
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ		
4.95	2400	4.5	1000	4.71	1000	7.42	312	12.45	65.4	القطاع الفلاحي
95	45641.7	95.5	21100	95.3	20214	92.57	3890.7	87.5	459.6	باقي القطاعات
100	48041.7	100	22100	100	21214	100	4202.7	100	525	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005، ص 6-7. [www.majliselouma.dz](http://www.majliselouma.dz)

- بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010. [www.majliselouma.dz](http://www.majliselouma.dz)

من الجدول يتضح لنا أن مخصصات القطاع الفلاحي قد تجاوزت سقف 2400 مليار دج حتى سنة 2018، وبنسبة لا تتجاوز 5% من إجمالي الإنفاق على الاستثمار العمومي وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع

<sup>1</sup> زهير عماري، حافظ أمين بوزيدي، دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية-تقييم التجربة وآفاق تطورها-. الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 15-16 جانفي 2014، ص 5.

القطاعات الأخرى، وسبب ذلك أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة يتطلب من الدولة تمويل قطاعات متعددة وميادين متنوعة مع التركيز على القطاعات والمشاريع التي تتجاوب بسرعة أكبر مع البرامج المنفذة على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى المشاريع الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن يجب التنويه على اقتناع الحكومة بالدور الهام والإستراتيجي الذي يلعبه القطاع الفلاحي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلالية وسيادة الجزائر على المستوى الخارجي في حالة تحقيق الأمن الغذائي، لأن حجم الإنفاق الفلاحي في البرنامج الأخير تجاوز 1000 مليار دج بعدما كان لا يتعدى 100 مليار في البرنامج الأول.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الصناديق الخاصة لدعم الفلاحي

بهدف تحقيق مستويات أعلى للتنمية الفلاحية وخاصة في المناطق الريفية والصحراوية، قامت الجزائر بتدعيم القطاع الفلاحي من خلال إنشاء مجموعة من الصناديق المالية الموجهة لدعم النشاط الفلاحي، وتوفير دعم خاص للتنمية الريفية في الجنوب، والهضاب العليا، كل هذه الصناديق جعلت الدولة تخصص لها مبالغ مالية هامة تختلف من سنة إلى أخرى.

### الفرع الأول: صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2000-2009

أنشأت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية جملة من الصناديق بغرض دعم شعب الإنتاج الحيواني والنباتي باختلاف أنواعها، وجاء إنشاءها لتدعيم الجهود المبذولة السابقة لمرحلة التسعينيات. أولاً- عرض أهم صناديق الدعم الفلاحي

من أجل تحقيق أهداف برامج التنمية الفلاحية في الجزائر، تم توظيف مجموعة من الصناديق الداعمة والتي تسهر على ضمان تطوير الإنتاج والإنتاجية في القطاع الفلاحي، نفضلها في الآتي:

**1- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA:** تم إنشاء الصندوق بمقتضى القانون رقم 99-11 الذي يتضمن قانون المالية لسنة 2000، بفتح حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي يحمل عنوان "الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية"<sup>2</sup>، ويقوم الصندوق بدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية وتنميين الموارد الفلاحية، تعزيز وتطوير عمليات التخزين والتسويق والري، وحماية الثروة الحيوانية والنباتية، وتحسين مداخيل الفلاحين... الخ؛

<sup>1</sup> نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 24-23 نوفمبر 2014، ص 10.  
<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 2000. الجريدة الرسمية رقم 92 (1999)، قانون رقم 99-11 مؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999، ص 76.

- 2- صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية **FPZPP**: تم إنشائه بموجب قانون المالية لسنة 2001 وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-071 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"، يقوم بتقديم التعويضات لعمليات إتلاف وحرق الحيوانات المذبوحة أو الهالكة وكذا إتلاف أو إقلاع المزروعات في إطار مكافحة نتيجة مرض يدخل ضمن برامج العلاج الوقائي؛<sup>1</sup>
- 3- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز **FDRMVT**: تم إنشائه بموجب القانون رقم 11-02 وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-111 الذي عنوانه "التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" وهو موجه لتدعيم برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والهدف منه توسيع المساحات الزراعية المستغلة وخلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية؛<sup>2</sup>
- 4- **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية CAAE**: حيث يذكر المنشور رقم 332 المؤرخ في 08 جويلية أن غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار؛
- 5- **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS**: أنشئ الصندوق سنة 1999، لكن نشاطه عرف تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي من خلال التعليم الوزارية رقم 36 المؤرخة في 14-11-2006، التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، والتي عرفت ببرامج التجديد الفلاحي سنة 2008، ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروع في حسابات التخصيص الخاصة بالخرينة رقم 302-109 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهما حساب التخصيص الخاص 302-109-001 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالجنوب **FLCDDPS-PSS**، والحساب الخاص 302-109-001 الذي عنوانه البرنامج الخاص بالهضاب العليا **FLCDDPS-PSHP**؛<sup>3</sup>
- 6- **الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي CNMA**: أوكلت له رفقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** مهمة التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب الصناديق العمومية، وحاليا أصبح يدير مجموعة من الصناديق التعاونية في شكل شبكة مكونة من 394 صندوقا محليا، و76 صندوقا جهويا؛

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-071. الجريدة الرسمية رقم 53 (2000)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 22 ربيع الأول 1421 الموافق لـ 25 جوان 2000، ص ص 26، 28.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-111. الجريدة الرسمية رقم 36 (2003)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 13 صفر 1424 الموافق لـ 15 أفريل 2003، ص ص 20، 21.

<sup>3</sup> رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 142.

7- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA: تم إنشائه بموجب القانون رقم 05-05 وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-067 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ويؤدي نفس الأدوار التي كانت موكلة للصندوق؛<sup>1</sup>

8- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA: تم إنشائه بموجب القانون رقم 05-05 وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-121 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي"، أوكلت له مهمة تقديم الدعم والإعانات للأنشطة الفلاحية، كما يتكفل بمصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد والمتابعة والتقييم.<sup>2</sup>

### ثانيا- مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2009-2000

إن عملية دعم الأنشطة الفلاحية ومن أجل تنفيذ PNDAR جعل الدولة تخصص مبالغ مالية هامة في حسابات التخصيص الخاصة والمتعلقة بصناديق الدعم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

#### الجدول رقم 02-02: المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2009-2000

الوحدة: مليون دج/%

الصندوق	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
FPZPP	المخصصات	154,6	383,6	166,1	159,1	269,9	191,6	1066,1	508,8	1469,3	1172,6
	المدفوعات	0	357,8	163,1	22,9	260	185,4	714,8	508,8	716	753,3
	الرصيد	154,6	25,8	3,1	136,2	9,9	6,2	351,3	0	753,3	419,3
FLDDPS	المخصصات	/	/	500	2000	5660	5108	9068	10512,4	15512,4	15762,4
	المدفوعات	/	/	500	2000	5660	3200	3555,7	0	1000	2325
	الرصيد	/	/	0	0	0	1908	5512,3	10512,4	14512,4	13437,4
FDRMYTC	المخصصات	14000	10000	10000	2000,03	8840,24	13000,38	14280,65	13905,71	15270,39	16520,42
	المدفوعات	8000	0	10000	2000	8840	13000	6500	7934,4	1000	3750
	الرصيد	6000	10000	0	0,03	0,24	0,38	7780,65	5971,31	14270,39	12770,42
FNDIA	المخصصات	/	/	/	/	/	/	39335,3	24945,7	59254,2	58781,6
	المدفوعات	/	/	/	/	/	/	34000	6000	9465,9	9650
	الرصيد	/	/	/	/	/	/	5335,3	18945,7	49788,3	49131,6
FNRPA	المخصصات	/	/	/	/	/	8500	8500	8500	14500	12000
	المدفوعات	/	/	/	/	/	0	8500	6000	5500	9914,5
	الرصيد	/	/	/	/	/	8500	0	2500	9000	2085,5
المجموع	المخصصات	14154,6	10383,6	10666,1	4159,13	14770,14	26799,98	72250,05	58372,61	106006,29	104237,02
	المدفوعات	8000	357,8	10663,1	4022,9	14760	16385,4	53270,5	20443,2	17681,9	26392,8
	الرصيد	6154,6	10025,8	3	136,23	10,14	10414,58	18979,55	37929,41	88324,39	77844,22
	نسبة الاستهلاك	56,52	3,45	99,97	96,72	99,93	61,14	73,73	35,02	16,68	25,32

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إحصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات.
- محمد قريبات، مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطة. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص 212.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-067. الجريدة الرسمية رقم 52 (2005)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 جمادى الثاني 1426 الموافق لـ 25 جويلية 2005، ص 8.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-121. الجريدة الرسمية رقم 52 (2005)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 18 جمادى الثاني 1426 الموافق لـ 25 جويلية 2005، ص 9.



من الجدول نلاحظ أن حجم المخصصات المالية الإجمالية الموجهة من خلال هذه الصناديق لدعم جميع الأنشطة الفلاحية عرف تطورا من سنة إلى أخرى خاصة بداية من عام 2006 الذي شهد إنشاء فروع حسابية في كل من صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، لدعم البرامج الخاصة بتنمية الجنوب ومناطق الهضاب العليا، مما جعل هذه المبالغ تنتقل من 15 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 100 مليار دج سنة 2009.

أما بالنسبة لاستخدامات هذه المخصصات المالية فقد عرفت زيادة في السنوات الأولى وصلت إلى 99.93% سنة 2004، لتعرف بعدها تراجعا كبيرا وصل إلى 16.68 و 25.32% سنة 2008 و 2009 على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض في استخدام هذه المخصصات إلى الزيادة الكبيرة في مبالغ مخصصات حسابات الصندوق الموجهة لتنمية الجنوب والهضاب العليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم استخدام هذه المخصصات وصرفها من طرف الهيئات المخولة لها ذلك لعدم وجود الطلب عليها من قبل الفلاحين وسكان تلك المناطق، بسبب قلة الإرشاد والتوجيه والإعلام والتوعية، وكذا الشروط الموضوعية من قبل هذه الهيئات لتقديم الدعم والمتمثلة خاصة في عقود ملكية الأراضي، والمشاركة بنسب مالية في تكاليف المشروع، وهو الشيء الذي يفقده هؤلاء الأشخاص الذين يرغبون بالقيام بالأعمال الفلاحية، إضافة إلى ذلك النزوح أو الهجرة التي حدثت في هذه المناطق من قبل السكان في الفترة السابقة الناتجة عن الظروف الأمنية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: صناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2010-2014

قامت الدولة في إطار برنامج إعادة التجديد الفلاحي والريفي بضبط تصنيفات جديدة لصناديق الدعم حيث تم ضمها ضمن صندوقين أحدهما يختص بالجانب الفلاحي والآخر بالجانب الريفي.

#### أولا-الصناديق الخاصة لتنفيذ برنامج التجديد الريفي والفلاحي

في سنة 2012 ارتأت الوزارة دمج مجموعة من الصناديق في صندوق خاص ببرنامج التنمية الريفية تحت حساب 140-302 ويكون مدير الغابات المسؤول المباشر عنه، واستحدث صندوق خاص بالتنمية الفلاحية 139-302 ويكون مدير المصالح الفلاحية هو المسؤول عنه.

**1- الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA:** تم إنشائه بموجب الأمر رقم 08-02 والذي يتضمن قانون المالية التكميلي، وفتح له حسب المادة 52 حساب التخصيص الخاص 126-302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين"

<sup>1</sup> الأخضر بن عمر، أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في الدول العربية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1980/2013-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص 295.

وهو موجه للتغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين، ويختص بإعانات الدولة لتطوير تربية المواشي والإنتاج الفلاحي؛<sup>1</sup>

## 2- الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-139 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".<sup>2</sup>

تندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق تم التعرض لها سابقا، وهي:

❖ الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDA؛

❖ صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية FPZPP؛

❖ الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA.

## 3- الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR:

تم إنشائه بموجب القانون رقم 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، وفتح له حساب التخصيص الخاص 302-140 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".<sup>3</sup>

تندرج ضمن هذا الصندوق 03 صناديق تم التعرض لها سابقا، وهي:

❖ صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTTC؛

❖ صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FLDDPS؛

❖ الصندوق الخاص بدعم مربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين FSAEPEA.

وتجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من سنة 2011، انتهج صندوق ضمان القروض الفلاحية مرحلة جديدة، حيث أوكلت مهامه لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI، وذلك استنادا للمادة 36 من قانون المالية التكميلي الصادر في 20 جويلية 2011، والذي يكرس إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها الدولة، وفي هذا السياق فإن صندوق ضمان قروض الاستثمارات مؤهل لإدارة أي حساب لأي جهة في الدولة مانحة للأموال وفي مختلف القطاعات، وتتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية بين الصندوق وجهة التمويل.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية التكميلي لسنة 2008. الجريدة الرسمية رقم 42 (2008)، قانون رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 جويلية 2008، ص 16.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-139. الجريدة الرسمية رقم 30 (2014)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 جمادى الثانية 1435 الموافق لـ 2 أبريل 2014، ص 10.

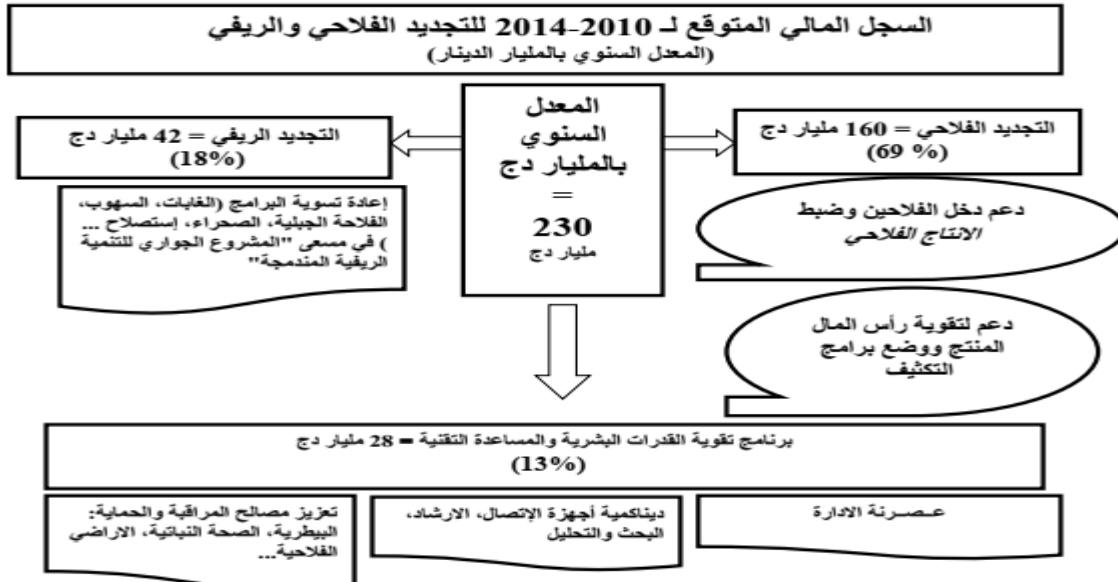
<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص 302-139. الجريدة الرسمية رقم 30 (2014)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 02 جمادى الثانية 1435 الموافق لـ 2 أبريل 2014، ص 10.

ثانيا-مجموع المخصصات الموجهة لصناديق الدعم الفلاحي خلال الفترة 2010-2014

جاء برنامج التجديد الفلاحي والريفي لاستدراك الهفوات التي وقعت فيها البرامج السابقة، لذا تم ضخ

موارد مالية جديدة تم توزيعها على النحو التالي:

الشكل رقم 02-03: توزيع الغلاف المالي لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2010-2014



Source: RADP, MADR, *La politique du Renouveau Rural en Algérie*. 2012, P 39.

منذ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وكذا برنامج التجديد الفلاحي والريفي، تطور

حجم الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الأرياف، أما عن المخصصات الممنوحة لصالح

صناديق الدعم الفلاحي فكانت كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-03: المخصصات المالية لصناديق الدعم الفلاحي 2009-2013

الوحدة: مليون دج

2013		2012		2011		2010		2009		رقم حساباتها	الصناديق
مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات	مجموع المدفوعات	مجموع المخصصات		
25061.5	93691.1	11891.9	76336.4	10634.3	67178.4	3529.5	64432.7	9650	58781.6	067-302	FN DIA
40022.8	40262	21383.9	21383.9	18658.7	19892.6	11701.8	13735.5	9914.5	12000	121-302	FN RPA
1316.3	3994	700	1995.4	1500	2253.1	700	1783.4	753.3	1172.6	071-302	FP ZPP
7063	22238.6	7055.5	26615.3	500	24080.3	500	15687.3	2325	15762.4	109-302	FL CDDPS
00	432000	00	407	00	407	00	407	0.00	407	-109-302 001	FL CDDPS-PSS
00	6056.4	00	6056.4	1359.7	7416.3	1091.8	8508	1000	9508	-109-302 002	FL CDDPS-PSHP
15623.1	64944.7	1231.2	27778.2	6597.4	16272.4	12271.1	16000.4	3750	16520.4	111-302	FDR MVTC
00	3141.3	1000	4141.3	318.2	4459.5	2055.8	6515.4	447	6962.4	-111-302 005	FR MVTC-PSS
269.7	2846.2	1000	3846.2	00	3845.24	369.3	7541.53	2104.5	9646	-111-302 006	FR MVTC-PSHP
00	5250	00	5250	00	5250	00	5250	0.00	5250	-111-302 0007	FDR MVTC-DR-PSHP
3247.8	12162	00	2688	00	1250	00	1250	/	/	302-126	FSAEPEA

المصدر: رياض طالب، دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص

علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 152.

من خلال الجدول فإن قيمة الدعم الممنوح قد تجاوز 100 مليار دج ليتجاوز عتبة 230 مليار دج سنة 2013 تطبيقا لسياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن ما يلاحظ هو نسبة استهلاك هذه المخصصات التي لم تتجاوز 25% حتى سنة 2013 أي وصلت إلى 38%، وهو ما يجعلنا نتساءل حول مدى نجاعة هذه السياسة أيضا وأين يتم صرف هذه الأموال الضخمة غير المستغلة، وهل الخلل في الجهات الوصية أو فكر الفلاح الجزائري أو عزوف الناس حقا عن العمل الفلاحي؟...صحيح أن هذه السياسة ساهمت في الرفع من الإنتاج والإنتاجية لكنها لم تستغل كما هو يجب ولم تحقق الاكتفاء الذاتي الذي تصبو له الجزائر من خلال البرامج التنموية المتعاقبة.

### المطلب الرابع: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

من أجل إنجاح برامج التنمية الفلاحية كان لا بد من تفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي، إذ استطاع كل من CNMA و BADR من توفير الاحتياجات المالية للفلاح بصفة فردية أو جماعية، لكن المشكل في البداية كان خوف الفلاح من القرض باعتبار أن النشاط الفلاحي أكثر عرضة للأخطار، ما جعل المؤسسات المالية تشترط التأمين الفلاحي حماية لها وللفلاح.

### الفرع الأول: التأمين الفلاحي في الجزائر

يعد التأمين من أهم وسائل تسيير المخاطر، فهو يشكل وسيلة مالية تعويضية تجعل دخل الفلاح أكثر استقرارا، كما أنها تشكل ضمانا للحصول على القروض فهي تزيد من ملاءة الفلاح، غير أنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من سوق التأمين ككل ولم تتجاوز 3% كمتوسط للفترة 2000-2018، ويعتبر صندوق CNMA شركة تأمين جميع الفروع، كما أنه رائد في مجال التأمين الفلاحي، ويوفر للفلاحين والمنتجين والمربين مجموعة من منتجات التأمين المحددة التي تتكيف مع أنشطتها أوكلت له رفقة بنك BADR مهمة التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب الصناديق العمومية ويمكن تلخيص مهامه فيما يلي:<sup>1</sup>

- تسهيل وضمان العمليات التمويلية المحققة من طرف الشركات والمتصرفين؛
- يساهم في تطوير وتنمية الفلاحة والصيد البحري...الخ؛
- تطبيق التأمينات على الممتلكات والأشخاص في القطاعات المعنى بها قانونيا.

وعرف قطاع التأمين والتأمين الفلاحي تطورا كبيرا خلال المدة الأخيرة بفعل الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، وهو ما يبيئه الجدول التالي:

<sup>1</sup> <http://www.minagri.dz/assurance.html> 25/12/2018

الجدول رقم 02-04: تطور رقم أعمال قطاع التأمين والتأمين الفلاحي خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليون دج/%

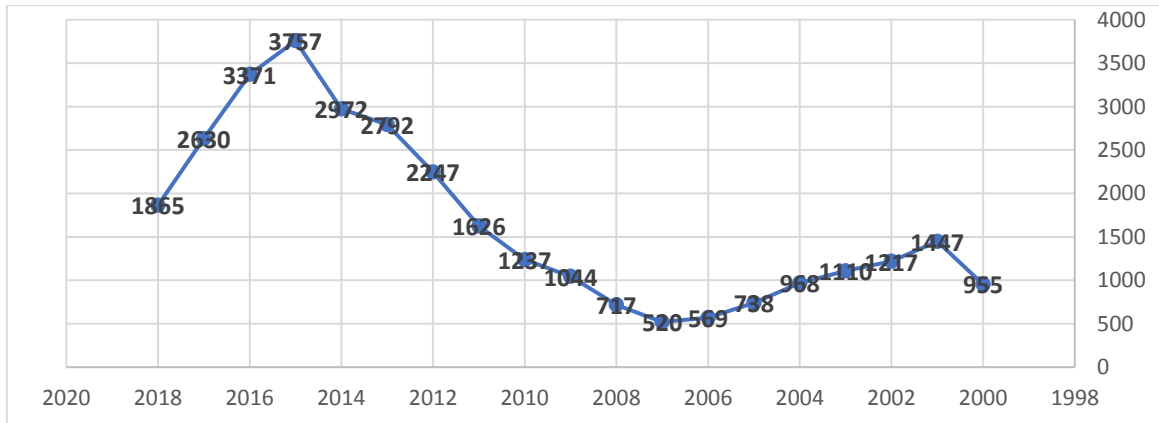
السنة	رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	رقم أعمال قطاع التأمين	معدل نمو التأمين الفلاحي	التأمين الفلاحي إلى الإجمالي
2000	955	19513	/	4,89
2001	1447	21845	51,52	6,62
2002	1217	29008	-15,89	4,20
2003	1110	31273	-8,79	3,55
2004	968	35849	-12,79	2,70
2005	738	41647	-23,76	1,77
2006	569	46504	-22,90	1,22
2007	520	53861	-8,61	0,97
2008	717	68009	37,88	1,05
2009	1044	77678	45,61	1,34
2010	1237	81082	18,49	1,53
2011	1626	87329	31,45	1,86
2012	2247	99389	38,19	2,26
2013	2792	103280	24,25	2,70
2014	2972	110533	6,45	2,69
2015	3757	118723	26,41	3,16
2016	3371	119439	-10,27	2,82
2017	2630	121625	-21,98	2,16
*2018	1865	39993	-29,09	4,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- RADP, Ministère de Finances, Conseil national des Assurances, Notes de conjoncture 2006-2018.
- [https://www.cna.dz/content/view/full/78/\(mode\)/note\\_25/12/2018](https://www.cna.dz/content/view/full/78/(mode)/note_25/12/2018)

\* إحصائيات سنة 2018 تخص 09 أشهر فقط.

الشكل رقم 02-04: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-04

وفقا لمعطيات الجدول فإنه يتضح أن التأمين الفلاحي تطور بشكل لافت منذ سنة 2008، والسبب هو سياسة التجديد الفلاحي ومسح ديون الفلاحين ودخول أنواع جديدة للقروض الفلاحية، حيث انتقل من 995 مليون دج سنة 2000 إلى 3757 مليون دج سنة 2015 كأعلى نسبة حققها، لكنه بدأ في التراجع في السنتين الماضيتين في ظل سياسة التقشف التي بدأت مع انخفاض أسعار النفط سنة 2015، كما نلاحظ من الجدول

وكما قلنا سابقا التأمين الفلاحي لا يمثل حتى 3% كمتوسط للفترة من حجم التأمين الكلي، وهو ما يعني عدم اهتمام الفلاحين بهذا النوع من التأمين والتي تعود في الأساس للجانب الديني.

### الفرع الثاني: التمويل المباشر من بنك BADR للقطاع الفلاحي

في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتكريسها أكثر فأكثر للفلاحة والتنمية الريفية والصناعة الغذائية، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من القروض،<sup>1</sup> وحاليا (2018) يوجد الأنواع التالية:<sup>2</sup>

- ✎ قرض الرفيق، وهو قرض موسمي؛
- ✎ قرض الرفيق الفدرالي، وهو نوع من قرض الرفيق؛
- ✎ قرض التحدي، وهو خاص بالتجهيز؛
- ✎ قرض التحدي الفدرالي، وهو نوع من قرض التحدي؛
- ✎ قرض إيجاري، وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي؛
- ✎ قرض السكن الريفي.

### أولا-قرض الرفيق "R'FIG" Crédit

شهدت سنة 2008 إطلاق الحكومة للقرض الرفيق الذي هو عبارة عن قرض استغلال بدون فوائد لمدة سنة ووسع سنة 2011 ليصبح سنتين، يمنح من طرف بنك BADR للفلاحين والمربين بصفة فردية أو منظمين في شكل تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات، يمول اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد المعالجة،...)، وموجه أيضا لاقتناء أغذية الحيوانات ووسائل التروية والمواد البيطرية واقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، كما يخص تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية عن طريق:<sup>3</sup>

- تحسين جهاز الري؛
- إقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار؛
- إنجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية؛
- إنجاز وإقامة البيوت البلاستيكية؛
- إعمار وإعادة إعمار الإسطبلات والحضائر.

<sup>1</sup> مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وأفاق، المرجع السابق، ص 29.

<sup>2</sup> <https://badr-bank.dz/wp/25/12/2018>

<sup>3</sup> علي هواري مولاي، الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص 207.

ويستفيد الفلاحون من إعفاء كلي للفوائد، تتكفل بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من حساب الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، لكن باحترام آجال الاستحقاق، لأن المستفيدين الذين لم يسددوا ديونهم خلال السنة يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد والاستفادة من قروض جديدة من طرف الوزارة.

وتم استحداث القرض الرفيق الفدرالي "Crédit 'R'FIG FÉDÉRATIF"، ويتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروضا تموينية للفلاحين والمربين وللوحدات غير الخدماتية التي تنشط في الشعب ذات الصلة، ويختلف عن قرض الرفيق في كونه محدد سقف الإقراض بين 10 مليون دج و 01 مليار دج.

ومن شأن هذا الإجراء تسهيل بروز شبكات مهنية، وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتنميين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية، وستشكل عندئذ أحد الأسس الهامة لعصرنة فلاحتنا.<sup>1</sup>

### ثانيا-قرض التحدي "Crédit 'ETTAHADI"

هو قرض للاستثمار يمنح من طرف بنك BADR تم اعتماده سنة 2011 في إطار إنشاء مزارع فلاحية جديدة لتربية الحيوانات على الأراضي غير المستغلة في إطار الملكية الخاصة أو ملكية الدولة، وهو في الأساس موجه لتمويل إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتجهيزها وعصرنتها وتعزيز قدرات إنتاج المستثمرات الموجودة وغير المثمنة بما فيه الكفاية، هذا القرض يمكن أن يكون متوسط الأجل (إلى غاية 7 سنوات) كما يمكن أن يكون 15 سنة، ومعدلات الفائدة تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال السنوات الثلاثة الأولى، ومن السنة الرابعة إلى السنة الخامسة تصبح الفائدة 1% وترتفع النسبة إلى 3% في السنة السابعة، ثم بعدها يتحمل المستفيد الفائدة بأكملها.<sup>2</sup>

كما يوجد قرض التحدي الفدرالي "Crédit 'ETTAHADI FÉDÉRATIF"، وهو ائتمان استثماري، مدعوم جزئياً من قبل الدولة، وهو مخصص للبنى التحتية في الأساس (المعالجات، التعبئة وتخزين المنتجات الفلاحية)، ويختلف عن قرض التحدي في كون قيمته تتحصر بين 1 و 200 مليون دج، بينما قرض التحدي فتتصرف قيمته بين 1 و 100 مليون دج.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب الشغل. 22 فيفري 2011، ص 4.

<sup>2</sup> علي هوارى مولاي، المرجع السابق. ص 208.

<sup>3</sup> <http://digitalways.net/badr/index.php/credit-ettahadi-federatif/> 25/12/2018

ثالثا-قرض الاعتماد الإجاري

تأجير الآلات الفلاحية ومعدات الري، المصنعة محليا، مباشرة في مشاريع الاستثمار، وهو مدعوم جزئيا من قبل الدولة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة، ويوفر التمويل الكامل بنسبة 100%، أما عن مدة الإستنتاج فهي 10 سنوات للحصادات و 05 سنوات للمعدات الأخرى.<sup>1</sup>

ثالثا-قرض السكن الريفي

قرض السكن الريفي هو قرض عقاري مخصص للأفراد ومخصص حصريًا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية، سعر الفائدة من 1% إلى 3% إعتمادا على الدخل، والمساهمة الشخصية 10% من تكلفة المشروع، والمبلغ المقرض بين 1 و 3 مليون دج، وفترة سداد تصل إلى 20 سنة حسب العمر.<sup>2</sup>

وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المباشرة:

الجدول رقم 02-05: ملخص لأنواع القروض الفلاحية

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	6-24 شهر	0%	لا توجد
الرفيق الفدرالي	استغلالي	10-1000 م	6-24 شهر	0%	لا توجد
التحدي	استثماري	1-100 م	م أ (3-7) س ط أ (8-15) س	0% > 5 1% > 7 3% > 9 5,25% < 10 س	10% > 10 م 20% < 10 م
التحدي الفدرالي	استثماري	1-200 م	م أ (3-7) س ط أ (8-15) س	0% > 5 1% > 7 3% > 9 5,25% < 10 س	10% > 10 م 20% < 10 م
الاعتماد الإجاري	استغلالي	/	5-10 س	/	لا توجد
السكن الريفي	تمويلي	1-3 م	حتى 20 س	1-3%	10%

المصدر: من إعداد الطالب. م: مليون دج/س: السنوات/ط أ: طويلة الأجل/م أ: متوسطة الأجل.

الفرع الثالث: القروض الفلاحية المدعمة من قبل الدولة

سمحت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي ولكن تحت وصاية بنك BADR بحكم أنه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بشتى أنواعها.

أولا-القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANGEM

هي تلك القروض التي تعمل على خلق مشاريع فلاحية من أجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدمات داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من أجل الاستثمار وتوسيع أعمالهم، هذا بمساهمة الدولة

<sup>1</sup> <http://digitalways.net/badr/index.php/leasing-credit-ail/#1536139178118-e41e975f-0f5e/25/12/2018>

<sup>2</sup> <http://digitalways.net/badr/index.php/credit-habitat-rural/25/12/2018>



والهيئات المحلية، ويوجه لكل شاب بطال تجاوز 18 سنة، أما التمويل فيكون بمقدار 70% يتكفل بها بنك BADR و 29% دعم للفلاح من قبل الدولة، وهو يتكفل بـ 1%، قيمة القرض 1 مليون دج كحد أقصى ولمدة 8 سنوات على الأكثر، كما يستفيد الفلاح من دعم كامل لمعدلات الفائدة.<sup>1</sup>

### ثانيا-القرض المدعم تحت برنامج وكالة CNAC

قرض إستثماري طويل الأجل، يستفيد منه الشباب الذين يتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف BADR، ولا يتجاوز الاستثمار 10 مليون دج، ويتكفل البنك بـ 70% والدولة بـ 29% في حالة كان القرض أقل من 5 مليون دج، و 28% في حالة القرض أكثر من 5 مليون دج.<sup>2</sup>

### ثالثا-القرض المدعم تحت برنامج وكالة ANSEJ

هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل للمشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروع الذي عليه أن يشغل شخصين على الأقل.<sup>3</sup>

وفيما يلي جدول يلخص لنا أنواع القروض الفلاحية المدعمة:

الجدول رقم 02-06: ملخص لأنواع القروض الفلاحية المدعمة

نوع القرض	طابع القرض	القيمة	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية	دعم الدولة
ANGEM	مختلط < 18 س	1 م	8 سنوات	0%	1%	29%
CNAC	استثماري 30-50 س	1 م	8 سنوات	0%	1% > 5 م 2% < 5 م	29% 28%
ANSEJ	استثماري 19-35 س	10 م	8 سنوات	0%	1% > 5 م 2% < 5 م	29% 28%

المصدر: من إعداد الطالب/م: مليون دج

### الفرع الرابع: تطور القروض الفلاحية الممنوحة من قبل بنك BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المسؤول الرئيسي عن تمويل القطاع الفلاحي بمنح القروض الفلاحية بجميع أنواعها، والقروض المدعمة من قبل الدولة والتي يدخل فيها كوسيط بين المستثمر والدولة، ويقوم هو الآخر بمنح قروض من موارده الخاصة في عدة أشكال قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية). أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص 200.

<sup>2</sup> <http://digitalways.net/badr/index.php/le-dispositif-aide-cnac/> 25/12/2018

<sup>3</sup> بومدين زاوي، المرجع السابق. ص 201.

<sup>4</sup> مجدولين دهبنة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 242.

وفيما يلي جدول يوضح تطور القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017:

الجدول رقم 02-07: إجمالي القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017

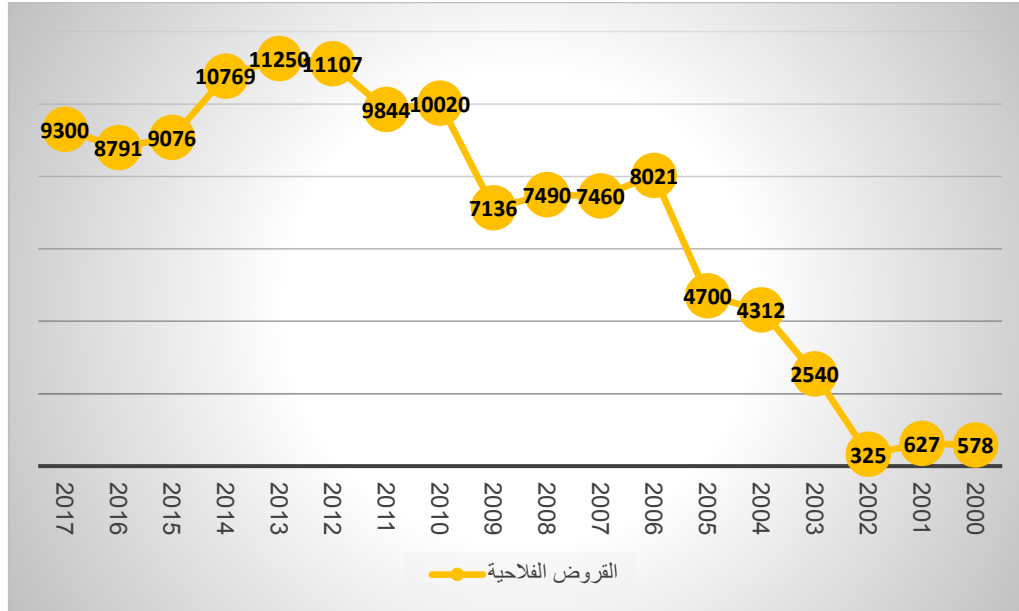
الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي القروض	578	627	325	2540	4312	4700	8021	7460	7490
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي القروض	7136	10020	9844	11107	11250	10769	9076	8791	9300

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- تصريحات وزير الفلاحة للإذاعة الوطنية يوم 2017/09/19.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلد 2017/37، السودان، ص 123.
- قرامطية زهية، محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة. مجلة الإبداع، العدد 2012/02، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 9.

الشكل رقم 02-05: تطور القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-07

يتضح من خلال الجدول التطور الحاصل في حجم القروض الفلاحية، حيث ارتفعت من 578 مليون دج سنة 2000 إلى 10769 مليون دج سنة 2014، أي بنسبة إرتفاع فاقت 1700% وهو إن دل إنما يدل على حرص الدولة على تطوير القطاع الفلاحي، وأقل حجم قرض مقدم كان سنة 2002 بـ 325 مليون دج وسنة 2013 أعلى حجما بـ 11250 مليون دج، والسبب في ذلك يعود للقروض المقدمة من قبل وكالات الدعم للقطاع الفلاحي، أين شهدت الفترة 2011-2014 ازدهار المبادرات المقاولاتية التي بددت فيها الأموال دون تتبع قنوات صرف الأموال، ما أدى إلى تراجع حجم القروض الفلاحية في السنوات الثلاثة الأخيرة، وتراجع بذلك القروض الفلاحية بنسبة 14% تقريبا مقارنة مع سنة 2014، لعدة أسباب منها القروض المتعثرة وكذا الفضائح التي هزت بنك BADR سنة 2014 وتهايوي أسعار النفط بداية من الثلث الأخير من سنة 2014.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

تعتبر المخصصات المالية التي منحتها الدولة في إطار الميزانية العامة عن طريق الصناديق التي أنشأتها لتمويل تنفيذ إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية، أحد أهم الآليات للتغلب على النقائص المسجلة خلال هذه المرحلة، وبالتالي دفع عجلة تنمية الأقاليم الفلاحية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية للقطاع الفلاحي

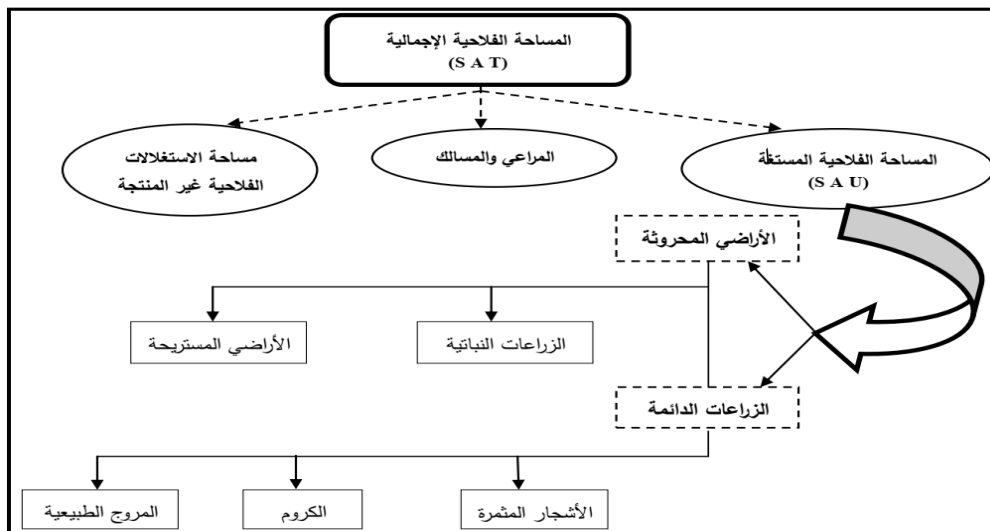
إضافة إلى صناديق الدعم الخاصة المنشأة في إطار إستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية، تعتبر العوامل الطبيعية ركيزة أساسية لزيادة الإنتاج الفلاحي، وهذا بتوسيع المساحة الكلية الصالحة للفلاحة والاستغلال الأمثل للموارد لمائية.

الفرع الأول: الأراضي الفلاحية

تعتبر الأراضي الفلاحية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الفلاحية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الفلاحي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الفلاحية (التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)، وتمثل الأراضي الفلاحية في الجزائر حوالي 18% من مجموع مساحة الأراضي والمقدرة بـ 238.17 مليون هكتار.<sup>1</sup>

وفيما يلي مخطط يلخص لنا التقسيم العام للأراضي الفلاحية في الجزائر:

الشكل رقم 02-06: التقسيم العام للأراضي الفلاحية



المصدر: سفيان عمران، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قلمة-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، الجزائر، 2014-2015، ص 189.

<sup>1</sup> محمد غردي، المرجع السابق. ص 17.

تتوزع الأراضي الصالحة للفلاحة في الجزائر جغرافيا إلى أربع مناطق هي المنطقة الساحلية، المنطقة الداخلية والمنطقة السهلية، والمنطقة الجنوبية<sup>1</sup>، والجدول التالي يوضح لنا تطور المساحة الصالحة للفلاحة خلال الفترة 2000-2017:

الجدول رقم 02-08: تطور توزيع الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة 2000-2017

المساحة الكلية الصالحة للفلاحة 3+2+1	أراضي غير مستغلة 3	المراعي 2	مجموع المساحات المستغلة فعليا 1			السنوات
			مجموع المساحات المستغلة فعليا	الزراعات الدائمة	الأراضي الفلاحية	
40908100	886340	31794320	8227440	565020	7662420	2000
40983840	875340	31914760	8193740	610470	7583270	2001
40736210	882460	31624770	8228980	682470	7546510	2002
40817940	911770	31635240	8270930	767240	7503690	2003
42209600	1063510	32824410	8321680	828835	7492845	2004
42380630	1169440	32821550	8389640	878650	7511080	2005
41367890	1187650	32776670	8403570	933955	7469615	2006
42448840	1196945	32837225	8414670	946132	7468538	2007
42436251	1126355	32884875	8425021	935748	7489273	2008
42466920	1087700	32955880	8423340	930458	7492882	2009
42444350	1071022	32938300	8435028	933539	7501489	2010
42443860	1056284	32942086	8445490	944095	7501395	2011
42499430	1101110	32943690	8454630	948060	7506570	2012
42889410	1458095	32969435	8461880	965202	7496678	2013
42889111	1458095	32965976	8465040	995559	7469481	2014
43395254	1938887	32968513	8487854	1025773	7462481	2015
43396164	2036089	32910650	8449425	1045249	7404176	2016
43397074	2036999	32860075	8500000	1095824	7404176	*2017

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- \* تصريحات وزير الفلاحة للإذاعة الوطنية يوم 2017/09/19.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات.
- ONS, *L'Algérie en Quelques Chiffres*, edition 2001-2017.

للجزائر رصيد هام من الأراضي الفلاحية الكلية تقدر بحوالي 43.4 مليون هكتار، لكن المساحات الفلاحية المستغلة حوالي 8.5 مليون هكتار أي حوالي 20% على الأكثر، والملاحظ أيضا أن المساحة الفلاحية المستغلة لم تتطور أكثر من 3% خلال الفترة 2000-2017، أي أن مجهودات الجزائر بالنظر للمعطيات السالفة الذكر لم تستطع أن ترفع من المساحة المستغلة، رغم تصريح الوزير الذي شدد على أن الجزائر ستتجاوز 9 مليون هكتار سنة 2018، لكن هناك تطور ملحوظ في الزراعات الدائمة (مروج، كروم، أشجار الفواكه) أين ارتفعت بنسبة 95% تقريبا من 0.56 مليون ه سنة 2000 إلى 1.09 مليون ه سنة 2017، وهو مؤشر إيجابي على نجاح السياسة التنموية في هذا المجال، والملفت للانتباه أيضا ارتفاع المساحة غير المستغلة

<sup>1</sup> مجولين ذهينة، المرجع السابق. ص ص 210، 211.

فبعدها كانت لا تتجاوز 0.88 مليون هـ سنة 2000 أصبحت أكثر من 2.03 مليون هـ أي بنسبة فاقت 130 %، والسبب في ذلك يعود للانتهكات الكثيرة على الأراضي الفلاحية وخاصة من المستثمرين الصناعيين.

### الفرع الثاني: الموارد المائية

تعتمد الفلاحة في الجزائر أساسا على الأمطار، حيث أن 90% من المساحة الفلاحية تستغل إعتقادا على الأمطار، إلا أن الأمطار ينحصر سقوطها بين شهر نوفمبر وشهر مارس، وتتميز بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع وزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه.<sup>1</sup>

### أولا-الموارد المائية السطحية

هي مجموعة من الأودية وتنقسم إلى أودية تصب في البحر المتوسط، وأودية تصب في أحواض مغلقة من سبخات أو شطوط وتسمى بأودية الصرف الداخلي، وهناك ما يسمى بأشباه الأودية التي تظهر بالصحراء، وقدرت الوكالة الوطنية للموارد المائية حجم الموارد السطحية بالجزائر بـ 12.5 مليار م<sup>3</sup> وهي مجزأة إلى 17 حوض مقسمة إلى ثلاث مناطق:<sup>2</sup>

- منطقة جبال الأطلس وتبلغ مساحتها 130 ألف كلم<sup>2</sup> وتتسع لـ 11 مليار م<sup>3</sup>؛
- منطقة السهول العليا وتبلغ مساحتها 100 ألف كلم<sup>2</sup> وتتسع لـ 750 مليون م<sup>3</sup>؛
- المنطقة الصحراوية وتبلغ مساحتها 100 ألف كلم<sup>2</sup> وتتسع لـ 700 مليون م<sup>3</sup>.

### ثانيا-الموارد المائية الجوفية

تقدر جملة المياه الممكن استغلالها في الجزائر بـ 7 مليار م<sup>3</sup> في السنة، 2 مليار متواجدة في الشمال وتستغل بنسبة 90 %، و5 مليار متواجدة في الجنوب ولا تستغل منها إلا 1.7 مليار م<sup>3</sup> في السنة<sup>3</sup>، وعموما وحسب إحصائيات وزارة الموارد المائية فهناك 147 طبقة مائية وأكثر من 140000 بئر سنة 2015، تجلب كلها من المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات.

<sup>1</sup> محمد غردى، المرجع السابق، ص 22.

<sup>2</sup> عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص 154.

<sup>3</sup> محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر. الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في البحر الأبيض المتوسط، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات، الجزائر، 22-24 مارس 2008، ص 75.

ثالثا-الموارد المائية غير التقليدية

لجأت الكثير من الدول التي تعاني من نقص مواردها المائية ومنها الجزائر إلى الموارد غير التقليدية لسد العجز الحاصل في تلبية حاجيات المواطنين خاصة في المدن الكبرى، وهناك عدة طرق حديثة لإنتاج المياه ومنها تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.<sup>1</sup>

**5- تحلية مياه البحر:** يتوفر في الجزائر شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم لذا لجأت الجزائر لهذا النوع من أجل سد حاجات المواطن، حيث قامت بتطوير وحدة لتحلية مياه البحر بمركب الغاز المميع بأرزو بسعة 4560 م<sup>3</sup> في اليوم، كما تم إنشاء منشأة لتحلية المياه في الجنوب الكبير، كما تم تشغيل منشآت أخرى لتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب في مركبات إنتاج الكهرباء بكاب جنات بشرق العاصمة<sup>2</sup>، وفي سنة 2017 أصبحت الجزائر تتوفر على 13 محطة كبيرة بطاقة يومية تقدر بـ 2.26 مليون م<sup>3</sup> تغطي 11.87 مليون نسمة، بالإضافة إلى 12 محطة صغيرة تقدر طاقتها اليومية بين 2500-7000 م<sup>3</sup>.<sup>3</sup>

**6- معالجة المياه المستعملة:** إن معالجة وتصفية المياه المستعملة في الجزائر تبقى ضعيفة جدا بحيث يتم صرف المياه في البحر خاصة المناطق الساحلية وفي الأودية والسبخات في المدن الداخلية والجنوبية<sup>4</sup>؛ وفي سنة 2014 قدر عدد محطات التصفية المستغلة 165 محطة تعالج 850 مليون م<sup>3</sup> من المياه، وهي محطات لا تستخدم سوى نصف طاقتها<sup>5</sup>، وحسب إحصائيات الديوان الوطني للتطهير لسنة 2016 يبلغ عدد مراكز التجميع 269 مركز، جلبت المياه المستعملة من 1117 بلدية بحجم مياه يقدر بـ 1130 مليون م<sup>3</sup>، وتم معالجة مياه مستعملة قدر حجمها 207 مليون م<sup>3</sup> وهي تكافئ 9 مليون ساكن وعدد محطاتها 136 بنسبة تشغيل تقدر بـ 40% من طاقتها الإجمالية.<sup>6</sup>

**7- تنقية المياه المالحة:** يقصد بتقنية تحلية المياه المالحة على أنها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحر والمحيطات وتحويلها إما إلى مياه صالحة للشرب وإما للتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي أو ري المحاصيل والمساحات الفلاحية، وتجرى عملية تحلية مياه البحر في الجزائر بثلاثة مناطق

<sup>1</sup> عادل كدودة، المرجع السابق. ص 157.

<sup>2</sup> محمد بلغالي، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر. الملتقى الدولي حول: الأمن المائي، تشريعات الحماية وسياسة الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قلمة، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2014، ص 8.

<sup>3</sup> عادل كدودة، المرجع السابق. ص 157.

<sup>4</sup> محمد بلغالي، عامر مصباح، التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية. دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص 42.

<sup>5</sup> مجدولين دهينة، المرجع السابق. ص 220.

<sup>6</sup> عادل كدودة، المرجع السابق. ص 157.

صناعية هي، أرزيو، سكيكدة، وعنابة<sup>1</sup>، وإجمالاً يوجد 16 محطة لتنقية المياه المالحة، وقدر حجم المياه التي تم تنقيتها سنة 2013 بـ 17.3 مليون م<sup>3</sup>.<sup>2</sup>

#### رابعاً-تطور استخدام المياه في الفلاحة

بما أن هطول المطر في الجزائر يتسم بالتذبذب والتوزيع غير المنتظم، وبهدف تغطية الطلب المتزايد من المواد الغذائية، كان لا بد من استحداث آليات وأنظمة تساعد على تغطية هذا الطلب، والجدول التالي يبين لنا تطور المساحة المسقية خلال الفترة 2000-2015:

#### الجدول رقم 02-09: تطور المساحة الفلاحية المسقية خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: هكتار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المساحة المسقية 1	350000	617427	605130	673340	758320	803880	835590	834780
المساحة الفلاحية المستغلة 2	8227440	8193740	8228980	8270930	8321680	8389640	8403570	8414670
نسبة 2 إلى 1 (%)	4,25	7,54	7,35	8,14	9,11	9,58	9,94	9,92
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساحة المسقية	855720	884337	985220	987005	1042920	1089500	1147255	1260508
المساحة الفلاحية المستغلة	8425021	8423340	8435028	8445490	8454630	8461880	8465040	8487854
نسبة 2 إلى 1 (%)	10,16	10,50	11,68	11,69	12,34	12,88	13,55	14,85

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات.
- رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 163.
- <http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar 12/01/2019>

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطورا في مساحة الأراضي المسقية والتي انتقلت من 350 ألف هكتار سنة 2000 إلى 1.26 مليون هكتار أي بنسبة زيادة فاقت 260%، أي أن وزارة الموارد المائية استطاعت وبفضل المخططات التنموية من حشد المياه لصالح الزراعة، والتوسع في المناطق المروية، والملاحظ أيضا هو تطور نسبة المساحات المسقية بأنظمة الري المعتمدة (الساقية، الرش، التقطير) إلى إجمالي الأراضي الفلاحية المستغلة فبعدما كانت هذه النسبة لا تتعدى 4% سنة 2000 أصبحت تتجاوز 14% سنة 2015، والسبب يعود لانتهاء أشغال السدود ودخولها للخدمة، ودخول محطات تحلية المياه في المنطقة الغربية (في الشلف حتى تلمسان) إلى الخدمة، وحسن استهلاك مياه الشرب والري (تجديد شبكات-التأهيل-إقتصاد الماء).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مجدولين دهينة، المرجع السابق. ص 219.

<sup>2</sup> عادل كدودة، المرجع السابق. ص 157.

<sup>3</sup> <http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar 05/03/2019>

المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية في الجزائر

الموارد الطبيعية لا تكفي وحدها لبناء قطاع فلاحي والقيام بتنمية فلاحية مستدامة، فلا بد من توافر عوامل أخرى بشرية ومالية للقيام بذلك.

الفرع الأول: الموارد البشرية

المورد البشري له دور مهم في القطاع الفلاحي، خاصة في الجزائر أين يعتمد على عنصر العمل أكثر من عنصر رأس المال، وبما أن الفلاحة تتركز في المناطق الريفية كان لا بد من تشجيع التنمية الريفية لتحقيق نتائج مرضية في العمالة الفلاحية.

أولاً- تطور المجتمع الريفي في الجزائر

يبلغ عدد سكان الجزائر سنة 2018 أكثر من 42.2 مليون نسمة حسب إحصائيات ONS بمعدل نمو سنوي 1.85% كمتوسط للفترة 2000-2018، أما سكان الريف فمعدل النمو في تراجع مستمر فمتوسط معدل النمو خلال الفترة 2007-2018 كان سالبا بنسبة 1.06%، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-10: تطور عدد سكان الريف خلال الفترة 2008-2018

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	1987	1998	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السكان (1)	23051	29113	33800	34080	34800	34900	36717
سكان الريف (2)	12586	12149	11648	11608	11853	11168	10942
معدل النمو الريفي %	/	/	/	-0,32	2,02	-5,90	-1,91
نسبة (2) إلى (1) %	54.6	41.73	34.46	34.06	34.06	32	29.8
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السكان (1)	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200
سكان الريف (2)	10949	10953	10991	10358	10413	10300	10339
معدل النمو الريفي %	0,06	0,04	0,35	-5,78	0,50	-1,09	0,37
نسبة (2) إلى (1) %	29.2	28.6	28.1	25.92	25.64	25	24.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

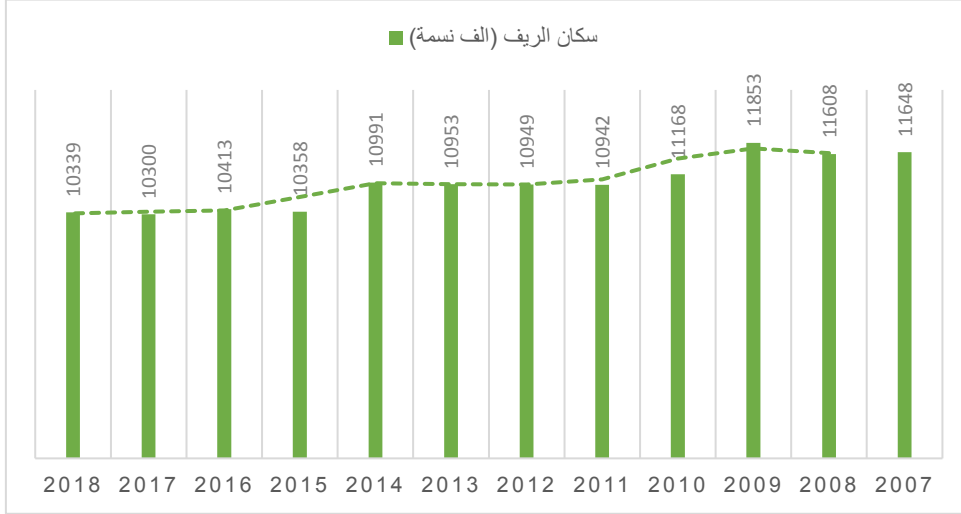
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلدات 29-37.
- إحصائيات النيوان الوطني للإحصائيات.

من الجدول السابق نلاحظ استقرار نسبة الريف خلال الفترة الأخيرة وهي حوالي 29% كمتوسط للفترة 2007-2018، والذي يرجع بالأساس إلى تحسن الوضع الأمني، والملاحظ أيضا أن معدل سكان الريف في سنة 1987 تجاوز 55% ثم انخفض إلى 42% سنة 1998 ثم إلى 34% سنة 2007، والسبب في ذلك يعود للأوضاع الأمنية التي كانت في التسعينات وكذا النزوح من أجل عيشة أفضل في ظل المعاناة التي مازالت



سائدة في بعض المناطق الريفية رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة من أجل فك العزلة عن هذه المناطق، والشكل الموالي يوضح لنا مدى استقرار سكان الريف خلال الفترة 2007-2018:

الشكل رقم 02-07: تطور سكان الريف خلال الفترة 2007-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-10

### ثانيا- اليد العاملة الفلاحية في الجزائر

يعاني القطاع الفلاحي من أزمة في اليد العاملة خاصة في موسمي الغرس والجنبي، وسبب التهرب من العمل هو أن القطاع غير منظم تماما فيما يخص الأجور والتأمين وغيرها، لهذا قد لا تكون العمالة المصرح بها هي الحقيقية لأن الكثير من العمال غير مسجلين وهو فقط عمال موسميين، إذ يقدر عدد عمال القطاع الفلاحي في الجزائر أواخر سنة 2018 بـ 1.4 مليون عامل وبنسبة 12% من إجمالي العمالة الكلية، وتطورت العمالة في القطاع الفلاحي كما هو موضح في الجدول التالي:

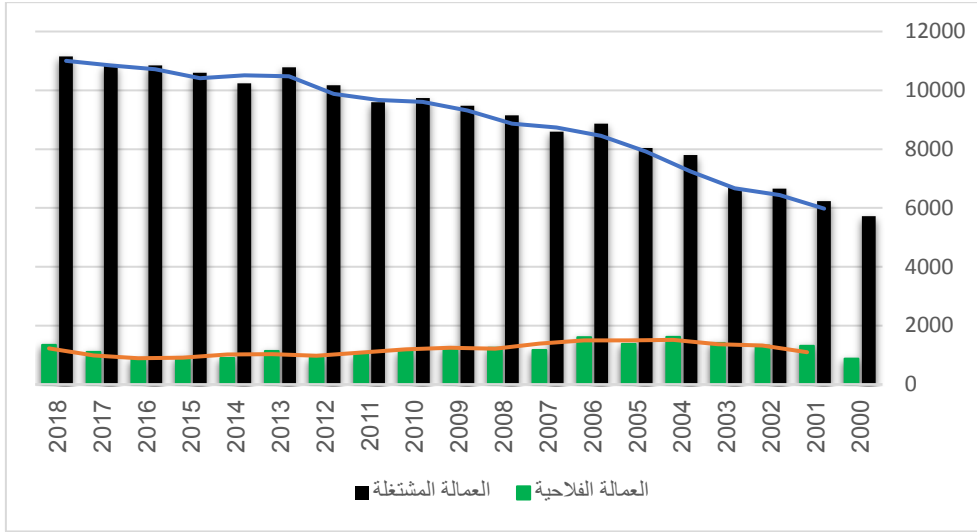
الجدول رقم 02-11: تطور حجم العمالة المشغلة والفلاحية خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: ألف عامل

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
العمالة المشغلة(1)	9472	9146	8594	8869	8044	7798	6684	6653	6229	5726
العمالة الفلاحية(2)	1242	1252	1170	1609	1380	1617	1412	1328	1312	873
معدل نمو (2) %	-0,80	7,01	-27,28	16,59	-14,66	14,52	6,33	1,22	50,29	/
نسبة (2) إلى (1) %	13,11	13,69	13,61	18,14	17,16	20,74	21,13	19,96	21,06	15,25
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
العمالة المشغلة(1)	11011	10858	10845	10594	10239	10788	10170	9599	9735	
العمالة الفلاحية(2)	1067	1102	865	917	899	1141	912	1034	1136	
معدل نمو (2) %	21,60	27,40	-5,67	2,00	-21,21	25,11	-11,80	-8,98	-8,53	
نسبة (2) إلى (1) %	09,69	10,15	7,98	8,66	8,78	10,58	8,97	10,77	11,67	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 02-08: تطور العمالة المشتغلة والفلاحية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-11

نلاحظ من الجدول التذبذب الحاصل في عدد عمال القطاع الفلاحي، مرة في زيادة ومرة في نقصان، وأكبر قيمة محققة هي 1.6 مليون عامل سنة 2004 أي مع نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما نلاحظ أن معدلات النمو هي الأخرى متذبذبة وفي الغالب تكون سالبة بدأت سنة 2001 بمعدل نمو فاق 50% بسبب بمرج التنمية الفلاحية وبداية عودة الاستقرار الأمني، أما في سنة 2017 و2018 فهناك تطور مقارنة بسنة 2016 التي شهدت أقل حجم للعمالة الفلاحية بـ 865 الف عامل، لكن حجم العمالة الفلاحية بقي ضعيفا مقارنة مع السنوات الأخرى، وهنا يتبادر لنا سؤال حول أين ذهبت الأموال الضخمة التي رصدت للتنمية الفلاحية والريفية؟؟.

### الفرع الثاني: الموارد المالية الفلاحية

يعتبر التمويل أداة مهمة وضرورية للعملية الإنتاجية، حيث يساهم في إنعاش القطاع الفلاحي، كما يسمح توفر الأموال اللازمة باقتناء مستلزمات عملية الإنتاج، وكذلك الاستمرار في المشاريع الفلاحية والتوسع فيها، لذا وضعت الجزائر مجموعة من الأجهزة والآليات التي تضمن التمويل، والتي تتمثل في:

1- ميزانية التجهيز (الاستثمار الفلاحي)؛

2- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛

3- حسابات التخصيص الخاصة.

إضافة لهذا عملت السلطة على نشر وعي العمل الفلاحي الجاد والتعريف بالبعد الاقتصادي للعملية التنموية الفلاحية والحث على التمويل الذاتي، وعدم الاعتماد كلية على التمويل بواسطة الأموال العمومية، والجدول التالي يعرض لنا المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي سواء على شكل دعم أو تمويل:

الجدول رقم 02-12: تطور الموارد المالية الفلاحية خلال الفترة 2000-2018

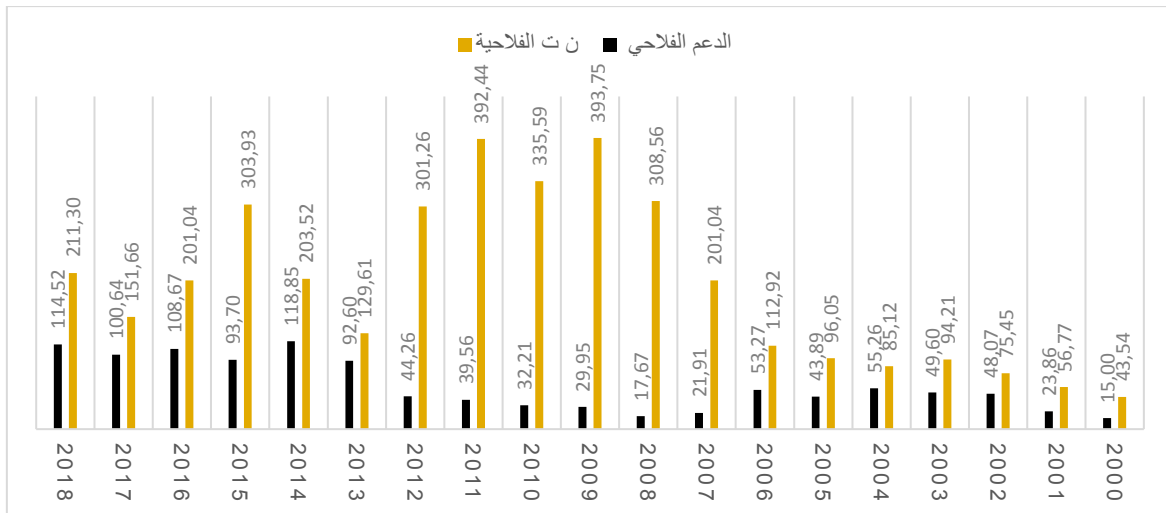
الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز (1)	ن ت الفلاحية (2)	نسبة (2) إلى (1) %	الدعم الفلاحي	القروض الفلاحية	التامين الفلاحي
2000	321,9	43,54	13,52	15	0,58	0,96
2001	357,4	56,77	15,88	23,86	0,63	1,45
2002	452,9	75,45	16,66	48,07	0,33	1,22
2003	643,4	94,21	14,64	49,6	2,54	1,11
2004	640,7	85,12	13,28	55,26	4,31	0,97
2005	806,9	96,05	11,90	43,89	4,70	0,74
2006	1015,1	112,92	11,12	53,27	8,02	0,57
2007	1434,6	201,04	14,01	21,91	7,46	0,52
2008	1973,2	308,56	15,64	17,67	7,49	0,72
2009	1946,3	393,75	20,23	29,95	7,14	1,04
2010	1807,8	335,59	18,56	32,21	10,02	1,24
2011	1852,3	392,44	21,19	39,56	9,84	1,63
2012	2275,5	301,26	13,24	44,26	11,11	2,25
2013	1892,7	129,61	6,85	92,6	11,25	2,79
2014	2493,9	203,52	8,16	118,85	10,77	2,97
2015	3039,3	303,93	10,00	93,7	9,08	3,76
2016	2792,2	201,04	7,20	108,67	8,79	3,38
2017	2291,4	151,66	6,62	100,64	9,30	2,63
2018	4043,5	211,30	5,23	*130,00	*9,50	1,86

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

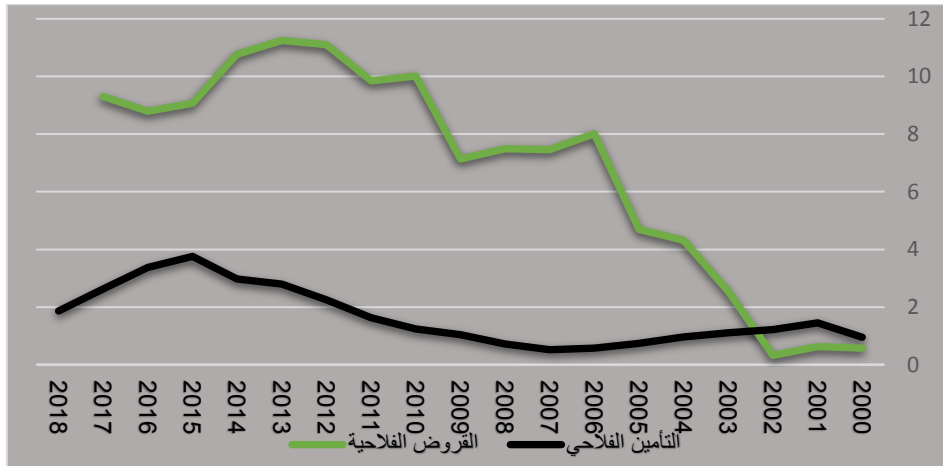
- \*تصريح الوزير الأول أحمد أويحيى خلال إشرافه على اختتام الجلسات الوطنية للفلاحة 2018/04/23.
- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2000-2018؛
- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 211.
- <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139487.html> 05/03/2019

الشكل رقم 02-09: تطور نفقات التجهيز والدعم الفلاحي خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-12

الشكل رقم 02-10: تطور القروض والتأمينات الفلاحية خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-12

من خلال الجدول والشكلين يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

### 1- ميزانية التجهيز (الاستثمار الفلاحي): تميزت ميزانية القطاع الفلاحي بتغيرات معتبرة في المخصصات

المالية منذ سنة 2000، وهذا في إطار البرامج التنموية الاقتصادية عامة والفلاحية على وجه الخصوص، حيث ارتفعت 43.54 سنة 2000 إلى 392.4 مليار دج سنة 2011، أي بنسبة زيادة فاقت 800% وهذا كله حرص من الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا، ثم بدأت المخصصات في التذبذب في الفترة 2012-2018، إذ في سنة 2017 لم تتجاوز 150 مليار دج والسبب في ذلك يعود إلى الديون الفلاحية المتعثرة، كما أن نسبة هذه النفقات إلى إجمالي نفقات التجهيز ضعيفة جدا ولا تتجاوز في المتوسط 10% خلال الفترة 2018-2000 مقارنة مع دول أخرى أين تتجاوز 50%، أي أنه يجب مراجعة حصة القطاع الفلاحي لكن مع تتبع النجاعة.<sup>1</sup>

### 2- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: لقد تعرضنا لتطورها في المبحث السابق، لكن سننوه على مدى

حرص الدولة على تشجيع مختلف القروض الفلاحية والموكلة لبنك BADR والتي سمحت بتطور كبير في ميدان التأمين الفلاحي، لأنه من شروط الحصول على القرض هو التأمين.

### 3- حسابات التخصيص الخاصة (الدعم الفلاحي): إذ تعتبر من المصادر الهامة في دعم الفلاح والتنمية

الفلاحية والريفية بشكل عام، ومن خلال تتبعنا لحجم المخصصات المالية المقدمة في إطار الدعم نجد أنها في تطور مستمر حيث انتقلت من 15 سنة 2000 إلى أكثر من 100 مليار دج سنة 2017 وبنسبة زيادة فاقت 570%، والتي تعكس مدى حرص الدولة على تشجيع الفلاحين وخاصة سكان الريف على الاستثمار الفلاحي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي هوارى مولاي، المرجع السابق. ص 226.

<sup>2</sup> رياض طالبي، المرجع السابق. ص 211.

المطلب الثالث: أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية لأي دولة، فهو المصدر الأساسي لغذاء السكان والحيوان فيها، كما أنه مصدر لبعض المواد الخام للقطاعات الاقتصادية الأخرى، فالجزائر وكغيرها من دول العالم إهتمت بالقطاع الفلاحي منذ الاستقلال من أجل تحقيق تنمية فلاحية وريفية دائمة.

الفرع الأول: مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام

تتمثل أهمية القطاع الفلاحي في توفير الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي مع نسبية ضئيلة من الإنتاج الموجه للتصدير، يساهم القطاع الفلاحي في تكوين الناتج الداخلي وزيادته مما يؤثر على نصيب الفرد من هذا الدخل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02-13: تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018

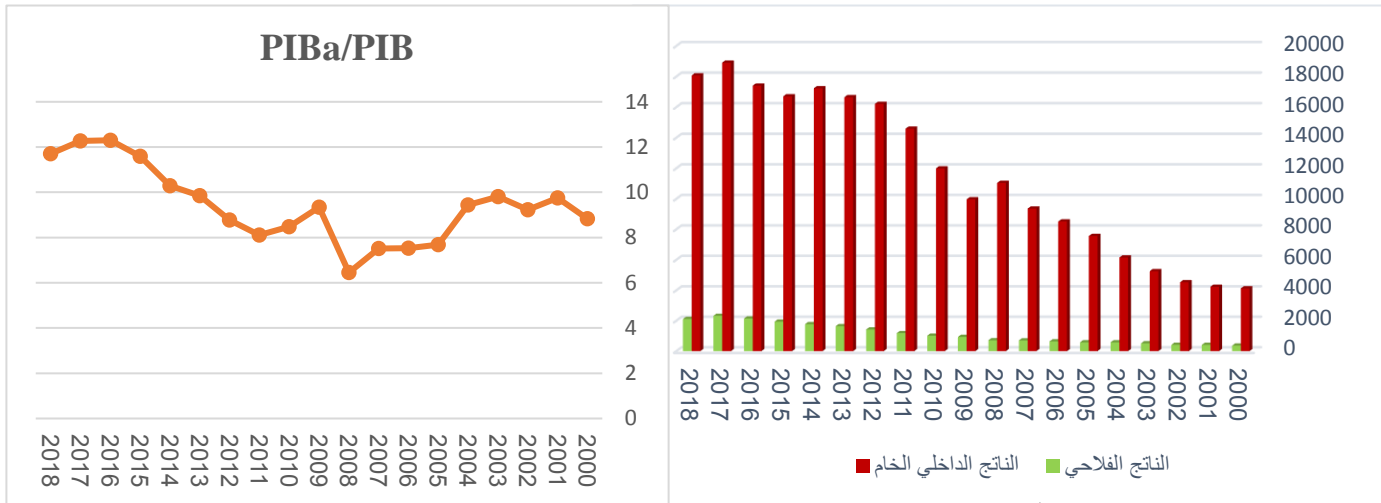
الوحدة: مليار دج/%

السنوات	الناتج الداخلي الخام	معدل النمو PIB	الناتج المحلي الفلاحي	معدل النمو PIBa	PIBa/PIB	نصيب الفرد من PIBa (USD)
2000	4123,3	/	364,2	/	8,83	159,00
2001	4227,1	2,52	412,1	13,15	9,75	175,45
2002	4522,7	6,99	417,2	1,24	9,22	167,91
2003	5252,3	16,13	515,3	23,51	9,81	212,40
2004	6149,1	17,07	580,5	12,65	9,44	254,93
2005	7561,9	22,98	581,6	0,19	7,69	247,13
2006	8514,8	12,60	641,3	10,26	7,53	268,45
2007	9362,6	9,96	704,2	9,81	7,52	311,80
2008	11043,7	17,96	711,8	1,08	6,45	287,36
2009	9968,02	-9,74	931,35	30,84	9,34	368,43
2010	11991,5	20,30	1015,26	9,01	8,47	391,00
2011	14588,6	21,66	1183,22	16,54	8,11	442,35
2012	16208,6	11,10	1421,7	20,16	8,77	488,94
2013	16650,1	2,72	1640	15,35	9,85	539,47
2014	17228,6	3,47	1772,2	8,06	10,29	562,42
2015	16702,1	-3,06	1935,1	9,19	11,59	519,33
2016	17406,8	4,22	2140,3	10,60	12,30	476,87
2017	18906,6	8,62	2318,9	8,34	12,27	489,72
*2018	18070,2	-4,42	2114,21	-8,83	11,70	439,20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر. (\* قيمة مؤقتة)
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلدات 29-37.

الشكل رقم 02-11: تطور الناتج الفلاحي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-13

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الفلاحي PIBa إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2013 كانت منخفضة ومتذبذبة ولم تتجاوز 9% كأكبر نسبة لها كما أن أزمة الغذاء العالمية سنة 2008 كان لها دور في التأثير على الناتج الفلاحي أين كان لا يتجاوز 6%، ثم بدأت في الارتفاع والاستقرار منذ سنة 2014 محققة 12% كمتوسط للفترة 2014-2018، والسبب يعود إلى الانتهاء من سياسة التجديد الفلاحي والريفي ونهاية المخطط الخماسي 2010-2015، حيث انتقل الإنتاج الفلاحي من 931 مليار دج سنة 2009 إلى 1771 مليار دج سنة 2014 و 3000 مليار دج تقريبا سنة 2017 حسب إحصائيات ONS، أي أنه يمكن القول أن السياسة التنموية ناجحة لحد ما فيما يخص الإنتاج.

#### الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في التقليل من البطالة في الريف

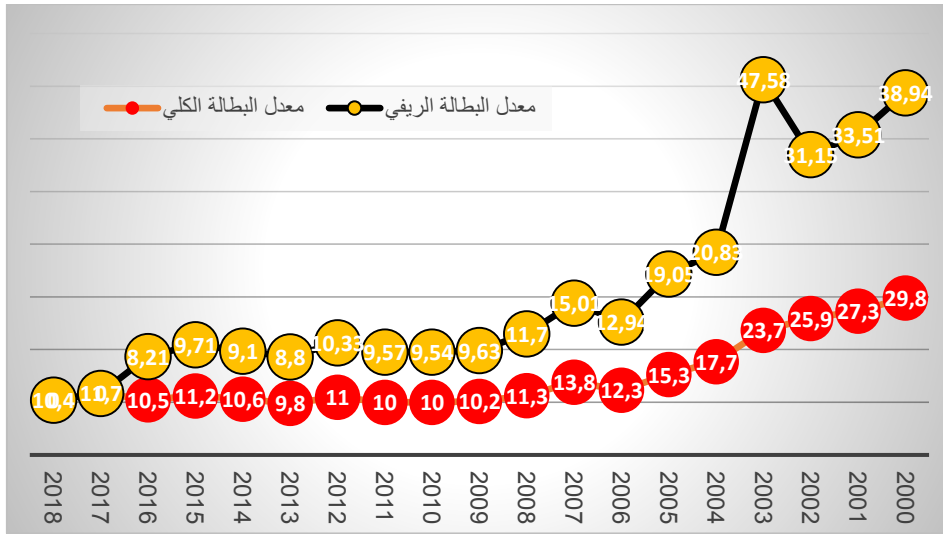
يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما إذا ما تم تسييره بشكل جيد وتقديم التمويل اللازم من التقليل من معدلات البطالة وخاصة في المناطق الريفية، وهو ما يمكن قراءته من الجدول التالي:

الجدول رقم 02-14: تطور معدل البطالة الكلي والريفي خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العمالة الفلاحية (ألف)	873	1312	1328	1412	1617	1380	1609	1170	1252	1242
معدل البطالة الكلي	29.8	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل البطالة الريفي	38.94	33.51	31.15	47.58	20.83	19.05	12.94	15.01	11.7	9.63
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
العمالة الفلاحية	1136	1034	912	1141	899	917	865	1102	1067	
معدل البطالة الكلي	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	10.4	
معدل البطالة الريفي	9.54	9.57	10.33	8.80	9.10	9.71	8.21	/	/	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم 02-12: تطور معدل البطالة الكلي والريفي خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-14

من خلال تتبعنا لتطور معدلات البطالة الكلية والريفية نلاحظ التراجع الكبير في معدلات البطالة فبعدما كانت 30% تقريبا أصبحت لا تتعدى 10% كمتوسط للفترة 2008-2018 وهو مؤشر إيجابي على نجاعة السياسات المطبقة (هذا في ظل مصداقية هذه المعدلات)، أما البطالة الريفية فهي الأخرى عرفت انخفاضا كبيرا في معدلاتها مقارنة مع بداية الألفية الجديدة أين كانت 38 و47.58% سنتي 2000 و2003 على التوالي لتصبح 8.21% سنة 2016، أما على طول الفترة فهناك تذبذب في معدلات البطالة الريفية لكنها استقرت خلال الفترة 2008-2016 أين كانت لا تتعدى 9.6% كمتوسط، أي مع بداية سياسة التجديد الريفي وكذا قوانين الامتياز والتوجيه العقاري التي سمحت بزيادة المساحات الفلاحية، وهو ما يؤكد على حرص الدولة على القيام بتنمية ريفية حقيقية تمس جميع الجوانب الفلاحية.

### الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والاستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، والذي يسمح بتحقيق الأمن الغذائي.

### أولا- الإنتاج النباتي

الإنتاج النباتي مجموعة كبيرة من الأغذية والزيوت النباتية التي تنتجها الأشجار والأزهار بمختلف أنواعها، إلا أننا نركز على المنتجات ذات الأهمية البالغة في التغذية العامة للسكان، والتي تركز عليها الدولة ضمن برامج التنمية الفلاحية والريفية لزيادة إنتاجها، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02-15: تطور أهم المنتجات النباتية خلال الفترة 2000-2018

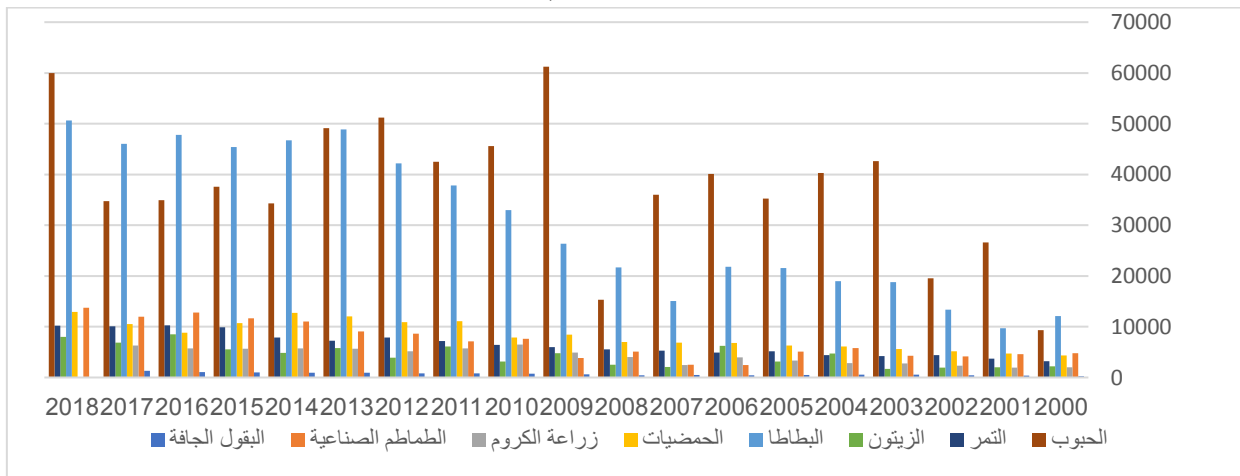
الوحدة: ألف قنطار

السنوات	الحبوب	التمر	الزيتون	البطاطا	الحمضيات	زراعة الكروم	الطماطم الصناعية	البقول الجافة
2000	9318	3200	2171	12077	4326	2038	4754	219
2001	26575	3700	2003	9672	4700	1962	4570	384
2002	19514	4373	1919	13335	5165	2344	4163	435
2003	42644	4184	1676	18799	5599	2780	4302	587
2004	40313	4426	4688	18963	6091	2839	5786	580
2005	35250	5163	3165	21566	6274	3340	5097	471
2006	40128	4922	6247	21810	6803	3980	2472	441
2007	36019	5269	2090	15069	6895	2450	2528	501
2008	15336	5528	2541	21711	6974	4020	5126	402
2009	61227	6007	4752	26361	8445	4925	3823	643
2010	45586	6447	3113	33003	7881	6506	7619	723
2011	42500	7200	6100	37800	11100	5708	7100	790
2012	51200	7890	3920	42200	10900	5180	8600	840
2013	49100	8482	5780	48865	12050	5681	9100	958
2014	34320	9344	4829	46735	12710	5714	10930	937
2015	37555	9904	6537	45396	13420	5681	12908	874
2016	34942	10296	6964	47581	12032	5714	12355	773
2017	34750	10100	6844	46060	12500	6270	12800	820
2018	60000	10200	8000	50666	12940		13720	
متوسط إنتاج الفترة	37701,63	6523,11	4415,74	30416,00	8360,68	4285,11	7168,74	683,61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلد 37.
- ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, edition 2017, P 38.

الشكل رقم 02-13: تطور الإنتاج النباتي خلال الفترة 2000-2018



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-15

من خلال الجدول نرى أن الإنتاج النباتي عرف تطورا في مختلف أنواعه بداية من سنة 2000، أي مع بداية المخططات التنموية، حيث ارتفعت قيمة الحبوب خلال الفترة 2000-2017 بنسبة فاقت 270%،



والبطاطا بنسبة 281.4% والزيتون بـ 215.2% وكذلك التمور بنفس النسبة وكذلك الأمر لباقي المنتجات وخاصة البقول الجافة التي تطورت بنسبة 500% تقريبا، ويرجع هذا التحسن في الإنتاج إلى توفر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية والجهود التي بذلتها الدولة في مسار تحقيق الأمن الغذائي.

### ثانيا- الإنتاج الحيواني

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر أساسي في التنمية الفلاحية من حيث توفير العناصر الغذائية للإنسان، ويتصف الإنتاج الحيواني في بلادنا بالتنوع، إذ تشمل الثروة الحيوانية بصفة عامة الماشية بمختلف فئاتها، وكذلك الأسماك والدواجن.

### 1- تطور مدخلات الإنتاج الحيواني:

نقصد بمدخلات الإنتاج الحيواني الثروة الحيوانية التي تمتلكها البلاد وتتصف تربيتها بنظامين، تقليدي يتلائم والمستثمرات الصغيرة الواسعة الانتشار، والآخر حديث والذي تطور بشكل كبير في الآونة الأخيرة، والجدول الموالي يوضح لنا أهم مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2016:

### الجدول رقم 02-16: تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: ألف رأس

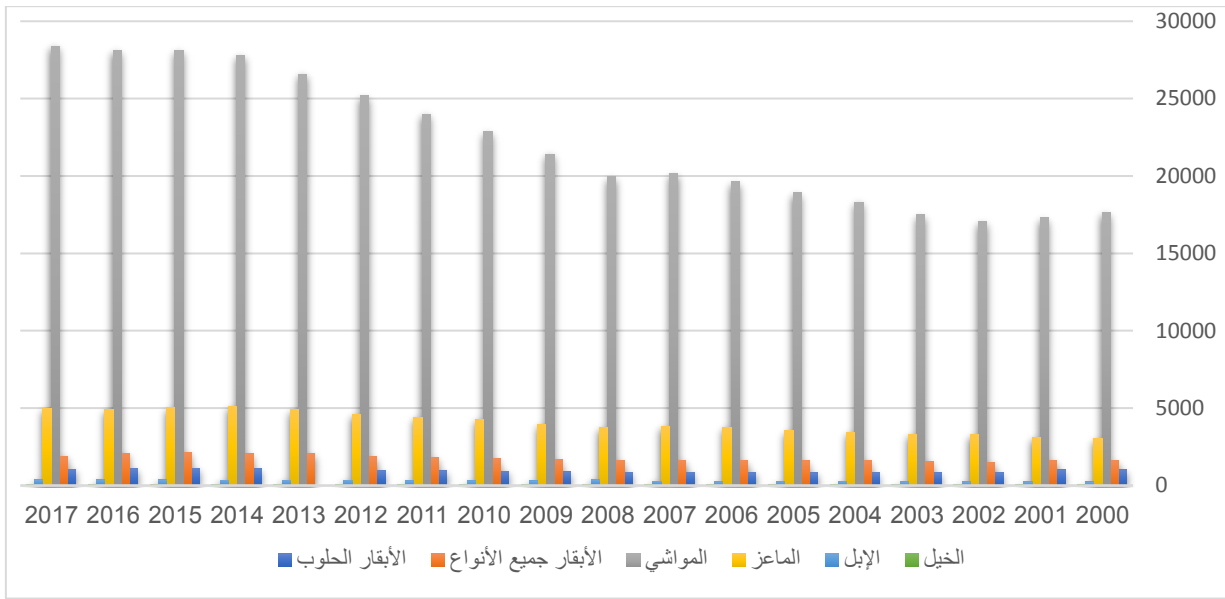
السن	الأبقار الحلوب	الأبقار بجميع الأنواع	المواشي	الماعز	الإبل	الخيول
2000	/	1595.00	17616.6	3027.7	234.5	42.5
2001	1007,23	1613,04	17298,8	3129,4	245,5	43,57
2002	841,63	1510,77	17057,25	3280,54	249,7	46,43
2003	833,25	1560,55	17502,8	3324,74	253,05	47,53
2004	844,5	1613,7	18293,3	3450,6	273,14	44,59
2005	828,83	1586,07	18909,11	3554,6	256,67	43,57
2006	847,64	1607,9	19615,73	3754,6	256,67	43,57
2007	859,97	1633,8	20154,9	3837,88	291,36	47,04
2008	853,52	1640,73	19946,15	3751,36	395,08	45,28
2009	882,282	1682,43	21404,58	3962,12	301,11	44,8
2010	915,4	1747,7	22868,7	4287,3	313,99	43,65
2011	940,69	1790,14	23989,33	4411,02	318,75	44,2
2012	966,09	1843,93	25194,4	4594,5	340,14	46,23
2013	996,5	2049,65	26572,9	4910,7	344,01	45,03
2014	1072,51	2050	27807,73	5129,83	354,46	42,01
2015	1124,83	2149,55	28111,77	5013,95	362,26	42,37
2016	1088,73	2081,31	28135,99	4934,7	379,09	44,99
2017	1050,27	1895,13	28393,6	5007,89	381,88	46,84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات.

[http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QA\\_14/01/2019](http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QA_14/01/2019)

الشكل رقم 02-14: تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-16

من خلال الجدول نرى أن مدخلات الإنتاج الحيواني عرفت تطورا منذ سنة 2000، خاصة المواشي والماعز والإبل والتي ارتفع عدد أكثر من 60% خلال الفترة 2000-2017، حيث أن المواشي بعدما كانت لا تتعدى 17 مليون أصبحت تتجاوز 28 مليون رأس بنسبة ارتفاع 61.18%، والماعز ارتفع عددها بنسبة 65% من 3 مليون سنة 2000 إلى 5 مليون رأس سنة 2017، أما الأبقار فلم يشهد تطورها الشيء الكبير حيث ارتفعت من 1.5 مليون إلى 1.8 مليون رأس بنسبة ارتفاع لم تتجاوز 18%، وكذلك الأمر بالنسبة للأبقار الحلوب، حيث بعدما تجاوز عددها 1 مليون رأس سنة 2001 بدأ في الانخفاض سنة بعد أخرى، ما اضطر الحكومة إلى وضع مخططات استعجالية مع بداية سياسة التجديد الفلاحي والهدف منها زيادة أعداد الأبقار الحلوب وتقليص فاتورة استيراد الحليب وكذا التقليل من استيراد الأبقار من الخارج وخروج العملة الصعبة.<sup>1</sup>

## 2- تطور الإنتاج الحيواني:

الإنتاج الحيواني بصفة عامة هو استغلال الحيوانات وذلك بهدف الحصول على أعلى إنتاجية يمكن الوصول إليها، والتي تدخل ضمنه اللحوم بجميع أنواعها، وكذا الحليب والبيض باعتبارهما مصدرين هامين في غذاء الإنسان، لذا تعتبر الدولة إنتاج الحليب من بين أبرز وأهم إستراتيجيات التنمية الفلاحية والريفية، لكن دون إهمال الثروة الحيوانية الأخرى، والجدول التالي يوضح لنا تطور أهم المنتجات الحيوانية التي تنتجها الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

<sup>1</sup> رياض طالبي، المرجع السابق، ص 190.

الجدول رقم 02-17: تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017

السنوات	الحليب (10 <sup>9</sup> لتر)	اللحوم الحمراء - مليون ق -	اللحوم البيضاء - مليون ق -	البيض - مليار بيضة -	العسل - ألف ق -	الصوف - ألف ق -
2000	1,55	2,5	1,98	2,02	10,45	177,09
2001	1,63	2,6	2,01	2,16	16,39	181,4
2002	1,54	2,9	1,5	3,22	19,5	197,5
2003	1,61	3	1,56	3,3	21	200
2004	1,91	3,2	1,7	3,5	28	230
2005	2,1	3,01	1,68	3,44	29,9	235
2006	2,2	2,99	1,45	3,57	25	24
2007	2,18	3,2	2,6	3,81	29,6	223,1
2008	2,21	2,21	3,06	3,5	33,12	221,9
2009	2,39	3,46	2,09	3,38	40,2	278,2
2010	2,7	3,82	2,82	4,37	48,8	261,2
2011	2,93	4,2	3,36	4,82	48,8	281,3
2012	3,09	4,4	3,6	5,32	53,2	315
2013	3,4	4,7	4,18	5,98	61,6	368,8
2014	3,5	4,86	4,6	6,06	57,1	367,7
2015	3,9	5,25	5,09	6,5	65,9	391,8
2016	3,7	5,38	5,1	6,69	71,32	388,16
2017	3,52	5,44	5,3	6,57	61,23	390
متوسط الإنتاج	2,56	3,73	2,98	4,35	40,06	262,90
معدل الارتفاع	127,10	117,60	167,68	225,25	485,93	120,23

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، احصائيات مأخوذة من مديرية الإحصاء ونظم المعلومات.

[http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QL\\_14/01/2019](http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QL_14/01/2019)

من خلال الجدول نرى أن هناك نموا في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2017، إذ نجد أن الحليب ارتفع بنسبة 127% من 1.5 مليار سنة 2000 إلى 3.5 مليار لتر سنة 2017، أما في ما يتعلق بإنتاج اللحوم فهي كذلك شهدت تطورا كبيرا في الإنتاج إذ أصبحت الجزائر تنتج أكثر من 5 مليون قنطار سواء اللحوم الحمراء أو اللحم البيضاء بزيادة فاقت 117% و 167% على التوالي مقارنة مع سنة 2000، أما إنتاج البيض فقد ارتفع بشكل ملحوظ وكبير إذ أصبح يتجاوز 6 مليار بيضة وبزيادة فاقت 225%، لكن سعرها بقي مرتفعا في السوق، بمعنى آخر أين موقع الدولة في هذا؟؟، وتعود الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحققة إلى اتساع مشاريع التربية والإكثار الحديثة، إلى جانب تطبيق السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبيرة في هذا المجال، ومختلف برامج الدعم المقدمة لفروع الإنتاج الحيواني، بالإضافة إلى حجم الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> رياض طالب، المرجع السابق، ص 195.

3- إنتاج الصيد البحري

بعد أن أصبح قطاعا استراتيجيا، حظي قطاع الصيد البحري باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية في الجزائر، ويعتبر حرفي الصيد البحري هم مصدر الثروة السمكية في الجزائر، و70% من الإنتاج السمكي عبر الوطن مصدره صغار الصيادين، والحل الوحيد في خلق ثروة سمكية مستدامة هو المحميات البحرية المسيرة من قبل المهنيين والحرفيين، والجدول التالي يبين لنا تطور منتجات الصيد البحري والمائي خلال الفترة 2000-2017:

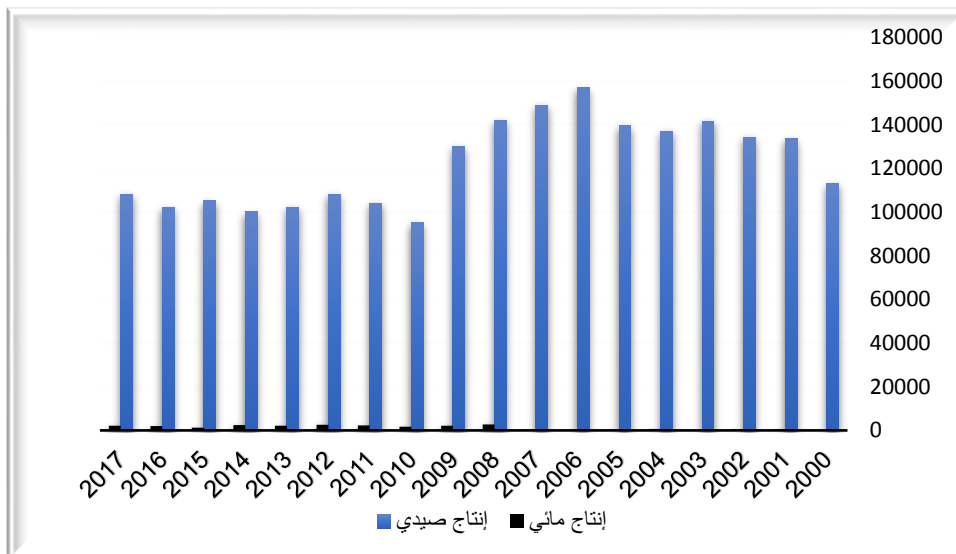
الجدول رقم 02-18: تطور الإنتاج السمكي خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: ألف رأس

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج البحري	113157	133623	134320	141528	137108	139459	157021	148843	142035
الإنتاج المائي	250	454	476	240	641	368	288	405	2780
المجموع	113407	134077	134796	141768	137749	139827	157309	149248	144815
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنتاج البحري	130120	95168	104008	108207	102220	100150	105200	102140	108120
الإنتاج المائي	2163	1759	2250	2648	2193	2411	1327	1960	2116,8
المجموع	132283	96927	106258	110855	104413	102561	106527	104100	110236,8

Source : ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, edition 2017, P 40.

الشكل رقم 02-15: تطور الإنتاج السمكي خلال الفترة 2000-2017



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-18

من خلال الجدول نلاحظ التراجع والتذبذب الحاصل في الإنتاج السمكي، حيث نلاحظ أن هناك مرحلتين مر بهما الإنتاج، الفترة 2000-2016 ارتفع فيها الإنتاج من 113 ألف طن إلى 157 ألف طن أي بزيادة فاقت 38%، ثم بعدها بدأ الإنتاج في الانخفاض والتدهور إلى أن أصبح لا يتعدى 110 آلاف طن في السنوات الأخيرة وانخفض بنسبة 31% مقارنة بين سنتي 2008 و2017، وهذا رغم البرامج والجهود التي بذلتها الدولة، لذا فقطاع الصيد البحري في الجزائر اليوم ليس بحاجة إلى استثمارات إضافية في قوارب الصيد، لكنه يحتاج إلى الاستثمار في رأس المال البشري "التكوين"<sup>1</sup>، والملاحظ أيضا أن جهود الدولة نجحت في مجال تربية المائيات إذ ارتفع الإنتاج من 250 طن إلى أكثر من 2100 طن سنة 2017 أي بنسبة فاقت 746%.

#### الفرع الرابع: مساهمة القطاع الفلاحي في تخفيض الواردات الغذائية

صنفت الجزائر ضمن المراتب العشرة الأولى عالميا من حيث واردات القمح، يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الفلاحة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد؛ وتقلص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة، والجدول التالي يبين حجم الواردات والصادرات الغذائية في الجزائر.

#### الجدول رقم 02-19: تطور الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليون دولار/%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
واردات غذائية (1)	2345	2570	3036	3062	3385	3922	3572	5244	7397	6058
واردات كلية (2)	9345	9418	11967	12402	17954	20427	20681	27600	37993	39298
نسبة (1) إلى (2)	25,09	27,29	25,37	24,69	18,85	19,20	17,27	19,00	19,47	15,42
صادرات غذائية (1)	30	29	40	55	66	95	106	87	119	208
صادرات كلية (2)	21651	18125	18182	25000	32217	47500	54741	87000	78590	45189
نسبة (1) إلى (2)	0,14	0,16	0,22	0,22	0,20	0,20	0,19	0,10	0,15	0,46
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 - الثلاثي الأول -	
واردات غذائية (1)	5726	7827	9023	9572	11005	9329	8224	8438	2244	
واردات كلية (2)	38885	47300	50376	54903	58330	51646	46727	46059	11228	
نسبة (1) إلى (2)	14,73	16,55	17,91	17,43	18,87	18,06	17,60	18,32	19,99	
صادرات غذائية (1)	306	208	314	402	323	239	327	349	89	
صادرات كلية (2)	57090	73439	72620	65823	61172	35138	29698	35132	10369	
نسبة (1) إلى (2)	0,54	0,28	0,43	0,61	0,53	0,68	1,10	0,99	0,86	

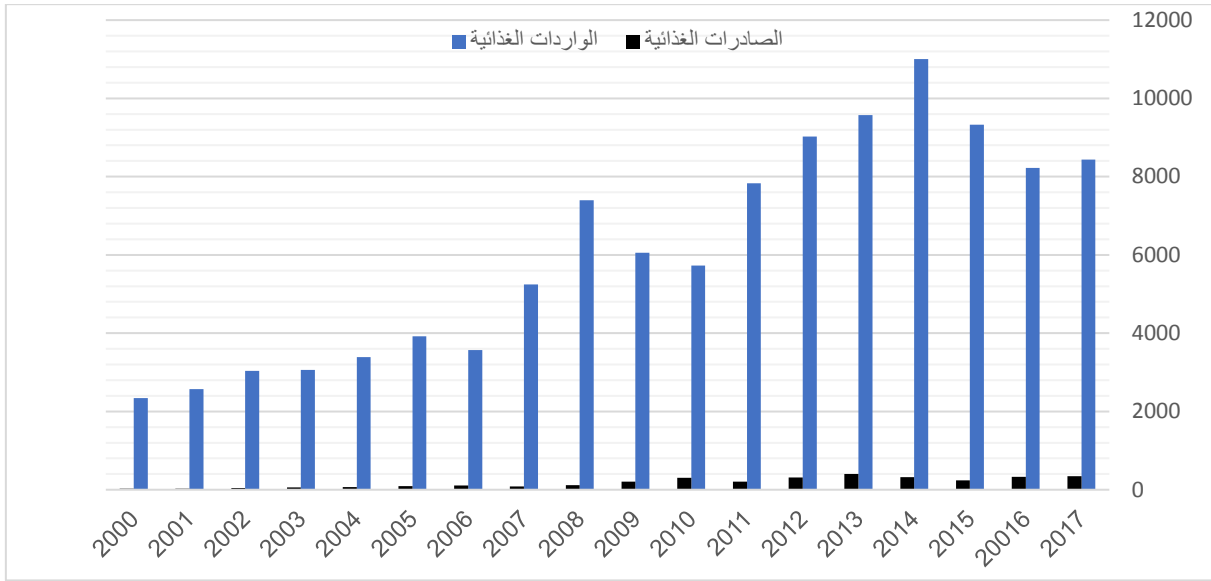
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012, p, p 86,89.

- النشرة الإحصائية رقم 42، جوان 2018، والنشرة الإحصائية رقم 37، مارس 2017، ص 28.

<sup>1</sup> نذير غانية، صلاح الدين قذري، إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية -دراسة ميدانية تحليلية-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05/ديسمبر 2016، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 70.

الشكل رقم 02-16: تطور الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2017



المصدر: مخرجات EXCEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02-20

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات من المواد الغذائية قد ارتفعت من 30 مليون دولار سنة 2000 إلى 349 مليون دولار سنة 2017، أي تضاعفت بأكثر من 10 مرات، وهو مؤشر إيجابي على تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية، لكن مقارنة بالصادرات الإجمالية فتبقى ضعيفة جدا ولا تتعدى 0.5%.

أما الواردات الغذائية فهي الأخرى في ارتفاع مستمر ومن سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 2.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 8.4 مليار دولار سنة 2017، أي ارتفعت بحوالي 260%، وأن الواردات الغذائية تشكل في الغالب حوالي 20% من الواردات الكلية والسبب الأساسي لارتفاعها هو الواردات من القمح في ظل عجز الإنتاج الوطني عن تلبية الطلب المحلي منه، إذ تقدر واردات الحبوب الإجمالية للجزائر ما بين 12 و13 مليون طن سنة 2017، مشكلة أساسا من القمح اللين والذرة، وتبقى الجزائر غير قادرة على تغطية الجزء الأكبر من حاجياتها من الحبوب، حيث تقوم باستيراد بصورة منتظمة حوالي 60 في المائة من حاجياتها.

انطلاقاً من تتبع وضع القطاع الفلاحي الجزائري والآليات المنتهجة لدعمه وتمويله وأثر ذلك على بعض المؤشرات الاقتصادية، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- القطاع الفلاحي بعد الاستقلال انتهج التوجه الاشتراكي من خلال التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية والتي أبانت عن فشلها مع نهاية الثمانينيات، لتأتي مرحلة الإصلاحات الأولى بداية التسعينات التي فشلت أيضاً بسبب الوضع الأمني السائد آنذاك، وعدم توفر التمويل اللازم للنهوض بالقطاع؛
- بداية من سنة 2000 تحسن الوضع الأمني والمالي للبلاد، الأمر الذي سمح للجزائر بوضع إصلاحات جديدة وبرامج تنموية في شتى القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي، الذي بدأته الجزائر بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وانتقلت بعده لسياسة التجديد الفلاحي والريفي الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وهي الفترة التي يمكن اعتبارها فترة إنعاش القطاع الفلاحي؛
- لم يحظ الدعم الفلاحي في الجزائر بأهمية إلا بعد تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أعطى دفعا جديداً للدعم الذي أصبح يمس ميادين عديدة (دعم الأسعار عند الإنتاج، ودعم الاستثمار والعتاد الفلاحي...)، لكن لا ندري لماذا تم تخصيص مبالغ لدعم القطاع من دون دفعها إلى البرامج المخصصة لها!، ما خلق فجوة بين المخصصات والمدفوعات، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد دعم حقيقي للصادرات الفلاحية بالرغم من أهميتها الاقتصادية؛
- أوكلت مهمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي لبنك BADR، والذي بدوره فتح المجال أمام الفلاحين من خلال مجموعة متنوعة من القروض المدعمة والتي تخص أنشطة الاستغلال والاستثمار، بداية بالقرض الرفيق وصولاً للتحدي الفدرالي، وغيرها من التسهيلات الائتمانية التي سمحت بتشجيع التأمين الفلاحي الذي يسمح بحماية البنك والفلاح كل على مستواه؛
- بالرغم من الأغلفة المالية الضخمة التي أنفقتها الجزائر لبرامج تطوير القطاع الفلاحي إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم تحقيقها لبعض النتائج الإيجابية فيما يخص إنتاج بعض المنتجات الاستراتيجية والتي حققت فيها إكتفاء ذاتياً وكذا دورها في التقليل من البطالة الريفية ولو بشكل بسيط، وهو ما تبرزه النتائج المتوصل إليها؛ مساهمته في PIB لا تتعدى 12% كأقصى حد، ولا يشغل سوى 10% من العمالة الإجمالية، وفاتورة استيراد الحبوب تزداد عاماً بعد عام، ما يعني استنزاف الموارد المالية للبلاد.

## الفصل الثالث:

قياس أثر الدعم الفلاحي  
على سوق العمل في الجزائر



## تمهيد:

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي لتحقيق التنمية، جاءت العديد من الدراسات التحليلية والكمية التي بحثت في موضوع دعم الدولة للقطاع الفلاحي وأثر ذلك على القطاع والاقتصاد ككل وخاصة على الإنتاج والعمالة، فعنصر العمل يعتبر أهم عناصر الإنتاج إذا ما توفرت الموارد المالية اللازمة، فالتأثير الإيجابي للدعم الفلاحي على سوق العمل أمر شبه متفق عليه سواء من الناحية النظرية أو التجريبية، لكن الجدل يكمن في مدى مساهمته في علاج اختلالات سوق العمل؟، لذا يجب تتبع سياسات الدعم الفلاحي التي تؤثر على سوق العمل في الجزائر.

لهذا فإننا، ومن أجل تحديد أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل لا بد من القيام بنمذجة قياسية، فبعد اختبارنا للعديد من النماذج القياسية اتضح لنا أن الدعم الفلاحي لوحده كمتغير مستقل لا يصلح في تفسير التغيرات الحاصلة في العمالة سواء الفلاحية أو الكلية، لذا قمنا بإضافة متغيرات أخرى لها علاقة بدعم وتمويل القطاع (نفقات التجهيز الفلاحية، القروض الفلاحية،...)، وتم الاتفاق على نموذج يتكون من أربعة متغيرات مفسرة للتغيرات الحاصلة في سوق العمل، وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: علاقة القطاع الفلاحي بسوق العمل -مقاربة نظرية-؛
- المبحث الثاني: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة -التحليل الوصفي-؛
- المبحث الثالث: قياس أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

المبحث الأول: علاقة القطاع الفلاحي بسوق العمل -مقاربة نظرية-

للعمل الفلاحي أهمية كبيرة في جميع البلدان المتقدمة منها والنامية وترجع أهمية هذا الموضوع إلى الدور الذي تلعبه إنتاجية العمل في زيادة الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي، فضلا عن كونها واحدة من أهم المؤشرات التي تعكس فعالية السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد.<sup>1</sup>

المطلب الأول: العمل الفلاحي في الفكر التنموي الحديث

ظهرت تحليلات النظرية الحديثة للتنمية الفلاحية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وارتبطت بكل من: **LUCAS** و **ROMER** و **BARRO** وآخرون، واهتمت كثيرا بزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الفلاحي وفتح أسواق جديدة للتصدير، مع خفض معدل زيادة الأسعار الفلاحية كميّار للتنمية الفلاحية.

والفلاحة الحديثة تفترض وجود شبكة من الخدمات العلمية والفنية، وهذه الشبكة تضم علماء وباحثين وفنيين وإرشاديين... إلخ، وهؤلاء بدورهم يمثلون بجانب العمالة الفلاحية المباشرة والتي يطلق عليها مسمى **كتلة العمل**، وبمقدار زيادة إنتاجية هذه الكتلة بمقدار الحكم على كفاءة إدارة عملية التنمية الفلاحية، كما أوصى بضرورة زيادة إنتاجية العمل الفلاحي بمعدل لا يقل عن 2.7% سنويا.<sup>2</sup>

كما افترض **LUCAS** أن رأس المال البشري ممثلا في الدورات التدريبية والرعاية الاجتماعية سوف يثمر في مداه زيادة إنتاجية العمل، والأخيرة بدورها سوف تساهم في تراكم رأس المال البشري من خلال الخبرات الميدانية التي سوف يكتسبها العمل بالاحتكاك المباشر بتكنولوجيا العمليات.<sup>3</sup>

وعلى المنوال نفسه يأتي **ROMER** والذي يحل رأس المال المعرفي بديلا لرأس المال البشري كآلية لزيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل من خلال التعامل الإيجابي مع تكنولوجيا العمليات، وذكر أن المعرفة تتأسس على ثلاث مقدمات هي تطوير التكنولوجيا الفلاحية البيولوجية وإحكام تشغيل نظم الري الحديثة، ووعي العمال بأهمية الالتزام بالمعايير المقننة للمعاملات الفنية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سهام كامل محمد، **الاقتصاد الزراعي العراقي -مشاكل ومعالجات-**. دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 15.

<sup>\*</sup> **Robert Emerson Lucas Junior**: عالم إقتصادي أمريكي، من مواليد 1937، وهو عضو مؤسس في الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد.

<sup>\*\*</sup> **Paul Michael Romer**: عالم إقتصادي أمريكي، من مواليد 1955، وهو عضو مؤسس في الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد.

<sup>\*\*\*</sup> **Robert Joseph Barro**: عالم إقتصادي أمريكي، من مواليد 28 سبتمبر 1944، وهو عضو مؤسس في الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد.

<sup>2</sup> الأخضر بن عمر، **المرجع السابق**. ص 173.

<sup>3</sup> Alexandre F.S. Andrada, **Under standing Robert Lucas (1967-1981)**. Economics and Politics Working Paper 49/April 2015, University of Brasilia, P 3.

<sup>4</sup> **Mausumi Das**, **Nobel laureate Paul Romer's contribution to endogenous growth theory**. IDEAS For INDIA, 24 October 2018, [www.ideasforindia.in](http://www.ideasforindia.in) 15/01/2019.

أما **BARRO** فقد رهن زيادة إنتاجية العمل وسيطرته على تكنولوجيا العمليات بالإنفاق على البنية الأساسية، وهو بذلك يقترب والى حد ما من مداخلة الرعاية الاجتماعية للعمال من ناحية، كما يقترب من مداخلة الشروط الأساسية لإدارة العمل بهدف السيطرة على تكنولوجيا العمليات من ناحية أخرى، وفي خط مواز فان **BARRO** يراهن على ميكانيزم التغذية الاسترجاعية، فالإنتاجية المتوسطة المتزايدة للعمال من خلال سيطرتهم على تكنولوجيا العمليات سوف تدفع بهم إلى صيانة البنية الأساسية والعمل في الأشغال الريفية العامة لتطوير هذه البنية<sup>1</sup>، كما دعا للتوافق بين بين عقلانية صانعي السياسة المالية وبين اختيار السياسات المطبقة من خلال نظريته حول التوقعات التي اعتبرت حلا لبرنامج تحسين عمل الحكومة ومحاربة البطالة الريفية.<sup>2</sup>

إن ميكانيزم التغذية الاسترجاعية الذي تبناه الثلاثة بين الإنتاجية المتوسطة للعمل من ناحية، ورأس المال البشري والمعرفة والبنية الأساسية من ناحية أخرى<sup>3</sup>، تدفع بالنشاط الفلاحي إلى الخروج من القانون الحدي للغلة المتناقصة، وتمهد له الطريق للدخول إلى مرحلة الغلة المتزايدة، وهي المرحلة التي يعتمدها **KRUGMAN\*** كآلية للخروج من مأزق التنمية الفلاحية وتأمين نمو إنتاجية العمل الفلاحي بمعدل ثابت.<sup>4</sup>

#### المطلب الثاني: آثار سياسة الانفاق العام على العمالة الفلاحية

إن أثر الانفاق العام على التشغيل الفلاحي يقصد به مدى مساهمة هذا الانفاق في الإستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة (طبيعية وبشرية ومالية...) أقصى استفادة ممكنة بحيث يتحقق معها اقتراب سوق العمل الفلاحي من التشغيل الكامل وتقليص معدل البطالة.<sup>5</sup>

#### الفرع الأول: دور سياسة الدعم والتمويل في تطوير العمل الفلاحي

نشأت حاجة الفلاحين إلى المال كعنصر من عناصر الإنتاج عندما تحول النشاط الفلاحي من الإنتاج العائلي على نشاط إقتصادي، ومن قطاع تقليدي على قطاع يعتمد على الوسائل الفلاحية الحديثة، وهذا ما جعلهم يتوجهون إلى الجهات غير الرسمية لطلب الأموال بغية تطوير نشاطهم الفلاحي وتحديثه، من هنا أصبح تدخل الدولة ضروريا لصياغة سياسة الإقراض الفلاحي وتبني سياسة الدعم التي تساعد الفلاحين وخاصة في

<sup>1</sup> رفعت لقوشة، المرجع السابق. ص 26.

<sup>2</sup> Adama Ba, Les déterminants de la crédibilité et de la réputation des Banques centrales et de la politique monétaire: une analyse de la littérature et une application aux pays en développement. Economies et Finances, Université de Toulon, France, 2015, P 85.

<sup>3</sup> F.Zahm et al, Agriculture et exploitation agricole durables : état de l'art et proposition de définitions revisitées à l'aune des valeurs, des propriétés et des frontières de la durabilité en agriculture. Innovations Agronomiques 46/2015, France, P 107.

<sup>4</sup> Paul Robin Krugman: عالم إقتصادي أمريكي، من مواليد 1953.

<sup>5</sup> الأخضر بن عمر، المرجع السابق. ص 174.

<sup>5</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي. مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 161.

الدول النامية من توفير مستلزمات الإنتاج، ما جعل سياسة الإقراض مدخلا بالغ الأهمية للتنمية الفلاحية والقضاء على الفقر الريفي، وفي ظل المخاطر التي تسود القطاع الفلاحي جعل أصحاب المال ينفرون من هذا القطاع والتوجه للقطاعات العالية الدخل والأقل مجازفة، ما يضع الفلاحين الصغار أمام حتمية اللجوء للتمويل لتحديث أسلوب نشاطهم، لكن من سيمنح هذا التمويل؟<sup>1</sup>

وللحصول على القروض الفلاحية من المؤسسات المالية لا بد من توفر ضمان قوي تقبله هذه المؤسسات، وبما أن أغلب الفلاحين لا يملكون وغير قادرين على توفير الضمان اللازم، الأمر الذي يجعلهم خارج إهتمامات البنوك، لكن من المنظور الاقتصادي ولمدى نجاعة السياسة الفلاحية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية، لا بد من دعم هؤلاء الفلاحين كفاعلين جادين في التنمية الفلاحية، ومن هنا يتطلب تدخل الحكومة إما بتقديم الدعم المباشر أو بتقديم الضمانات الكافية للبنوك بما يضمن حصول الفلاحين على القروض الفلاحية، ولكن بالمقابل، لا بد من إرفاق مرشدين فلاحيين لتتبع تطوير النشاط الفلاحي ومتابعة استغلال الأموال.<sup>2</sup>

وعلى هذا الصعيد يعتبر الدعم العيني مدخلا مهما لتحديث النشاط الفلاحي والتشجيع العمل الفلاحي، حيث يتم وفقا لهذا النمط توفير المدخلات الفلاحية الحديثة من أسمدة وبيذور ومبيدات وغيرها من مستلزمات الإنتاج الفلاحي، وذلك عبر مؤسسات حكومية أو شبه حكومية (كالصناديق الخاصة في الجزائر مثلا) على أساس قرض فلاحى مقابل أن يتم دفعه بصورة عينية أو بصورة نقدية عند بيع غلتهم الفلاحية (للإشارة فالجزائر يكون الدعم كليا عبر سياسة دعم الأسعار والإنتاج)، ومنه فهذه السياسة تعمل على تحسين الإنتاج الفلاحي وتشجع على العمل الفلاحي الذي أصبح مضمونا بدرجة كبيرة، ما دامت الدول تقوم حتى بتغطية الأخطار الطبيعية والأوبئة كما هو الحال في الجزائر.<sup>3</sup>

#### الفرع الثاني: مدى فعالية النفقات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والفلاحية

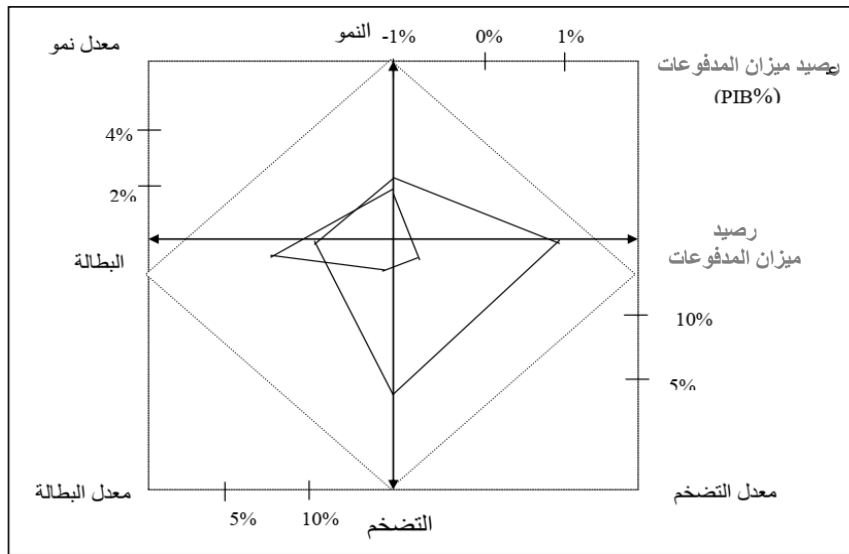
تعتبر سياسة الانفاق العام أهم أدوات الدولة التي من خلالها تتدخل بغية تحقيق أهداف السياسة الفلاحية التي تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية، وقد جمع KALDOR الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية في أربعة أهداف كما هو موضح في الشكل الموالي:

<sup>1</sup> فضيل إبراهيم مزاري، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 1962-2016. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 119.

<sup>2</sup> عبد الوهاب مطر الدايري، المرجع السابق. ص 223.

<sup>3</sup> فضيل إبراهيم مزاري، المرجع السابق. ص 120.

الشكل رقم 03-01: المربع السحري لكالدور



Source: Jaque Muller et autres, économie manuel d'application. 3<sup>Emme</sup> édition, DUNOD, Paris, France, 2002, P 188.

وحسب كالدور فإن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال تحقق الأهداف الأربعة، وإن قمنا بتحليلها على مستوى السياسة الفلاحية، فمعالجة التضخم تكون على أساس استقرار أسعار المنتجات الفلاحية، والنمو نعبر عنه بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، أما رصيد ميزان المدفوعات فنحن نتحدث عن الميزان التجاري الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وختاماً معالجة البطالة تكون بتحريك سياسة الانفاق العام في اتجاه تشجيع العمالة الفلاحية ومحاربة البطالة الريفية بالخصوص.

### الفرع الثالث: تحقيق العمالة الكاملة (محاربة البطالة)

يعد هدف تحقيق العمالة الكاملة أحد أهم أهداف السياسة العامة للدولة، وباعتبار القطاع الفلاحي قطاعاً حيوياً ومجالاً واسعاً للعمالة، ومصدراً مهماً لتنمية الصناعة والتجارة، لذا نجد العديد من الدول وخاصة النامية توجه سياسة الانفاق العام لديها لتنمية القطاع الفلاحي وتضعه كأولوية لمحاربة البطالة، فالعمالة أو التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال وبصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة<sup>1</sup>، ومن الناحية العملية لا يمكن الوصول للعمالة الكاملة ودائماً هناك معدل طبيعي للبطالة بين 5 و6%.

فحسب نظرية الموازين الريكاردي (Ricardian Equivalence) التي أعاد طرحها R:Barro (1974) فإن الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزامنة للإنفاق الخاص، وعليه كلما ازداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فإن ذلك سيكون له قدرة على جذب واستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع العام وهذا سينتج تغييرات هيكلية في سوق العمل، ومع ظهور نظرية

<sup>1</sup> Jasques Genereux, Introduction a Politique économique. Edition Seuil, Paris, France, 2005, P 5.

النمو الداخلي ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، من جهة أخرى نفقات الاستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل.

وحسب التجارب الواقعية لزيادة فرص العمل، تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة من أجل توفير مناصب شغل والتقليل من وطأة البطالة، وتشجيع القطاع الفلاحي على محاربة البطالة في الريف.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: القطاع الفلاحي والتشغيل - الدراسات السابقة -**

يشكل القطاع الفلاحي قطاعا هامة لتوفير مناصب شغل جديدة وإن كانت موسمية، ما يجعل الحكومة تولي أهمية بالغة لتنمية هذا القطاع من خلال الدعم والتمويل المالي والإرشاد الفني، وقد جاءت العديد من الدراسات التي اهتمت وبحثت في هذا الموضوع، لذا سنحاول عرضها وربطها بموضوع دراستنا.

#### الفرع الأول: الدراسات العربية

يحظى سوق العمل والقطاع الفلاحي باهتمام العديد من الباحثين، وسنقوم من خلال دراستنا بتحديد العلاقة التي تربط القطاع الفلاحي بسوق العمل انطلاقا من الدراسات السابقة التي قد نجد فيها تفسيراً للعلاقة بين المتغيرين، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

➤ عائشة حمدوش: **نمذجة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1991-2013** أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، وتم التركيز على معرفة المحددات الرئيسية التي تفسر سوق العمل في الجزائر من خلال نماذج تصحيح الخطأ، وخلص إلى أن اليد العاملة غير المؤهلة مسيطرة على النسبة الكبيرة من سوق العمل، وأن متغيرات سوق العمل وعلى الخصوص معدل البطالة تستجيب ببطء للمتغيرات الحاصلة في النمو، كما وجدت أن هناك علاقة موجبة بين مساهمة القطاع الفلاحي والعمالة لكنها لا تساهم في تحسين وضعية السوق.

➤ حسن المدهون: **إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر -**، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، وتم فيها تحديد العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية باستخدام نماذج (VAR-VECM-ECM)، وكانت نتائج الدراسة بوجود علاقة عكسية ذات اتجاه واحد بين البطالة وأسعار البترول وكذا الانفاق العام.

<sup>1</sup> محمد بن عزة، عبد اللطيف شليل، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010. الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر، 2011، ص 4.

➤ فارس شلاي: سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، وتم فيها دراسة الخصائص الهيكلية لسوق العمل الجزائري وكذا اختلالاته القطاعية والتعليمية والمهنية، وخلص إلى أن وضعية سوق العمل في الجزائر مقلقة وتأثرت بشكل كبير نتيجة برامج الإصلاحات الاقتصادية، وتزايد النشاطات الغير رسمية، كما بين أن القطاع الفلاحي يعتبر القطاع أقل استيعابا لليد العاملة رغم الإمكانيات المتاحة والبرامج المسطرة.

➤ لموتي محمد: أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة دكتوراه غ م في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، وتم فيها دراسة الآثار المترتبة عن الإصلاحات (النمو-التضخم-الانفاق العام) على ظاهرة البطالة في الجزائر باستخدام نماذج (VAR-VECM-ARDL)، وخلص إلى أن القطاع الفلاحي هو الأقل مساهمة في التشغيل، كما استنتج أن زيادة الإنفاق الحكومي أدى إلى تقليص حدة البطالة.

➤ محمد ادريوش دحمان: محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012-2013، وتم فيها قياس العلاقات السببية والآثار المتبادلة بين بعض المتغيرات الاقتصادية (النمو-الواردات-الانفاق...) والبطالة باستخدام مجموعة من النماذج الإحصائية (FMOLS-ECM-ARDL)، حيث أثبت أن البطالة تتأثر سلبا بمعدل النمو الحقيقي والاستثمار العمومي (نفقات التجهيز)، وكذا أسعار النفط.

➤ الطاهر جليط: النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26/2017، جامعة الجلفة، درس محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 باستخدام نموذج VAR، واستنتج من دراسته أن النفقات العامة وأسعار البترول والنمو أهم هذه المحددات، واستنتج أن سياسة الانفاق العام أكثر نجاعة من السياسة النقدية في التأثير على البطالة.

➤ أحمد التيجاني هيشر: مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان، 2015-2016، وتم فيها دراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية باستخدام النماذج الإحصائية (ECM-VECM-VAR)، وخلص إلى أن القطاع الفلاحي الخاص هو الأكثر مساهمة بعدما كان يسيطر عليها القطاع العام قبل سنة 2000.

- رياض طالبي: دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف 1، 2016-2017، وحاول دراسة أثر الاستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي من خلال صناديق الدعم التي أنشأت خصيصا لها على المتغيرات المرتبطة بالقطاع (الإنتاج، التشغيل، الميزان الغذائي،...)، وخلص إلى محدودية تأثير هذه المخصصات، خاصة على التشغيل والواردات بسبب التوجيه الخاطئ لها.
- علي هواري مولاي: الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016، قام بدراسة أثر الدعم الفلاحي على النمو الاقتصادي من جهة وعلى أداء القطاع الفلاحي من جهة أخرى خلال الفترة 1970-2014، مستخدما أسلوب ARDL، وخلص إلى أن الدعم الفلاحي يؤثر إيجابا على النمو وعلى أداء القطاع الفلاحي، وخاصة الإنتاج بينما تبقى مساهمة العمالة الفلاحية إلى الكلية منخفضة مقارنة بحجم الاستثمارات العمومية المنجزة في هذا القطاع.
- بومدين زاوي: التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر -مقاربة كمية-، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2015-2016، قام بدراسة أثر الدعم والتمويل الفلاحي بمختلف أنواعه على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة 2009-2015، مستخدما أسلوب PANEL، وخلص إلى أن هناك معدلات مرتفعة من النمو في القطاعات الريفية غير الفلاحية بفضل الدعم والتمويل، ما جعل الحكومة تتدخل أكثر من أجل الحفاظ على إستقرارية الإنتاج والعمالة الفلاحية.
- الأخضر بن عمر: أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في الدول العربية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1980/2013-، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، حاول دراسة أثر مؤشرات الانفتاح الاقتصادي (الاستثمار الأجنبي-العوائد الجمركية-الانكشاف التجاري...) على مؤشرات التنمية الفلاحية في الجزائر (المساحة الفلاحية-العمالة الفلاحية-الحبوب-الإنتاج)، واستخدم أسلوب ARDL لتفسير العلاقة والأثر، وخلص إلى أن مجمل مؤشرات الانفتاح الاقتصادي لها تأثير إيجابي على العمالة الفلاحية، ولكنه تأثير ضعيف جدا.
- سفيان عمران: ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة-، أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، 2014-2015، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2013، وتوصلت إلى أنه رغم الأغلفة المالية المخصصة للقطاع الفلاحي فإن النتائج كانت ضعيفة خاصة فيما يتعلق



بالعمالة الفلاحية، التي انخفضت نسبتها إلى العمالة الكلية، ونوه على ضرورة تدخل حقيقي للدولة والقيام باستثمارات عمومية ضخمة، كما تفعل في باقي القطاعات.

### الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

دراسات أجنبية عديدة قامت بدراسة تأثير الدعم الحكومي سواء على الاقتصاد الفلاحي أو بقية الاقتصاد، وقد اختلفت طريقة معالجة الموضوع من باحث إلى آخر، وفيما يلي بعض هذه الدراسات:

➤ دراسة <sup>1</sup> **Bozhidar Ivanov, Emilia Sokolova (2017)**: وهي دراسة حول مساهمة الفلاحة في الدخل والعمالة في المناطق الريفية البلغارية، وتم فيها دراسة الارتباط بين معدلات البطالة الريفية ومجموعة من المتغيرات (النمو السكاني-المستوى التعليمي-الأجور-دعم القطاع-الناتج الفلاحي) خلال الفترة 2000-2015، وخلص إلى أن هناك علاقة عكسية بين هذه المتغيرات والبطالة لكنها ضعيفة، كما وجد أن الناتج الفلاحي له أثر سلبي على العمالة الفلاحية، خاصة إذا كان معدل نمو الناتج الفلاحي أكبر من معدل نمو العمالة الفلاحية.

➤ دراسة <sup>2</sup> **Shoaib Ahmed Wagan, and all (2016)**: وهي دراسة حول أهمية التمويل الفلاحي في التنمية الفلاحية والريفية في باكستان، وكنتيجة للدراسة الميدانية التي أجراها اتفق معظم الفلاحين على أن التمويل الفلاحي كان مفيدا لتحسين المستوى المعيشي المفيد للتنمية الفلاحية والريفية، وسهل على الفلاحين استخدام المدخلات الفلاحية في الوقت المناسب والحصول على أفضل إنتاج فلاحي، كما ساهم هذا التمويل في الحفاظ على العمالة ضمن إقليم محل الدراسة.

➤ دراسة <sup>3</sup> **Venkatech, and all (2015)**: وهي دراسة حول أداء الفلاحة الهندية من حيث النمو والعمالة والإنتاج في القطاع الفلاحي وغير الفلاحي، ودراسة العوامل المؤثرة على العمالة الفلاحية ودرجة الارتباط بين المتغيرات خلال الفترة 1990-2010، واستنتج أن دعم الحكومي للبنية التحتية (الانفاق) والنمو الفلاحي وكذا المساحة الصالحة للفلاحة لها تأثير إيجابي على العمالة الفلاحية.

<sup>1</sup> Bozhidar Ivanov, Emilia Sokolova, **The role of agriculture for income and employment in the Bulgarian rural areas**. Article prepared for International Scientific Conference "Strategies for the agri-food sector and rural areas – dilemmas of development" organized by IAFE-NRI, 19-21 June 2017, Starry Lichen, Poland.

<sup>2</sup> Shoaib Ahmed Wagan, and all, **Significance of Agricultural Finance in Agricultural and Rural Development of Pakistan "A Case Study of Qambar Shahdakt District"**. Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.9, 2016, <https://www.researchgate.net/publication/303960807>.

<sup>3</sup> Venkatech, and all, **Trends in agriculture, non-farm sector and rural employment in India: An insight from state level analysis**. Indian Journal of Agricultural Sciences, 85 (5)/2015, New Delhi, India.

- دراسة<sup>1</sup> (Apostolidou, Ioanna, and all (2015) : وهي تدرس العلاقة السببية والتكامل المشترك ARDL بين الفلاحة والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1970-2011، وخلصت الدراسة إلى أن الناتج الفلاحي له تأثير على النمو وكذا العمالة في العديد من الدول الأوروبية.
- دراسة<sup>2</sup> (Shariff Abd Kadir, Noor Zainab Tunggal (2015) : وهي دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية (الانفاق-الصادرات-سعر الصرف-التضخم...) على الإنتاجية الفلاحية خلال الفترة 1980-2014 باستخدام أسلوب ARDL، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المفسرة (خاصة سعر الصرف) والإنتاجية الفلاحية، أما النفقات العامة فتأثيرها يكون أكبر في المدى القصير.
- دراسة<sup>3</sup> (Miguel Martín-Retortillo et Vicente Pinilla (2015) : وهي دراسة حول أسباب النمو الاقتصادي في أوروبا وكيف اقترن بإنتاجية العمالة الفلاحية خلال الفترة 1950-2005، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم القوي للفلاحة يؤثر على الإنتاجية بإشارة سالبة، وقد فسرت هذه النتيجة بأن سياسات تحويل الدخل للفلاحة، من خلال الرفع من عائدات الفلاحين، يسمح لحجم من القوة العاملة بالبقاء في هذا النشاط أكبر من الذي سيكون عليه خلافا لذلك (بدون دعم)، ومنطقيا يؤثر ذلك سلبا على الإنتاجية.
- دراسة<sup>4</sup> (Tan Yanwen, and all (2013) : تشير الدراسة إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الفلاحة تتخفف بعد تطبيق سياسة الدعم وهناك علاقة سلبية بين الإعانات والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إذا كانت الإعانات مرتبطة بالمساحة، وأكدت النتائج أن سياسة الدعم لا يمكن أن ترفع ولكن تقلل من إنتاجية عوامل الإنتاج، بمعنى آخر سياسة الدعم تؤدي إلى زيادة العمالة الفلاحية في المحافظات الصينية.
- دراسة<sup>5</sup> (Mouez Soussi, Ayed Ben Sassi (2012) : وهي دراسة لمحددات العمالة في الصناعات الغذائية في تونس باستخدام معطيات Panel للفترة 1983-2008، وخلصت الدراسة على أن هناك مجموعة من المتغيرات (الأجور-الاستثمار العام والخاص-دعم التعريفات الجمركية...) التي تؤثر على العمالة، وخاصة الاستثمار الذي يعتبر حقا للتوظيف والإنتاج.

<sup>1</sup> Apostolidou, Ioanna, and all. **Agriculture's Role in Economic Growth: An Exploratory Study Among Southern and Northern EU Countries**. EU Crisis and the Role of the Periphery, Springer International Publishing, 2015.

<sup>2</sup> Shariff Abd Kadir, Noor Zainab Tunggal, **The impact of macroeconomic variables toward agricultural productivity in Malaysia**. South East Asia, journal of business, Economics and law, vol.08, N 3/2015.

<sup>3</sup> Miguel Martín-Retortillo et Vicente Pinilla, **On the causes of economic growth in Europe: why did agricultural labour productivity not converge between 1950 and 2005?**. Cliometrica, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2015.

<sup>4</sup> Tan Yanwen, and all, **The Impact of the subsidy Policy on total factor productivity: an empirical analysis of China's cotton production**. Mathematica Problems in Engineering, 2013.

<sup>5</sup> Mouez Soussi, Ayed Ben Sassi, **Déterminants de l'emploi dans les industries agroalimentaires tunisiennes: une analyse intra-sectorielle sur des données de panel (1983-2008)**. Cliometrica, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2015.

- دراسة<sup>1</sup> (2011) **Zuzana Kristkova, Andrea Habrychova**: وهي دراسة باستخدام نموذج التوازن العام لأثر الدعم الفلاحي على الاقتصاد الفلاحي في جمهورية التشيك، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم يؤدي إلى تحفيز القيمة المضافة للفلاحة والقطاعات ذات الصلة، مع أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى العمالة الفلاحية، وينسب ضئيلة جدا على العمالة الكلية.
- دراسة<sup>2</sup> (2010) **Enrique Blanco Armas, and all**: وهي دراسة تأثير مختلف نفقات القطاع الفلاحي على النمو الفلاحي في اندونيسيا خلال الفترة 1976-2006 باستخدام السلاسل الزمنية وطريقة المربعات الصغرى في التقدير، فكانت النتيجة أن لنفقات الفلاحة والري أثرا إيجابيا على النمو الفلاحي والعمالة في حين أن النفقات في شكل إعانات للأسمدة كان لها تأثيرا عكسيا.
- ✍ ن خلال نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت متغيرات الدراسة، نجد أن مجملها لا تخرج عن وجود علاقة بين قطاع الفلاحة وسوق العمل، وانطلاقا منها يمكن تحديد المتغيرات المفسرة للعمالة الفلاحية، إضافة للدعم الفلاحي الذي يعتبر المتغير الرئيسي في دراستنا، نجد الانفاق العام الفلاحي، القروض الفلاحية بمختلف أنواعها، القيمة المضافة الفلاحية، الإنتاجية الفلاحية، الأجور، الصادرات،... وغيرها من المتغيرات المؤثرة والتي تختلف من دولة لدولة، فمثلا نجد في بعض البلدان أنه لا يوجد تأثير للدعم على الفلاحة.

<sup>1</sup> Zuzana Kristkova, Andrea Habrychova, **Modelling direct payments to agriculture in a CGE Framework - analysis of the Czech Republic-**. Agricultural Economics (AGRICECON), 2011.

<sup>2</sup> Enrique Blanco Armas, and all, **Agriculture Public Spending and Growth -The Example of Indonesia-**. Economic Premise, The World Bank, 2010.

### المبحث الثاني: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة - التحليل الوصفي -

إن أي ظاهرة اقتصادية لا تخلو من نماذج كمية مفسرة لها، لكن وقبل تقدير النموذج القياسي لابد من تحديد شكل النموذج واختيار المتغيرات المفسرة له والأسلوب المتبع لتقدير معالم النموذج.

#### المطلب الأول: مفاهيم حول الطريقة الإحصائية المعتمدة

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه.

#### الفرع الأول: ماهية النموذج الاقتصادي

##### أولاً - تعريف النموذج

النموذج هو تقديم أو عرض مبسط وعام للوضع المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينها، فهو أداة يستعملها الباحث من أجل فهم وتفسير الظواهر أولاً، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل.<sup>1</sup>

##### ثانياً - مراحل بناء النموذج

يمكن تقسيم مراحل بناء النموذج إلى أربع مراحل رئيسية هي؛ تعيين النموذج، تقدير معاملات النموذج، تقييم المقدرات، تقييم القدرة التنبؤية للنموذج.<sup>2</sup>

**1- تعيين النموذج:** يتم تحديد الظاهرة المراد دراستها ومن ثم تحديد المتغيرات أو العوامل التي تساعد على تفسير سلوك هذه الظاهرة ليتم وضع الافتراضات التبسيطية تمهيدا لصياغة الفرض المفسر، ويتم التعبير عن المتغيرات والعلاقات في صورة رياضية، لذا نجد هذه المرحلة تتطوي على الخطوات التالية:<sup>3</sup>

- تحديد متغيرات النموذج سواء المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة من واقع النظرية الاقتصادية وأي معلومات عن الظاهرة؛

- تحديد عدد العلاقات الداخلة في النموذج؛

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج فيما إذا كانت العلاقة خطية أو غير خطية؛

- تحديد الإشارات والقيم المتوقعة للمعاملات (تدلنا النظرية الاقتصادية على إشارات المعاملات)؛

- تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج إحصائي بإدخال المتغير العشوائي.

<sup>1</sup> علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 9.

<sup>2</sup> كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي، القياس الاقتصادي - النظرية والتحليل - دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 22.

<sup>3</sup> داود حسام علي، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2013، ص 22.

2- تقدير معلمات النموذج: ويتم في هذه المرحلة القياس والتقدير بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وتعد هذه المرحلة فنية بحتة تعتمد أساسا على البيانات الواقعية التي تم جمعها عن المتغيرات، وعلى طرق وأساليب الاقتصاد القياسي، وتتطوي على عدة خطوات، أهمها:<sup>1</sup>

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج (سلاسل زمنية، بيانات مقطعية، هندسية...)
- اختيار طريقة القياس المناسبة (طريقة المربعات الصغرى العادية...).
- ويتم اختيار الطريقة المناسبة للتقدير على عدة عوامل أهمها:<sup>2</sup>
  - طبيعة العلاقة بين المتغيرات؛
  - خصائص المقدرات المتحصل عليها من كل طريقة تقدير، وتوافر الفروض الخاصة بكل طريقة؛
  - بساطة الطريقة من حيث العمليات الحسابية اللازمة؛
  - الوقت والتكاليف اللازمين لتقدير معلمات النموذج.

3- تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج: بعد أن ينهي الباحث تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية، تبدأ مرحلة تقييم هذه القيم المقدرة بمعنى تحديد ما إذا كانت هذه التقديرات ذات مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى فضلا عن توافر شروط المتبعة في القياس، وهي:

- المعايير الاقتصادية: وهذه نستمدّها من النظرية الاقتصادية وهي تتعلق بإشارات ومقادير المعلمات المقدرة والتي تحدد العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية.<sup>3</sup>
- المعايير الإحصائية (اختبارات الرتبة الأولى): تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.<sup>4</sup>
- المعايير القياسية (اختبارات الرتبة الثانية): هذه المعايير تضعها نظرية الاقتصاد القياسي للتحقق من تحقق الافتراضات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة، فمثلا يجب التأكد من أن جميع المتغيرات العشوائية الداخلة في النموذج لا ترتبط ببعضها البعض، واختبار عدم وجود ارتباط ذاتي نستخدم إحصاء يعرف باسم اختبار درين-واتسون "Durben-Watson test (d)" ويستخدم كميّار لتقييم نتائج التقديرات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> داود حسام على، خالد محمد السواعي، المرجع السابق. ص 22.

<sup>2</sup> محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية. دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 43.

<sup>3</sup> ابراهيم نعمة الله نجيب، مقدمة في ميادين الاقتصاد القياسي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 26.

<sup>4</sup> عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 23.

<sup>5</sup> ابراهيم نعمة الله نجيب، المرجع السابق. ص 26.

4- تقييم النموذج: وهي المرحلة الأخيرة التي توضح الهدف الذي من أجله استخدم هذا الأسلوب، وعادة يتم تقييم قابلية المؤشرات في عملية التنبؤ، وبمساعدة متخذي القرار الاقتصادي، فقد يكون الهدف من النموذج تقدير قيم عددية لمؤشرات المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول إلى التنبؤ بسياسة اقتصادية أو تقويمها وتحليل هيكل اقتصادي معين.<sup>1</sup>

يجب أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها بدون تردد أو خوف من صحة التنبؤات المشتقة منه، فعلى النموذج أن يكون قد أختبر بشكل دقيق، فقد يحدث أن تكون المقدرة التفسيرية المقاسة بمعامل التحديد مرتفعة، وأن معاملات النموذج قد يكون لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

سوف نعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار المتعدد الذي سوف يوضح لنا العلاقة الموجودة بين متغير تابع (سوق العمل)، ومجموعة من المتغيرات التفسيرية المرتبطة بالقطاع الفلاحي، والتي قد يكون لها تأثير على سوق العمل خلال فترة الدراسة.

#### أولاً: صياغة النموذج

لا بد من صياغة العلاقات الاقتصادية محل الدراسة في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام الطريقة المناسبة وتكون من الشكل:<sup>3</sup>

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

ويمكن كتابتها على شكل مصفوفات كما يلي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} & \dots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{2n} & x_{3n} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix} \cdot \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

$$Y = X \beta + \varepsilon$$

<sup>1</sup> وليد إسماعيل السيقو، أحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي. دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 28.

<sup>2</sup> وليد إسماعيل السيقو واخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 47.

<sup>3</sup> Maddala.G.S, Introduction to econometrics, Mac Millan publishing company, New York, USA, 1988. P 128.

حيث أن:

$$i = 1, 2, \dots, n$$

n: عدد المشاهدات.

Y: شعاع مشاهدات المتغير التابع (n×1).

X: مصفوفة مشاهدة المتغيرات التفسيرية ((k+1)×n).

β: شعاع المعاملات (k×1).

ε<sub>i</sub>: شعاع الحد العشوائي (n×1).

ثانيا: فروض النموذج

بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية كطريقة إحصائية قياسية لتقدير القيم الرقمية لمعاملات

النموذج، فإن هذه الفروض أو الشروط تعتبر شروط أو فروض طريقة المربعات الصغرى، وهي:<sup>1</sup>

- العلاقة بين المتغيرات التابع والمستقلة علاقة خطية كما في المعادلة الأولى؛

- إن القيم المتوقعة للحد العشوائي تكون مساوية للصفر أي:  $E(\varepsilon_i) = 0, \forall i = 1, \dots, n$

- تجانس تباين الأخطاء ويعبر عنها رياضيا بالكتابة:  $\text{var}(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1, \dots, n$ .

- لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء المرتبطة على المشاهدات مكونا العينة، وتعبّر عنها رياضيا كما يلي:

$$\text{cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0. \quad \forall i \neq j. \quad i, j = 1, \dots, n$$

- لا يوجد ارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء، أي:  $\text{COV}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0$

- أن المصفوفة العشوائية (ε<sub>i</sub>) تتوزع توزيعا طبيعيا، أي أن:  $\varepsilon_i \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$

ثالثا: تقدير معاملات النموذج

يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، التي تهدف إلى الحصول

على مقدرات  $\hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \dots, \hat{\beta}_k$ ، وجعل مجموع انحراف القيم المقدرة عن القيم الحقيقية (Y-Ŷ) في أدنى قيمة لها.<sup>2</sup>

رابعا: اختبار الفرضيات

بعد اشتقاق معاملات نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى فلا ينبغي التسليم بصحة النتائج، ويتم

ذلك باستخدام نتائج التقدير في اختبار الفرضيات أو اتخاذ القرارات، وهنا يمكن استخدام:

<sup>1</sup> Hassen Ben Naceur, Econometrie, Centred Pullication Universitaire, Algerie, 2010, P 5.

<sup>2</sup> Regis Bourbonnais, Econometrie, 5<sup>ème</sup> Edition, DUNOD, Paris, 2004, P 34.

1- إختبار ستيودنت (Student):<sup>1</sup>

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 & \text{عدم وجود علاقة بين المتغيرين} \\ H_1: \beta_i \neq 0 & \text{جود علاقة بين المتغيرين} \end{cases}$$

$$T^* = \frac{\hat{\beta}_i}{\hat{\delta}_{\hat{\beta}_i}}$$

ويتم في هذا الإختبار حساب الإحصائية التالية:

وقرار هذا الإختبار يكون كالآتي:

- نرفض الفرضية  $H_0$  إذا كانت  $T^* > T_{tab}$ ، ومنه  $\beta_i$  يختلف عن الصفر.

- نرفض الفرضية  $H_1$  إذا كانت  $T^* < T_{tab}$ ، ومنه  $\beta_i$  يساوي الصفر.

2- إختبار فيشر (Fisher):<sup>2</sup>

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1: \exists \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

لاختبار جودة الانحدار للنموذج بصورة عامة نستخدم إحصائية فيشر:

$$F_c = \frac{R^2/k + 1}{1 - R^2/n - k - 1}$$

وبعد حساب  $F$  نقارنها مع  $F$  الجدولية عند درجتَي الحرية  $(k+1, n-k-1)$  فإذا كانت:

- نرفض الفرضية  $H_0$  إذا كانت  $F_c > F_{tab}$ ، ومنه  $\beta_i$  يختلف عن الصفر.

- نرفض الفرضية  $H_1$  إذا كانت  $F_c < F_{tab}$ ، ومنه  $\beta_i$  يساوي الصفر.

ورفض فرضية العدم، يؤكد أن معادلة التمثيل جيدة، وأن قيمة معامل التحديد المحصل عليها هي قيمة

موضوعية تختلف عن الصفر، وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية وجودة التمثيل.

3- إختبار درين واتسون (Durbin-Watson (DW):

يعتبر إختبار درين من أكثر الإختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من

وجود أو عدم ارتباط ذاتي للأخطاء من الرتبة الأولى، وهو عبارة عن النسبة بين مجموع مربع هذه الأخطاء،

ويعتمد هذا الإختبار على حساب مقياس  $d$  كالتالي:<sup>3</sup>

$$\begin{cases} H_0: P = 0 & \text{لايوجد ارتباط بين الأخطاء} \\ H_1: P \neq 0 & \text{يوجد ارتباط بين الأخطاء} \end{cases}$$

$$d^* = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n (e_t)^2} \approx 2(1 - P) \quad \text{حيث} \quad p \approx \frac{\sum_{t=2}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^n e_t}$$

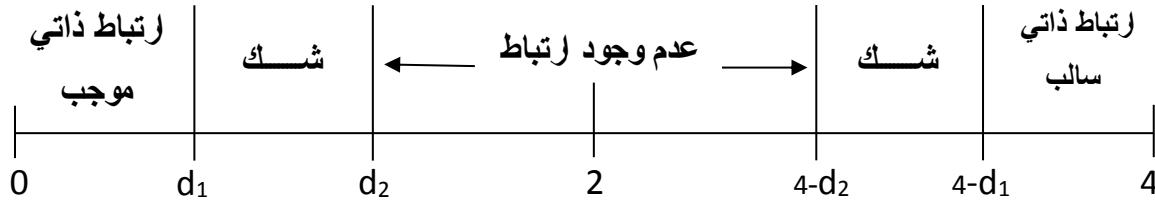
<sup>1</sup> Regis Bourbonnais, 2004, op cit, P 32.

<sup>2</sup> Regis Bourbonnais, Econometrie, 9<sup>ème</sup> Edition, DUNOD, Paris, 2015, P 78.

<sup>3</sup> وليد إسماعيل السيقو وآخرون، المرجع السابق، ص 151.



و بعد حساب  $d^*$  نقارنها مع القيمتين الجدولتين  $d_l$  التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و  $d_u$  التي تمثل الحد الأقصى، و ذلك حسب عدد الملاحظات  $n$  وعدد المتغيرات المستقلة عند مستوى الدلالة ( $\alpha=5\%$ )، و يتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط في النموذج التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:<sup>1</sup>



### المطلب الثاني: التحليل الوصفي للنموذج

تم تحديد مجموعة من المتغيرات التي سنحاول من خلالها دراسة طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات المعبرة عن الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي والمتغيرات المعبرة عن سوق العمل.

### الفرع الأول: تحديد نموذج الدراسة

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة والأجهزة المالية التي وضعتها الجزائر من أجل تمويل العمل الفلاحي والعملية التنموية الفلاحية (ميزانية التجهيز، القرض الفلاحي، صناديق الدعم)، ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والمتمثلة في كيفية تأثير تطبيق الدعم الفلاحي على سوق العمل، قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-01: السلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية

النموذج	رمز السلسلة	إسم السلسلة	مصدر السلسلة
المتغيرات التابعة (ألف نسمة/%)	EMP	العمالة الاجمالية	الديوان الوطني للإحصائيات
	EMPa	العمالة الفلاحية	الديوان الوطني للإحصائيات
	TCH	معدل البطالة	الديوان الوطني للإحصائيات
المتغيرات المستقلة (مليار دج)	DEPa	نفقات التجهيز الفلاحية	قوانين المالية
	STa	الدعم الفلاحي	وزارة الفلاحة
	CREa	القروض الفلاحية المدعمة	بنك البدر
	PIBa	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	بنك الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب

<sup>1</sup> Regis Bourbonnais, 2004, op cit, P 123.

من الجدول فإن المتغيرات المستقلة هي: نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية المدعمة من قبل الدولة، القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وسبب اختيار هذه المتغيرات يعود في الأساس للتأصيل النظري من جهة وللدراسات السابقة من جهة، لأنه من غير المنطقي أن نعبر عن التغيرات في سوق العمل بالدعم الفلاحي فقط (للإنتاج والمنتجين)، كما أن نفقات التجهيز تعتبر دعم كلي للقطاع الفلاحي باعتبارها استثمار عمومي ذو قيمة مضافة في الاقتصاد.

أما المتغيرات التابعة والتي تعبر لنا عن سوق العمل في الجزائر، فهي: العمالة الفلاحية، العمالة الكلية، والبطالة باعتبارها تمثل الخلل في سوق العمل.

ومنه وبناء على هذه المتغيرات يمكن كتابة النماذج كالتالي:

$$EMP = f(DEPa, STa, CREa, PIBa) \dots \dots \dots (1)$$

$$EMP\alpha = f(DEPa, STa, CREa, PIBa) \dots \dots \dots (2)$$

$$TCH = f(DEPa, STa, CREa, PIBa) \dots \dots \dots (3)$$

وبما أننا أخذنا المعطيات بالقيم الاسمية وللتقليص من حدة اختلاف تباين السلسلة (اللاتجانس)، يمكن التخفيف من حدته عن طريق إجراء التحويل اللوغاريتمي عليها، ومنه يصبح لدينا:

$$LEMP = f(LDEPa, LSTa, LCREa, LPIBa) \dots \dots \dots (4)$$

$$LEMP\alpha = f(LDEPa, LSTa, LCREa, LPIBa) \dots \dots \dots (5)$$

$$LTCH = f(LDEPa, LSTa, LCREa, LPIBa) \dots \dots \dots (6)$$

وهي النماذج التي سنعتمد عليها في دراستنا القياسية.

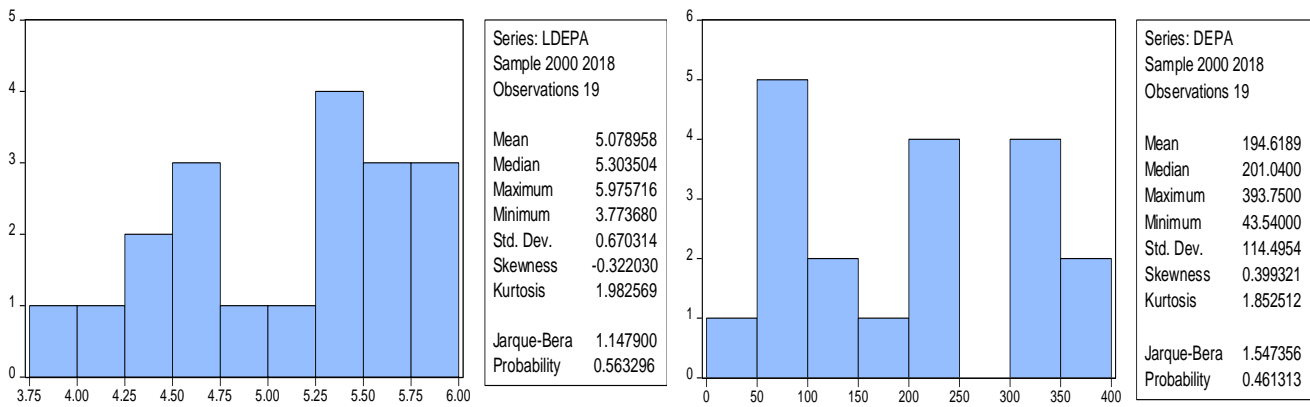
#### الفرع الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات

كما أسلفنا سابقا، فلقد تم تحديد 07 متغيرات للدراسة القياسية، وفيما يلي التحليل الوصفي لهذه المتغيرات:

#### أولا- متغيرة نفقات التجهيز الفلاحية $DEPa, LDEPa$

وهي عبارة عن أداة من أدوات السياسة المالية، وتشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة على القطاع الفلاحي، ويعبر عنها أيضا بالاستثمار العمومي، كما تعتبرها بعض الدول كدول OCDE دعم كلي للقطاع الفلاحي بغض النظر عن علاقتها بالإنتاج والمنتجين، والشكل أدناه يوضح لنا الإحصائيات الوصفية للسلسلة  $DEPa$  في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 19 مشاهدة (2000-2018):

الشكل رقم 02-03: الإحصائيات الوصفية للمتغيرين DEPa, LDEPa



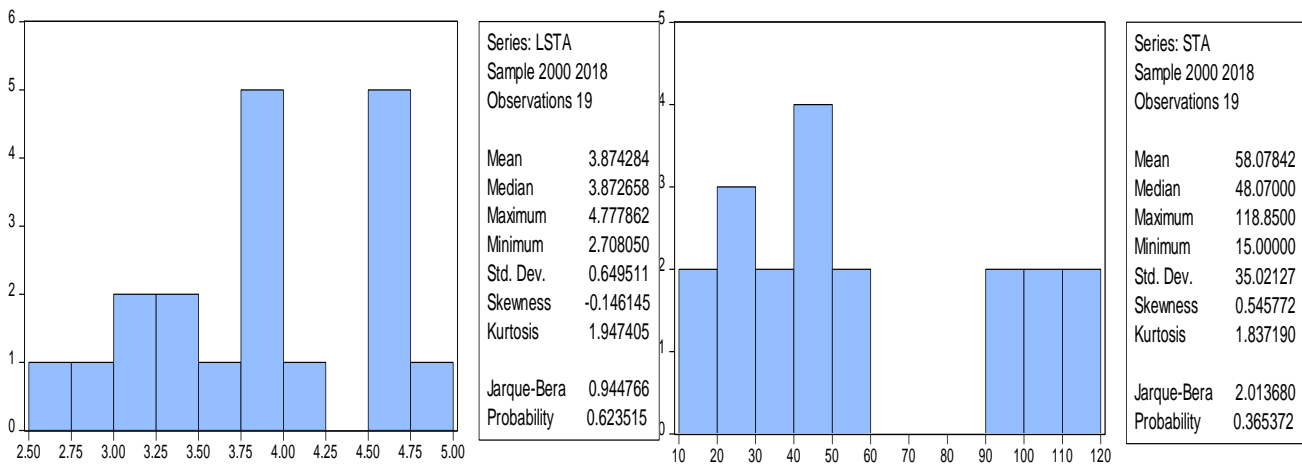
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

من الشكل نلاحظ أن أعلى قيمة لـ DEPa كانت 393.75 مليار دج سنة 2009، وأقل قيمة 43.54 مليار دج سنة 2000، ومتوسط السلسلة كان 194.61 مليار دج وانحراف معياري قدره 114.5 مليار دج، وهي قيمة مرتفعة جدا تعكس نوعا من اللاتجانس لدى السلسلة DEPa، والذي تم التخفيف من حدته باستخدامنا للسلسلة اللوغاريتمية LDEPa، لتصبح أكثر تجانس بانحراف معياري 0.67، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي لأن احتمال الإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05.

### ثانيا-متغيرة الدعم الفلاحي $STa$ , $LSTa$

وهو الدعم المقدم من قبل الدولة في شكل مساعدات مالية عبر مجموعة من الصناديق لدعم الإنتاج والمنتجين، وله تأثير جد إيجابي خاصة على الإنتاج أما على العمالة فيؤثر أكثر على العمالة الفلاحية وقد لا يكون له تأثير على المستوى الكلي حسب دراسة (Z.Kristkova, Andrea.H (2011)، والشكل أدناه يوضح لنا الإحصائيات الوصفية للسلسلة  $STa$  في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 19 مشاهدة (2018-2000):

الشكل رقم 03-03: الإحصائيات الوصفية للمتغيرين  $STa$ ,  $LSTa$



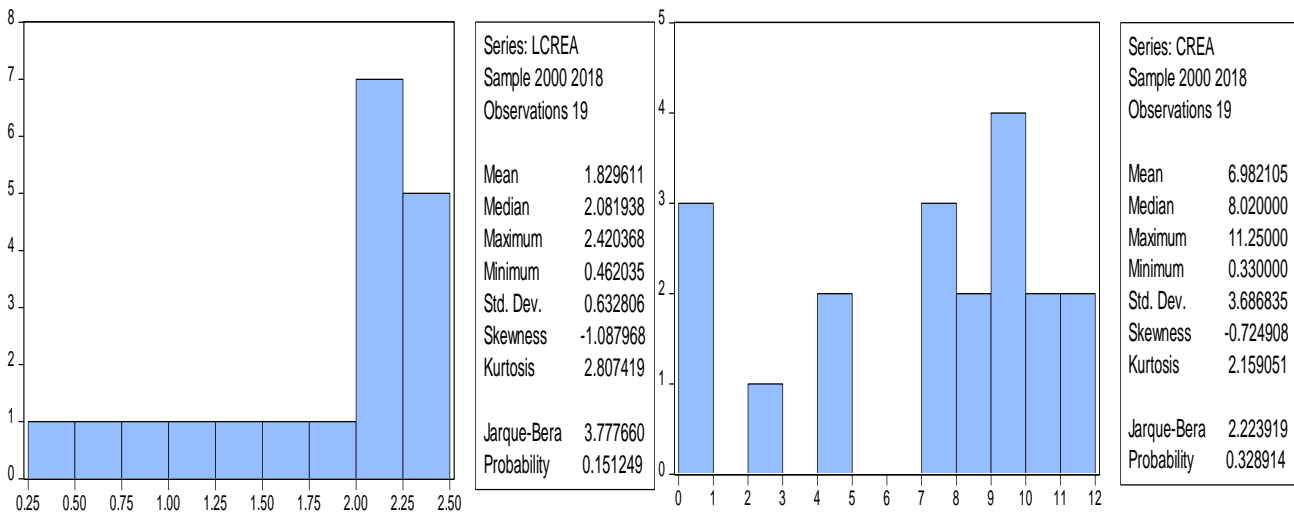
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

من الشكل نلاحظ أن أعلى قيمة لـ STa كانت 118.85 مليار، وأقل قيمة 58.08 مليار دج، والانحراف المعياري للقيم حول متوسطها الحسابي قدره 35.02 لدى السلسلة STa، و 0.65 للسلسلة اللوغاريتمية LSTa، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي بسبب المعنوية الإحصائية المرتفعة لـ (J.B).

### ثالثا- متغيرة القروض الفلاحية *CREa, LCREa*

ابتداء من سنة 2009 اعتمدت الجزائر سياسة ائتمانية جديدة هدفها تسهيل وصول الفلاح إلى موارد مالية كافية لتمويل استثماراته بهدف زيادة الإنتاج، الشيء الذي يؤدي إلى توظيف عمالة جديدة من أجل تغطية هذه الاستثمارات، وكانت السياسة الائتمانية مبنية على قروض فلاحية بدون فوائد (تدفعها الخزينة العمومية) وفي شكل إعفاءات جبائية، والشكل أدناه يوضح لنا الإحصائيات الوصفية للسلسلة *CREa* في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 19 مشاهدة (2000-2018):

الشكل رقم 03-04: الإحصائيات الوصفية للمتغيرين *CREa, LCREa*



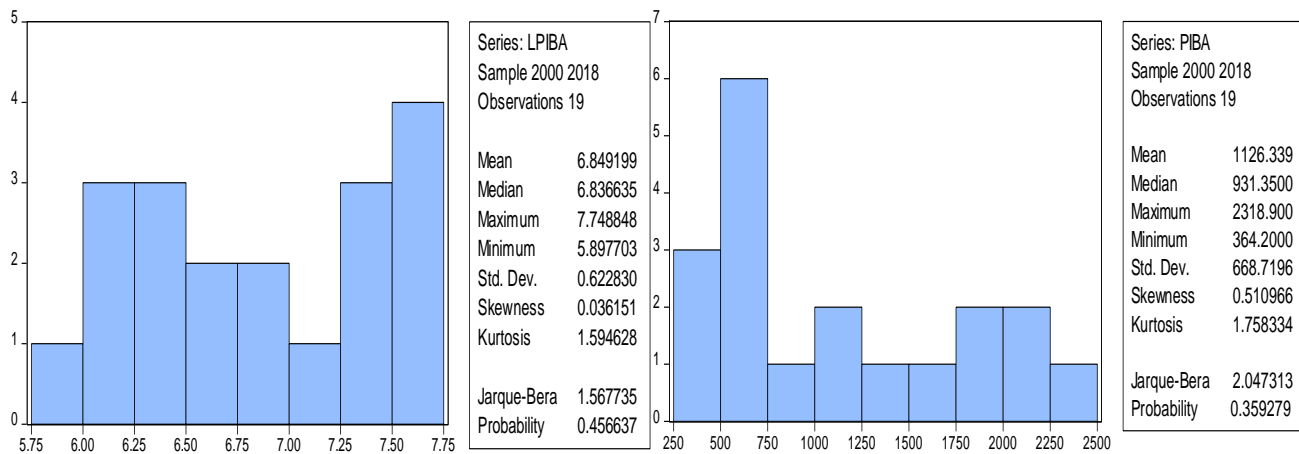
المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 10** بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

من الشكل نلاحظ أن أعلى قيمة لـ *CREa* كانت 11.25 مليار، وأقل قيمة 0.33 مليار دج، والانحراف المعياري للقيم حول متوسطها الحسابي قدره 3.6 لدى السلسلة *CREa*، و 0.63 للسلسلة اللوغاريتمية *LCREa*، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي بسبب المعنوية الإحصائية المرتفعة لـ (J.B).

### رابعا- متغيرة القيمة المضافة *PIBa, LPIBa*

أو ما يعرف بقيمة الناتج الفلاحي والذي يتأثر بالدعم المقدم للقطاع من قبل الدولة وقد يكون له آثار إيجابية على العمالة ككل وفق النظرية الاقتصادية، كما أنه قد يؤثر سلبا على العمالة الفلاحية بسبب انتاجيته المنخفضة والتي تجعل الافراد يتوجهون للعمل في القطاعات الأخرى، والشكل أدناه يوضح لنا الإحصائيات الوصفية للسلسلة *PIBa* في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 19 مشاهدة (2000-2018):

الشكل رقم 03-05: الإحصائيات الوصفية للمتغيرين PIBa, LPIBa



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

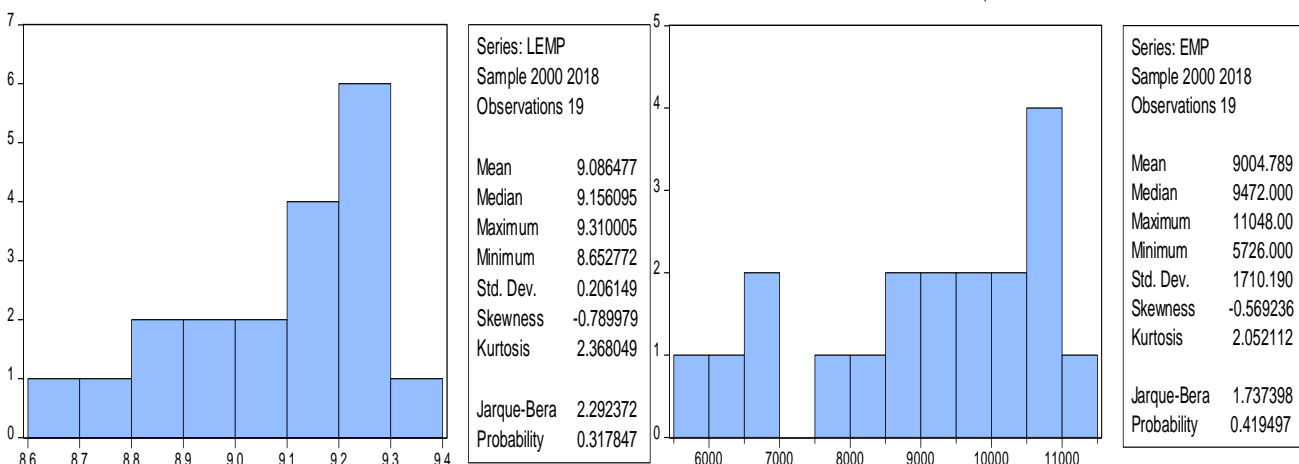
من الشكل نلاحظ أن أعلى قيمة ل PIBa كانت 2318.9 مليار، وأقل قيمة 364.20 مليار دج، والانحراف المعياري للقيم حول متوسطها الحسابي قدره 668.72 لدى PIBa، و 0.62 للسلسلة اللوغاريتمية LPIBa، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي بسبب المعنوية الإحصائية المرتفعة ل (J.B).

➔ هذا فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، وفيما يلي الدراسة الإحصائية للمتغيرات التابعة:

#### خامسا-متغيرة العمالة الكلية EMP, LEMP

هم مجموعة الأفراد الذين يشتغلون مقابل عائد مادي وهم جزء كبير من القوة العاملة، ونظريا تتأثر العمالة بمجموعة من المحددات، ويعتبر الانفاق العام أكبر محدد محفز للعمالة، والشكل أدناه يوضح لنا الإحصائيات الوصفية للسلسلة EMP في شكلها العادي واللوغاريتمي ل 19 مشاهدة (2000-2018):

الشكل رقم 03-06: الإحصائيات الوصفية للمتغيرين EMP, LEMP



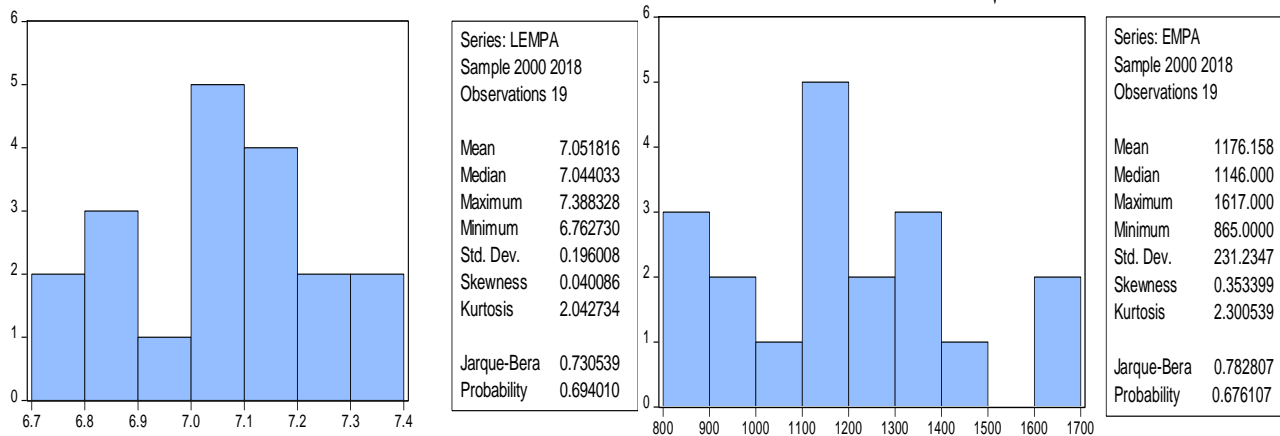
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10 بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

من الشكل نلاحظ أن أعلى قيمة ل EMP كانت 11048 ألف عامل، وأقل قيمة 5726 ألف عامل، والانحراف المعياري للقيم حول متوسطها الحسابي قدره 1710.19 لدى EMP، و 0.21 للسلسلة اللوغاريتمية LEMP، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي بسبب المعنوية الإحصائية المرتفعة ل (J.B).

سادسا-متغيرة العمالة الفلاحية *EMPa, LEMPa*

مجموعة الافراد العاملين في القطاع الفلاحي، وهي جزء من العمالة الكلية وتتأثر لمحددات العمالة الكلية، لكنها تتأثر أكثر للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي، وكما رأينا في الدراسات السابقة فهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر عليها، واخترنا أربعة منها تتعلق في مجملها بالدعم والتمويل لنبقى في سياق إشكالتنا، والشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة *EMPa* في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 19 مشاهدة (2000-2018):

الشكل رقم 03-07: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *EMPa, LEMPa*



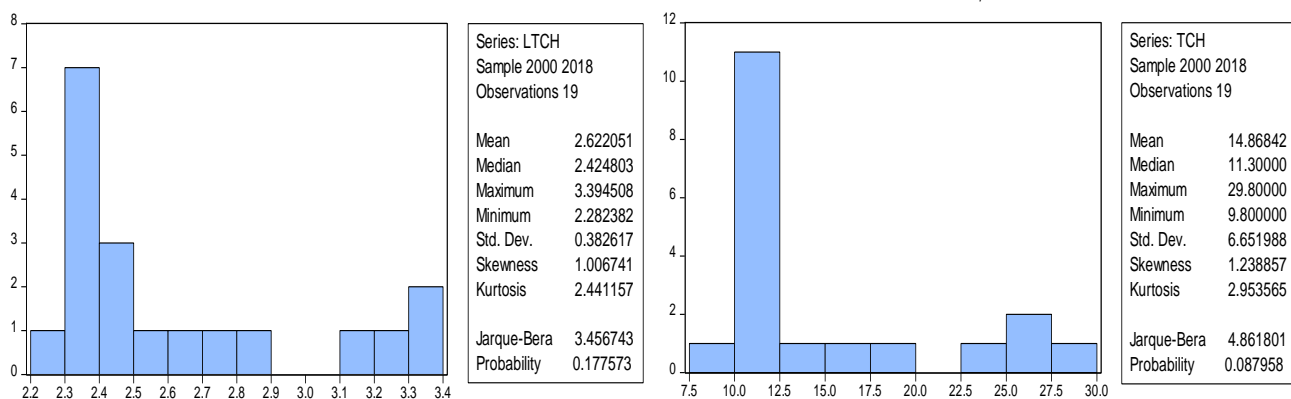
المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10* بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

من الشكل نلاحظ أن أعلى قيمة لـ *EMPa* كانت 1617 ألف عامل، وأقل قيمة 1146 ألف عامل، والانحراف المعياري للقيم حول متوسطها الحسابي قدره 231.23 لدى *EMPa*، و 0.20 للسلسلة اللوغاريتمية *LEMpa*، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي بسبب المعنوية الإحصائية المرتفعة لـ (J.B).

سابعا-متغيرة معدل البطالة *TCH, LTCH*

تعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتعتبر عن نسبة الأفراد العاطلين إلى إجمالي القوة العاملة، وهي أيضا لها العديد من المحددات التي تؤثر فيها، والشكل أدناه يوضح لنا الاحصائيات الوصفية للسلسلة *TCH* في شكلها العادي واللوغاريتمي لـ 19 مشاهدة (2000-2018):

الشكل رقم 03-08: الاحصائيات الوصفية للمتغيرين *TCH, LTCH*



المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10* بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

من الشكل نلاحظ أن أعلى قيمة لـ TCH كانت 29.8%، وأقل قيمة 11.3%، والانحراف المعياري للقيم حول متوسطها الحسابي قدره 6.65 لدى TCH، و 0.38 للسلسلة اللوغاريتمية LTCH، كما أن السلسلة تخضع للتوزيع الطبيعي بسبب المعنوية الإحصائية المرتفعة لـ (J.B).

✚ نستنتج من هذا التحليل الوصفي للمتغيرات ومن أجل التخلص من مشكلة عدم التجانس ووحدة القياس وضغوطات الاتجاه العام، سنستخدم المعطيات في شكلها اللوغاريتمي الذي يجعلها أكثر تجانسا وملائمة للتحليل، والنماذج تكون كما في المعادلات (4،5،6) المدرجة سابقا.

### المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير، والهدف من دراسة استقرارية السلسلة الزمنية هو الحكم على منطقية العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث نقول عن سلاسل زمنية أنها مستقرة لو كان الوسط الحسابي ثابت والتباين ليس له علاقة بالزمن.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية

هناك العديد من الاختبارات التي تساعد على دراسة استقرارية السلسلة والتي من أهمها اختبار ديكي وفولر المطور (1981)

### أولاً-تقديم اختبار ديكي وفولر المطور: ADF

إختبار ديكي وفولر المطور أو المتزايد، حيث قام الباحثان ديكي وفولر بتطوير إختبار هما ليأخذ في حسابات عدم ترابط الأخطاء، ويركز إختبار (ADF) على الفرضية البديلة:  $|\Phi_1| < 1$  ويستخدم طريقة مربعات الصغرى العادية (MCO) في تقدير النماذج التالية:<sup>2</sup>

$$\left\{ \begin{array}{l} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \end{array} \right.$$

حيث:  $\lambda = \Phi - 1$  (درجة التأخير).

$\varepsilon_t$ : تشويش أبيض (متوسط معدوم، تباين  $\theta^2$ ) ويتم إختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \Phi - 1 = 0$$

$$H_1: \Phi - 1 < 0$$

<sup>1</sup> محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي. دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 196.

<sup>2</sup> Regis Bourbonnais, 2015, op cit, P 250.

وقد تم حساب قيمة المقدرة  $(\Phi_1)$  من طرف ديكي وفولر واستخرجا جدولاً للقيم الحرجة  $(\Phi_1 - 1)$  بحيث يتم مقارنتها مع  $(T)$  المحسوبة انطلاقاً من المعادلة التالية:

$$T_{cal} = \frac{\hat{\Phi}_1 - 1}{\hat{\delta}\hat{\Phi}_1}$$

- فإذا كانت  $|T|_{cal} \geq |T|_{tab}$  نرفض فرضية العدم  $\lambda = 0$  أو  $\phi = 1$  ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة (لا يوجد جذر أحادي).

- أما إذا كانت  $|T|_{cal} < |T|_{tab}$  فهذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

ويمكن تحديد قيمة  $(\lambda)$  عن طريق معيار (Akaike) أو معيار (Schwarz) حيث:

$$Akaile(\lambda) = n \log(\hat{\sigma}_{\epsilon_t}^2) + 2(3 + \lambda)$$

$$Schwarz(\lambda) = n \log(\hat{\sigma}_{\epsilon_t}^2) + 2(3 + \lambda) \log n$$

بحيث  $\hat{\sigma}_{\epsilon_t}^2$ : تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير،  $n$ : عدد المشاهدات.

ثانياً- اختبار فيليب بيرون (1988): Phillips-Perron<sup>1</sup>

يرمز له بالرمز PP من النقائص التي ظهرت في اختبار ADF هي مشكلة عدم ثبات التباين للحد العشوائي وهذا ما أدى إلى ظهور اختبار PP سنة 1988 والذي يعالج هذه المشكلة وتتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي:

- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاث لـ DF وذلك من أجل تقدير البواقي  $e_t$ ؛
- تقدير التباين في المدى القصير  $\sigma^2 = \frac{1}{n} \sum_{d=1}^n e_t^2$ ؛
- تقدير التباين في المدى الطويل.

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^i (1 - \frac{i}{t+1}) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

ومن أجل تقدير هذا التباين في المدى الطويل من المهم تحديد رقم التأخر  $L$  ويساوي بالتقريب:

$$L = 4 \left( \frac{n}{100} \right)^{2/9}$$

بحيث  $n$  تمثل عدد المشاهدات.

$$PP: t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}} / k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$$

حساب الإحصائية:

وتقارن هذه الإحصائية مع القيمة الجدولية من جدول Mackinnon المعروف بـ Réponse Surface Analyses.

<sup>1</sup> Regis Bourbonnais, 2015, op cit, P 250.



ثالثا- اختبار (1992): KPSS<sup>1</sup>

قدم هذا الاختبار Philips و Schmidt و Shin عام 1992، يأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها تباين البواقي غير ثابت عبر الزمن وكذلك في حالة تواجد أكثر من جذر وحدوي، ويرتكز على استعمال مضاعف لاغرونج بعدما يتم تقدير النموذج (1) و (2)، ونقوم بحساب المجموع الجزئي للبواقي باستعمال الصيغة  $S_t = \sum_{i=1}^t e_t$  ثم نقوم بتقدير التباين في المدى الطويل بنفس الصيغة المعطاة في اختبار PP كما يلي:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{t=1}^i \left(1 - \frac{i}{t+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

وتكون إحصائية معامل لاغرونج كما يلي:

$$LM = \frac{1}{S_t^2} \frac{\sum_{t=1}^n S_t^2}{n^2}$$

فإذا كانت إحصائية LM أكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية  $H_0$ ، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

سبق الإشارة إلى ما تكتسبه خاصية الاستقرارية من أهمية بالغة وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مزيفة، لذا سنستخدم اختبار PP الذي تستخدمه أغلب الدراسات الحديثة، في دراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

- الفرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛
  - الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.
- ومن الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا الاختبار (أنظر الملاحق 4-10):

<sup>1</sup> Regis Bourbonnais, 2015, op cit, P 251.

الجدول رقم 03-02: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

الفرق الأول			المستوى			القرار (الرتبة)	السلسلة الزمنية
بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون ثابت واتجاه	ثابت واتجاه	ثابت فقط		
-3.60 (0.00)	-17.47 (0.00)	-5.18 (0.00)	-3.59 (0.99)	-1.71 (0.70)	-6.64 (0.00)	I(1)	LEMP
-7.04 (0.00)	-6.42 (0.00)	-6.79 (0.00)	-0.38 (0.78)	-4.29 (0.01)	-2.49 (0.13)	I(1)	LEMPa
-3.43 (0.00)	-5.60 (0.00)	-4.01 (0.01)	-2.41 (0.02)	-1.13 (0.89)	-2.33 (0.17)	I(1)	LTCH
-3.33 (0.002)	-4.72 (0.008)	-3.40 (0.02)	-0.77 (0.87)	-1.45 (0.80)	-2.16 (0.22)	I(1)	LDEPa
-3.54 (0.001)	-3.43 (0.08)	-3.59 (0.02)	-0.97 (0.90)	-2.04 (0.54)	-1.70 (0.41)	I(1)	LSTa
-4.20 (0.00)	-8.58 (0.00)	-4.46 (0.00)	-0.07 (0.64)	-1.14 (0.89)	-3.70 (0.01)	I(1)	LCREa
-1.98 (0.04)	-3.81 (0.04)	-3.94 (0.008)	-5.08 (1.00)	-1.64 (0.73)	-0.94 (0.75)	I(1)	LPIBa

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول أن:

- المتغيرة LEMP مستقرة عند الفرق الأول؛
- المتغيرة LEMPa مستقرة عند الفرق الأول؛
- المتغيرة LTCH مستقرة عند الفرق الأول؛
- المتغيرة LDEPa مستقرة عند الفرق الأول؛
- المتغيرة LSTa مستقرة عند الفرق الأول؛
- المتغيرة LCREa مستقرة عند الفرق الأول؛
- المتغيرة LPIBa مستقرة عند الفرق الأول.

ومنه فالمتغيرات (LEMP, LEMPa, LTCH, LCREa) مستقرة عند المستوى وبالتالي فهي

متكاملة من الدرجة I(0)، والمتغيرات (LDEPa, LSTa, LPIBa) مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي

فهي متكاملة من الدرجة I(1).

المبحث الثالث: قياس أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

بعد عملية تقدير معلمات النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بمجموعة من المعايير الإحصائية والاقتصادية، والهدف هو تحديد أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل من خلال ثلاثة نماذج تفسيرية للعمالة الفلاحية والعمالة الكلية والبطالة.

المطلب الأول: أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على العمالة الفلاحية

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة بين دعم الدولة للقطاع الفلاحي والعمالة الفلاحية خلال الفترة 2000-2018.

أولا-بناء النموذج

تحديد أثر الدعم الفلاحي على العمالة الفلاحية سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر العمالة الفلاحية بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية، والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، ولتقليل حالة اللاتجانس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

$$LEMPa = b_0 + b_1 * LDEPa + b_2 * LSTa + b_3 * LCREa + b_4 * LPIBa + \mu \dots (1)$$

حيث:

LEMPa: لوغاريتم اجمالي العمالة الفلاحية (المتغير التابع)؛

LDEPa: لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحية؛

LSTa: لوغاريتم الدعم الفلاحي؛

LCREa: لوغاريتم القروض الفلاحية؛

LPIBa؛ لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي؛

b<sub>0-4</sub>: تعبر عن معلمات المتغيرات المستقلة؛

μ: متغير عشوائي يعبر عن تأثيرات العوامل خارج النموذج.

ولتقدير معلمات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج

EvIEWS 10، ظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 03-03: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الفلاحية 01

Dependent Variable: LEMPA Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 14:35 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.569376	0.557743	17.15732	0.0000
LDEPA	0.045655	0.090686	0.503441	0.6225
LSTA	0.255567	0.093747	2.726128	0.0164
LCREA	0.124441	0.054116	2.299538	0.0374
LPIBA	-0.575184	0.130919	-4.393428	0.0006
R-squared	0.649744	Mean dependent var	7.051816	
Adjusted R-squared	0.549670	S.D. dependent var	0.196008	
S.E. of regression	0.131534	Akaike info criterion	-0.998169	
Sum squared resid	0.242217	Schwarz criterion	-0.749632	
Log likelihood	14.48260	Hannan-Quinn criter.	-0.956106	
F-statistic	6.492679	Durbin-Watson stat	1.706377	
Prob(F-statistic)	0.003588			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{LEMpa} = 9.57 + 0.045 * LDEPa + 0.25 * LSTa + 0.12 * LCREa - 0.57 * LPIBa$$

T<sub>c</sub> (17.15) (0.50) (2.72) (2.29) (4.39)

AR<sup>2</sup> = 0.55 F = 6.49 DW = 1.70 n = 19 α = 0.0035

حيث  $\widehat{LEMpa}$  القيمة المقدرة للوغاريتم العمالة الفلاحية.

ثانيا- الدراسة الاقتصادية للنموذج 01

- من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى تأثير المتغيرات المفسرة على العمالة الفلاحية:
- تدل القيمة (9.57) على قيمة الثابت، وهي القيمة التي يمكن أن تأخذها العمالة الفلاحية عند حذف المتغيرات المفسرة؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغيرة LDEPa على وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز الفلاحية والعمالة الفلاحية، لكن  $b_1$  غير معنوية، أي أن LDEPa ليس لها تأثير معنوي على العمالة الفلاحية، وهو ما يتوافق مع بعض النظريات الاقتصادية، لأن مخصصات نفقات التجهيز الفلاحية وخاصة في الدول النامية تستغل في غير محلها؛ او انها تذهب في شكل استثمارات في العتاد وليس في توظيف العمال.
- تدل الإشارة الموجبة للمتغيرة LSTa على وجود علاقة طردية بين الدعم الفلاحي والعمالة الفلاحية، حيث إذا تغيرت LSTa بوحدة واحدة زاد حجم العمالة بـ 0.25 وحدة، أي أن  $b_2$  ذو معنوية اقتصادية؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغيرة LCREa على وجود علاقة طردية بين القرض الفلاحي والعمالة الفلاحية، حيث إذا تغيرت LCREa بوحدة واحدة زاد حجم العمالة بـ 0.12 وحدة، أي أن  $b_3$  ذو معنوية اقتصادية؛

- تدل الإشارة السالبة للمتغيرة LPIBa على وجود علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والعمالة الفلاحية، حيث إذا تغيرت LPIBa بوحدة واحدة انخفضت العمالة بـ 0.57 وحدة، وهو ما فسرتة دراسة (Bozhidar I, Emilia S (2017)، التي خلصت إلى أن الناتج الفلاحي قد يكون له أثر سلبي على العمالة الفلاحية خاصة إذا كان معدل نمو الناتج الفلاحي أكبر من معدل نمو العمالة الفلاحية، وهو ما يحدث حقا في حالة الجزائر.

ومنه نستنتج من خلال الدراسة الاقتصادية أنه يوجد على الأقل متغير يؤثر على العمالة الفلاحية في الجزائر وفق النموذج السابق، وأن متغيرة النفقات الفلاحية ليس لها معنوية إحصائية، لذا نقوم بحذف هذه المتغيرة، فنحصل على النموذج التالي:

$$LEMPa = b_0 + b_1 * LSTa + b_2 * LCREa + b_3 * LPIBa + \mu \dots (2)$$

ظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 03-04: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الفلاحية 02

Dependent Variable: LEMPA Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 15:17 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.650239	0.520654	18.53486	0.0000
LSTA	0.228075	0.074280	3.070483	0.0078
LCREA	0.138223	0.045505	3.037559	0.0083
LPIBA	-0.540817	0.108898	-4.966260	0.0002
R-squared	0.643403	Mean dependent var	7.051816	
Adjusted R-squared	0.572083	S.D. dependent var	0.196008	
S.E. of regression	0.128219	Akaike info criterion	-1.085490	
Sum squared resid	0.246602	Schwarz criterion	-0.886661	
Log likelihood	14.31216	Hannan-Quinn criter.	-1.051840	
F-statistic	9.021416	Durbin-Watson stat	1.629357	
Prob(F-statistic)	0.001175			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{LEMPa} = 9.65 + 0.23 * LSTa + 0.14 * LCREa - 0.54 * LPIBa$$

$$T_c \quad (18.53) \quad (3.07) \quad (3.04) \quad (4.96)$$

$$AR^2 = 0.57 \quad F = 9.02 \quad DW = 1.70 \quad n = 19 \quad \alpha = 0.0011$$

حيث  $\widehat{LEMPa}$  القيمة المقدرة للوغاريتم العمالة الفلاحية.

ثالثا- الدراسة الاقتصادية للنموذج 02

من خلال إشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل من الدعم والقروض الفلاحية لها علاقة طردية مع العمالة الفلاحية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بينما هناك علاقة عكسية بين الإنتاج الفلاحي والعمالة

الفلاحية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حالة ما إذا كان معدل نمو الإنتاج الفلاحي أكبر من معدل نمو العمالة الفلاحية، وهو شرط محقق في الجزائر، كما نشير إلى أن معاملات النموذج كلها معنوية، ما يؤكد على أن المتغيرات المفسرة تؤثر حقا على العمالة الفلاحية.

#### رابعا- الدراسة الاحصائية للنموذج 02

- معامل التحديد:  $R^2=0.57$  والتي تدل على أن 57.20% من التغيرات الحاصلة في العمالة الفلاحية سببها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئيا.

#### 1- اختبار المعنوية

##### أ- اختبار معنوية المعالم

- اختبار ستودنت **T test**: من خلال الجدول رقم 03-04 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعاملات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية  $T_{tab(17,0.05)} = 2.11$  ( $T_{tab} < T_c$ )، حيث أن  $n=19$  ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمعاملات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات واستحداث مناصب عمل فلاحية

##### ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

- اختبار فيشر **F test**: والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية  $\alpha_1=k, \alpha_2=n-k-1$ ، حيث  $k=3$  و  $n=19$ ، وبالتالي:

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ( $F_{tab}=3.11 < F_c=09.02$ )، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

#### 2- تشخيص النموذج

##### أ- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

لدينا قيمة  $d_{cal}^*=1.62$  وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين  $d_1^*=0.97 - d_2^*=1.68$  عند  $k'=3$  و  $n=19$  فهي تقع في المجال  $[d_1^* - d_2^*]$  أي  $[0.97 - 1.68]$ ، أي مجال وجود شك لارتباط ذاتي بين الأخطاء، وللتخلص من الشك والتأكد عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-) (godfrey correlation LM test)، حيث:

الجدول رقم 03-05: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:					Date: 01/23/19 Time: 16:17					
F-statistic	0.008950	Prob. F(2,13)	0.9911		Sample: 2000 2018					
Obs*R-squared	0.026124	Prob. Chi-Square(2)	0.9870		Included observations: 19					
Test Equation:					Autocorrelation Partial Correlation AC PAC Q-Stat Prob					
Dependent Variable: RESID										
Method: Least Squares										
Date: 01/23/19 Time: 16:18										
Sample: 2000 2018										
Included observations: 19										
Presample missing value lagged residuals set to zero.										
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.						
C	-0.021085	0.705329	-0.029894	0.9766	1	0.060	0.060	0.0804	0.777	
LSTA	-0.000333	0.080617	-0.004130	0.9968	2	0.018	0.014	0.0880	0.957	
LCREA	-0.001608	0.062906	-0.025562	0.9800	3	0.107	0.105	0.3717	0.946	
LPIBA	0.003707	0.135157	0.027426	0.9785	4	-0.051	-0.065	0.4422	0.979	
RESID(-1)	0.040853	0.310921	0.131392	0.8975	5	0.008	0.013	0.4441	0.994	
RESID(-2)	0.006788	0.446887	0.015190	0.9881	6	-0.104	-0.118	0.7765	0.993	
R-squared	0.001375	Mean dependent var	1.05E-15		7	-0.198	-0.177	2.0762	0.956	
Adjusted R-squared	-0.382712	S.D. dependent var	0.117047		8	-0.026	-0.010	2.1014	0.978	
S.E. of regression	0.137635	Akaike info criterion	-0.876340		9	-0.005	0.026	2.1024	0.990	
Sum squared resid	0.246263	Schwarz criterion	-0.578096		10	-0.199	-0.180	3.8518	0.954	
Log likelihood	14.32523	Hannan-Quinn criter.	-0.825865		11	-0.231	-0.248	6.5141	0.837	
F-statistic	0.003580	Durbin-Watson stat	1.705255		12	-0.129	-0.145	7.4584	0.826	
Prob(F-statistic)	0.999997									

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-PAC) لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي، وهو نفس الشيء بالنسبة لاختبار Breusch-godfrey correlation LM، فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

ب- اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-06: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.743740	Prob. F(3,15)	0.2010	
Obs*R-squared	4.912861	Prob. Chi-Square(3)	0.1783	
Scaled explained SS	2.228083	Prob. Chi-Square(3)	0.5264	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 01/23/19 Time: 16:52				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.112527	0.061614	-1.826323	0.0878
LSTA	-0.008390	0.008790	-0.954413	0.3550
LCREA	-0.011872	0.005385	-2.204697	0.0435
LPIBA	0.025855	0.012887	2.006302	0.0632
R-squared	0.258572	Mean dependent var	0.012979	
Adjusted R-squared	0.110286	S.D. dependent var	0.016086	
S.E. of regression	0.015173	Akaike info criterion	-5.353877	
Sum squared resid	0.003453	Schwarz criterion	-5.155048	
Log likelihood	54.86183	Hannan-Quinn criter.	-5.320227	
F-statistic	1.743740	Durbin-Watson stat	2.176642	
Prob(F-statistic)	0.201026			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية

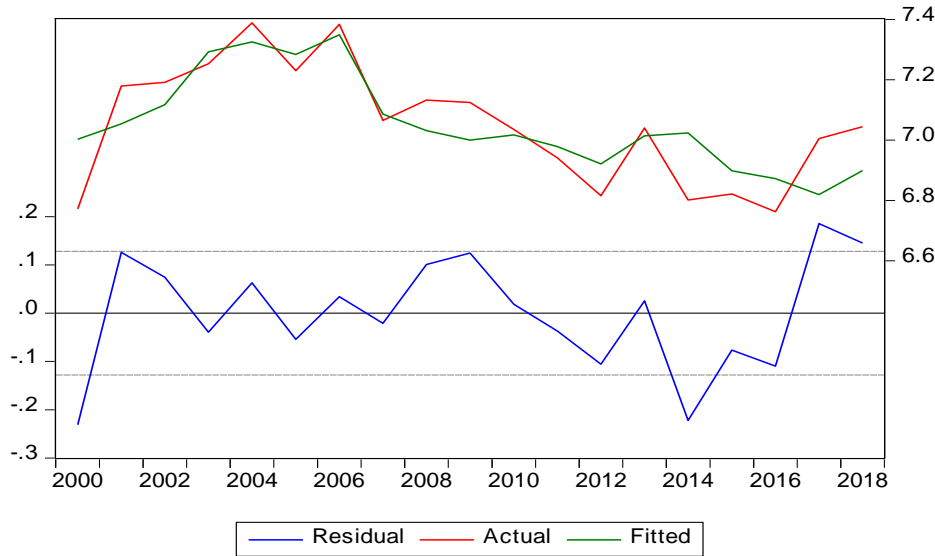
الصفريية بعدم ثبات التباين.

### 3- جودة واستقرارية النموذج

#### أ- جودة النموذج

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-09: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



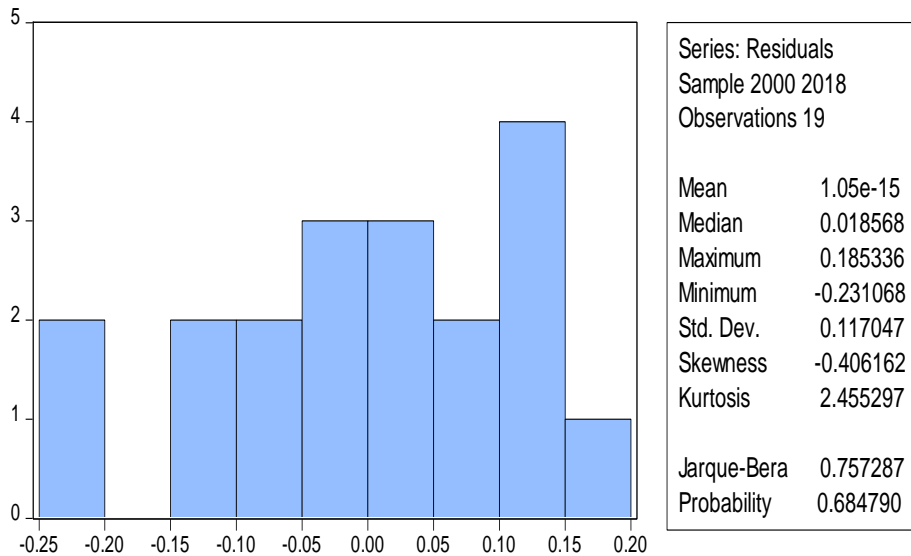
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا

يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، واستعماله للتنبؤ.

ب- التوزيع الطبيعي: من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

الشكل رقم 03-10: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

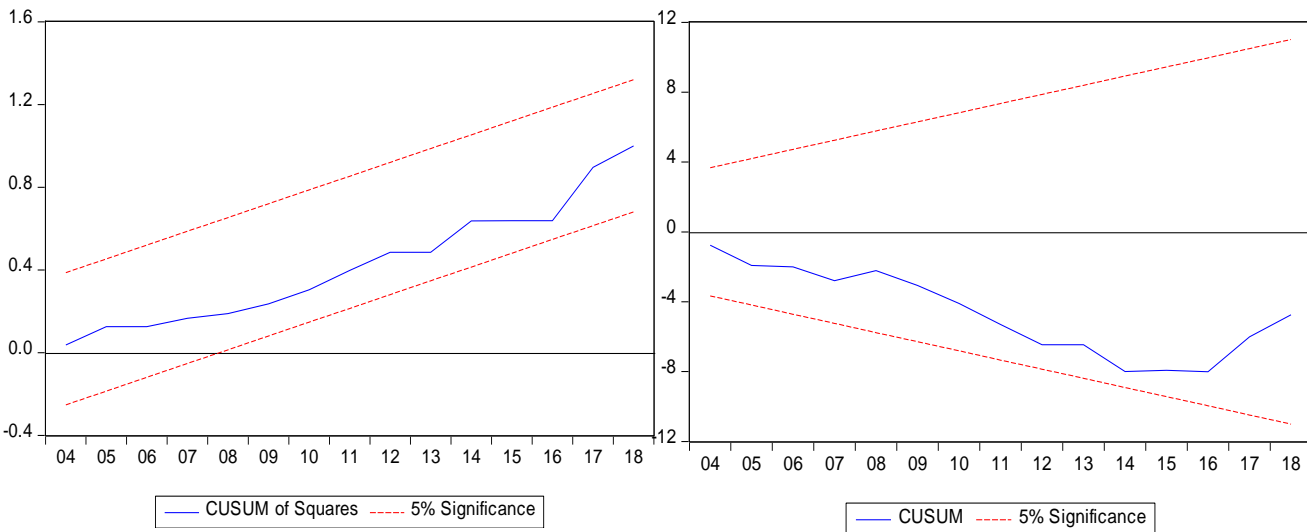


للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجدنا أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ( $\alpha > 0.05$ ) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=0.4$  اقل من  $\chi^2=5.7$ ، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

### ج- اختبار الاستقرار

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات التالية: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-11: نتائج اختبار استقرارية النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

### المطلب الثاني: أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على العمالة الكلية

سنحاول من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة بين دعم الدولة للقطاع الفلاحي والعمالة الكلية خلال الفترة 2000-2018.

### أولاً-بناء النموذج

تحديد أثر الدعم الفلاحي على العمالة الكلية سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر العمالة الكلية بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية، والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، ولتقليل حالة اللاتجانس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

$$LEMP = b_0 + b_1 * LDEPa + b_2 * LSTa + b_3 * LCREa + b_4 * LPIBa + \mu \dots (3)$$

حيث: LEMP : لوغاريتم إجمالي العمالة الكلية (المتغير التابع)؛

ولتقدير معالم النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج

**Eviews 10**، ظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 03-07: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الكلية 03

Dependent Variable: LEMP Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 18:00 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.498643	0.196722	38.11790	0.0000
LDEPA	0.056347	0.031986	1.761608	0.0999
LSTA	0.026849	0.033066	0.812003	0.4304
LCREA	0.065674	0.019087	3.440747	0.0040
LPIBA	0.159448	0.046177	3.453009	0.0039
R-squared	0.960608	Mean dependent var		9.086477
Adjusted R-squared	0.949353	S.D. dependent var		0.206149
S.E. of regression	0.046394	Akaike info criterion		-3.082379
Sum squared resid	0.030133	Schwarz criterion		-2.833842
Log likelihood	34.28260	Hannan-Quinn criter.		-3.040316
F-statistic	85.35043	Durbin-Watson stat		2.408647
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وعلية تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{LEMP} = 7.26 + 0.05 * LDEPa + 0.03 * LSTa + 0.06 * LCREa + 0.16 * LPIBa$$

T<sub>c</sub> (38.12) (1.76) (0.81) (3.44) (3.45)

AR<sup>2</sup> = 0.94 F = 85.35 DW = 2.04 n = 19 α = 0.0000

حيث  $\widehat{LEMP}$  القيمة المقدرة للوغاريتم العمالة الكلية.

ثانيا- الدراسة الاقتصادية للنموذج 03

من خلال إشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة طردية مع العمالة الكلية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لكن معنوية معلمة الدعم الفلاحي والنفقات الفلاحية ليست معنوية، أي أنه لا يمكن تفسير التغيرات الحاصلة في العمالة الكلية من خلال متغيرة الدعم الفلاحي، ويرجع السبب في الأساس لأن الدعم الفلاحي في الجزائر موجه مباشرة للفلاحين والإنتاج، ما يعني أن تأثيره غير مباشر على العمالة الكلية، خاصة وأن نسبة العمالة الفلاحية لا تتعدى 10% من إجمالي العمالة الكلية، وهو ما يؤكد التأثير الضعيف للمتغيرات المستقلة على العمالة الكلية، أما عدم معنوية متغيرة النفقات الفلاحية فيعود في الأساس لوجود متغيرة الدعم الفلاحي، فبعد قيامنا ببناء بعض النماذج وجدنا أن النموذج المناسب يكون على الشكل التالي:

$$LEMP = b_0 + b_1 * LDEPa + b_2 * LCREa + b_3 * LPIBa + \mu \dots (4)$$

وظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 03-08: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للعمالة الكلية 04

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.873112	0.197466	39.87062	0.0000
LDEPA	0.204039	0.094199	2.166032	0.0468
LCREA	0.056574	0.019322	2.927870	0.0104
LPIBA	0.186476	0.025969	7.180830	0.0000
R-squared	0.963193	Mean dependent var	9.086477	
Adjusted R-squared	0.955832	S.D. dependent var	0.206149	
S.E. of regression	0.043325	Akaike info criterion	-3.255527	
Sum squared resid	0.028155	Schwarz criterion	-3.056697	
Log likelihood	34.92750	Hannan-Quinn criter.	-3.221877	
F-statistic	130.8449	Durbin-Watson stat	2.560662	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وله عليه تقدير المعادلة كما يلي:

$$\widehat{LEMP} = 7.87 + 0.20 * LDEPa + 0.05 * LCREa + 0.18 * LPIBa$$

$$T_c \quad (39.87) \quad (2.16) \quad (2.92) \quad (7.18)$$

$$AR^2 = 0.96 \quad F = 130.84 \quad DW = 2.56 \quad n = 19 \quad \alpha = 0.0000$$

ثالثا- الدراسة الاقتصادية للنموذج 04

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى تأثير المتغيرات المفسرة على العمالة الكلية:

- تدل القيمة (7.87) على قيمة الثابت، وهي القيمة التي يمكن أن تأخذها العمالة الكلية عند حذف المتغيرات المفسرة؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغيرة LDEPa على وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز الفلاحية والعمالة الكلية، حيث إذا تغيرت LDEPa بوحدة واحدة زاد حجم العمالة بـ 0.20 وحدة، أي أن  $b_1$  ذو معنوية اقتصادية؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغيرة LCREa على وجود علاقة طردية بين القرض الفلاحي والعمالة الكلية، حيث إذا تغيرت LCREa بوحدة واحدة زاد حجم العمالة بـ 0.05 وحدة، أي أن  $b_2$  ذو معنوية اقتصادية؛
- تدل الإشارة الموجبة للمتغيرة LPIBa على وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والعمالة الكلية، حيث إذا تغيرت LPIBa بوحدة واحدة زاد حجم العمالة بـ 0.18 وحدة، أي أن  $b_3$  ذو معنوية اقتصادية، وهو ما يتطابق والنظرية الاقتصادية التي تؤكد على أن ارتفاع مساهمة القطاع الفلاحي في PIB تؤثر أكثر على القطاعات غير الفلاحية.

وما يلاحظ من النموذج المقدر هو التأثير الضعيف للمتغيرات المفسرة للعمالة الكلية بواسطة القطاع الفلاحي، والسبب كما قلنا سابقا يعود لحجم مساهمة العمالة الفلاحية في العمالة الكلية والتي لا تتعدى 10%، كما أن الحكومة لا تتابع قنوات الدعم والتمويل التي تسير بشكل سيء من طرف الفلاحين من جهة والإدارة من جهة أخرى (المتابعة).

#### رابع- الدراسة الاحصائية للنموذج 04

- معامل التحديد:  $R^2=0.96$  والتي تدل على أن 95.58% من التغيرات الحاصلة في العمالة الكلية وفق النموذج المقدر سببها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئيا.

#### 1- اختبار المعنوية

##### أ- اختبار معنوية المعالم

- اختبار ستودنت **T test**: من خلال الجدول رقم 03-08 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعاملات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية  $T_{tab(17,0.05)}=2,11$  ( $T_{tab} < T_c$ )، حيث أن  $n=19$  ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمعاملات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات واستحداث مناصب عمل على المستوى الكلي.

##### ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

- اختبار فيشر **F test**: والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية  $\alpha_1=k, \alpha_2=n-k-1$ ، حيث  $k=3$  و  $n=19$ ، وبالتالي:

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ( $F_{tab}=3.11 < F_c=130.84$ )، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

#### 2- تشخيص النموذج

##### أ- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

لدينا قيمة  $d_{cal}=2.56$  وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين  $d_1^*=0.97$  -  $d_2^*=1.68$  عند  $k'=3$  و  $n=19$ ، فهي تقع في المجال  $[d_1^*, 4-d_2^*]$  أي  $[2.32-3.03]$ ، أي مجال وجود شك لارتباط ذاتي بين الأخطاء، وللتخلص من الشك والتأكد عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, ) **LM test** (Breusch-godfrey correlation)، حيث:

الجدول رقم 03-09: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:					Date: 01/23/19 Time: 18:58 Sample: 2000 2018 Included observations: 19								
F-statistic	1.790907	Prob. F(2,13)	0.2056		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob			
Obs*R-squared	4.104164	Prob. Chi-Square(2)	0.1285										
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 19:01 Sample: 2000 2018 Included observations: 19 Presample missing value lagged residuals set to zero.													
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.									
C	0.164242	0.208468	0.787854	0.4449					1	-0.304	-0.304	2.0513	0.152
LDEPA	0.061877	0.095984	0.644655	0.5304					2	-0.165	-0.283	2.6877	0.261
LCREA	0.002088	0.018411	0.113387	0.9115					3	-0.007	-0.188	2.6888	0.442
LPIBA	-0.017734	0.026541	-0.668156	0.5157					4	0.223	0.130	4.0137	0.404
RESID(-1)	-0.492110	0.280894	-1.751942	0.1033					5	-0.185	-0.096	4.9923	0.417
RESID(-2)	-0.402671	0.289477	-1.391028	0.1876					6	-0.170	-0.241	5.8822	0.437
R-squared	0.216009	Mean dependent var	7.95E-16						7	0.072	-0.160	6.0548	0.533
Adjusted R-squared	-0.085527	S.D. dependent var	0.039550						8	0.116	-0.055	6.5440	0.587
S.E. of regression	0.041206	Akaike info criterion	-3.288357						9	-0.106	-0.081	6.9921	0.638
Sum squared resid	0.022074	Schwarz criterion	-2.990114						10	-0.232	-0.340	9.3757	0.497
Log likelihood	37.23940	Hannan-Quinn criter.	-3.237883						11	0.282	-0.056	13.334	0.272
F-statistic	0.716363	Durbin-Watson stat	2.202261						12	0.043	-0.062	13.438	0.338
Prob(F-statistic)	0.622395												

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-PAC) لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي، وهو نفس الشيء بالنسبة لاختبار Breusch-godfrey correlation LM، فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

ب- اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-10: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.610631	Prob. F(3,15)	0.6184	
Obs*R-squared	2.067858	Prob. Chi-Square(3)	0.5584	
Scaled explained SS	1.839590	Prob. Chi-Square(3)	0.6064	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 19:06 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009870	0.012124	0.814100	0.4283
LDEPA	-0.000348	0.005784	-0.060187	0.9528
LCREA	-1.66E-05	0.001186	-0.013976	0.9890
LPIBA	-0.001259	0.001594	-0.789866	0.4419
R-squared	0.108835	Mean dependent var	0.001482	
Adjusted R-squared	-0.069398	S.D. dependent var	0.002572	
S.E. of regression	0.002660	Akaike info criterion	-8.836254	
Sum squared resid	0.000106	Schwarz criterion	-8.637424	
Log likelihood	87.94441	Hannan-Quinn criter.	-8.802604	
F-statistic	0.610631	Durbin-Watson stat	2.037922	
Prob(F-statistic)	0.618446			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

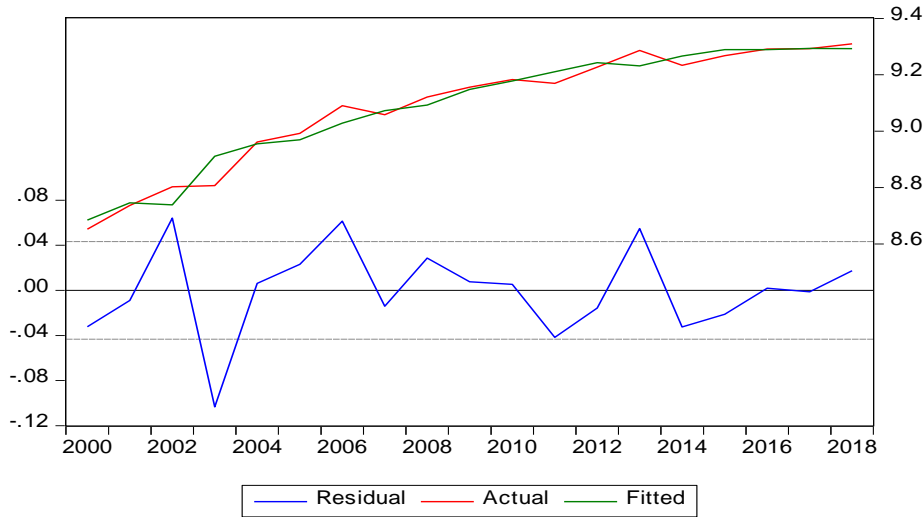
حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

3- جودة واستقرارية النموذج

أ- جودة النموذج

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-12: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

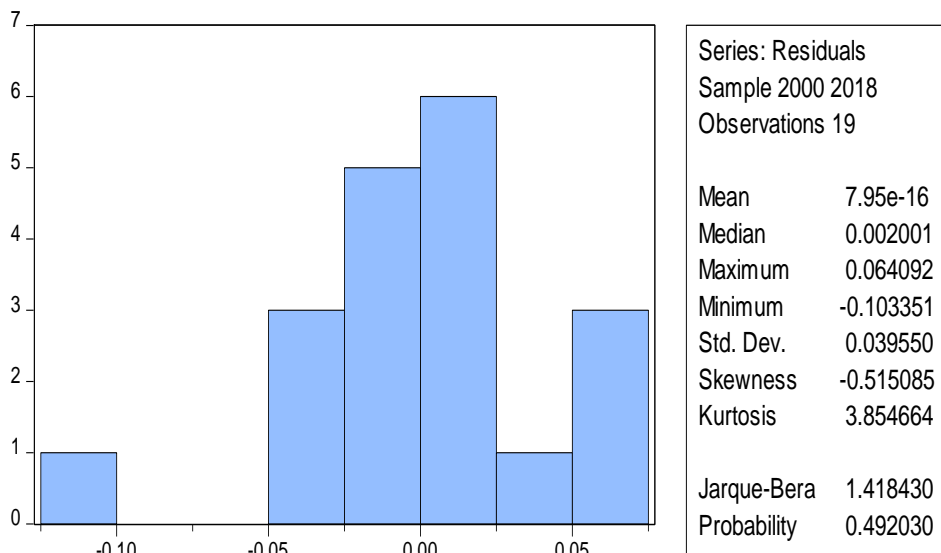


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، واستعماله للتنبؤ.

ب- التوزيع الطبيعي: من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

الشكل رقم 03-13: التوزيع الطبيعي للبواقي



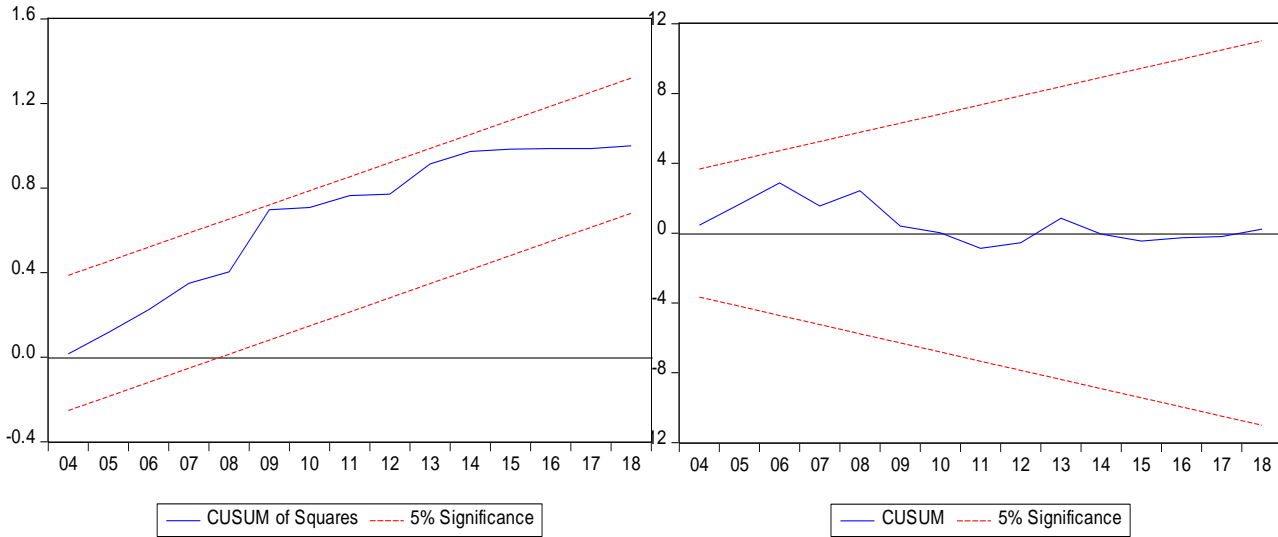
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجدنا أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية ( $\alpha > 0.05$ ) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=1.42$  أقل من  $\chi^2=5.7$ ، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

ج- اختبار الاستقرار

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات التالية: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-14: نتائج اختبار استقرارية النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

المطلب الثالث: أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على البطالة

قد يساهم القطاع الفلاحي في استحداث مناصب شغل لكنه لا يساهم في تقليص البطالة، وهو ما سنحاول دراسته من خلال بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة بين دعم الدولة للقطاع الفلاحي ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2018.

أولاً-بناء النموذج

تحديد أثر الدعم الفلاحي على معدل البطالة سيتم من خلال تقدير نموذج قياسي يفسر معدلات البطالة بواسطة المتغيرات المستقلة التالية: نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية، والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، ولتقليل حالة اللاتجانس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

$$LTCH=b_0+b_1*LDEPa+ b_2*LSTa+ b_3*LCREa+ b_4*LPiBa+ \mu.....(5)$$

حيث: LTCH : لوغاريتم معدل البطالة (المتغير التابع)؛

ولتقدير معاملات النموذج تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على برنامج

Eviews 10، ظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:

الجدول رقم 03-11: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة 05

Dependent Variable: LTCH				
Method: Least Squares				
Date: 03/05/19 Time: 21:24				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.642852	0.457639	10.14523	0.0000
LDEPA	-0.184782	0.074042	-2.495626	0.0257
LSTA	-0.012187	0.075892	-0.160581	0.8747
LCREA	-0.189054	0.044208	-4.276480	0.0008
LPIBA	-0.106758	0.107881	-0.989588	0.3392
R-squared	0.938577	Mean dependent var	2.622051	
Adjusted R-squared	0.921028	S.D. dependent var	0.382617	
S.E. of regression	0.107523	Akaike info criterion	-1.401289	
Sum squared resid	0.161857	Schwarz criterion	-1.152753	
Log likelihood	18.31225	Hannan-Quinn criter.	-1.359227	
F-statistic	53.48212	Durbin-Watson stat	2.434441	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وله عليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$LTCH = 4.64 - 0.18 * LDEPa - 0.012 * LSTa - 0.18 * LCREa - 0.11 * LPIBa$$

T<sub>c</sub> (10.19) (2.48) (0.15) (4.27) (1.01)

AR<sup>2</sup>= 0.92 F=53.47 DW=2.44 n=19 α=0.0000

حيث  $LTCH$  القيمة المقدرة للوغاريتم معدل البطالة.

ثانيا- الدراسة الاقتصادية للنموذج 05

من خلال إشارات مقدرات النموذج نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة لها علاقة عكسية مع معدل البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أنه يوجد على الأقل متغير يؤثر على البطالة في الجزائر، وأن متغيرة الدعم الفلاحي ومتغيرة القيمة المضافة ليس لهما معنوية إحصائية، أي أنهما لا يفسران التغيرات الحاصلة في معدل البطالة خلال الفترة 2000-2018، لذا قمنا ببناء مجموعة من النماذج للحصول على أفضل نموذج فتحصلنا على النموذج اللوغاريتمي التالي:

$$LTCH = b_0 + b_1 * LDEPa + b_2 * LCREa + \mu \dots (6)$$

وظهرت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي كالتالي:



الجدول رقم 03-12: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة 06

Dependent Variable: LTCH Method: Least Squares Date: 03/05/19 Time: 21:22 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.970153	0.274845	14.44506	0.0000
LDEPA	-0.190741	0.062712	-3.041558	0.0078
LCREA	-0.236063	0.038243	-6.172639	0.0000
R-squared	0.922970	Mean dependent var	2.622051	
Adjusted R-squared	0.913341	S.D. dependent var	0.382617	
S.E. of regression	0.112634	Akaike info criterion	-1.385401	
Sum squared resid	0.202984	Schwarz criterion	-1.236279	
Log likelihood	16.16131	Hannan-Quinn criter.	-1.360164	
F-statistic	95.85564	Durbin-Watson stat	2.302318	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وعليه تقدر المعادلة كما يلي:

$$\widehat{LTCH} = 3.97 - 0.19 * LDEPa - 0.23 * LCREa$$

$$T_c \quad (14.44) \quad (3.04) \quad (6.17)$$

$$AR^2 = 0.91 \quad F = 95.85 \quad DW = 2.30 \quad n = 19 \quad \alpha = 0.0000$$

ثالثا- الدراسة الاقتصادية للنموذج 06

من خلال النموذج المقدر يمكن توضيح مدى تأثير المتغيرات المفسرة على البطالة كما يلي:

- تدل الإشارة السالبة للمتغيرة LDEPa على وجود علاقة عكسية بين نفقات التجهيز الفلاحية ومعدل البطالة، حيث إذا تغيرت LDEPa بوحدة واحدة انخفض معدل البطالة بـ 0.19 وحدة، أي أن  $b_1$  ذو معنوية اقتصادية؛

- تدل الإشارة السالبة لـ LCREa على وجود علاقة عكسية بين القروض الفلاحية ومعدل البطالة، حيث إذا تغيرت LCREa بوحدة واحدة انخفض معدل البطالة بـ 0.23 وحدة، أي أن  $b_3$  ذو معنوية اقتصادية؛

وما يلاحظ من النموذج المقدر هو التأثير الضعيف للمتغيرات المستقلة على معدل البطالة، أي أنها لا تساهم بشكل كبير في تقليص معدلات البطالة، والسبب في ذلك يعود إلى أن معدلات البطالة في الجزائر تعرف استقرار عند 10% على الأكثر خلال السنوات العشرة الأخيرة، كما أن القطاع الفلاحي يعتبر سببا في البطالة الموسمية، كما أن الدعم الفلاحي يوجه لاقتناء المعدات والآلات الفلاحية، أي أنه لا يساهم في التقليص من البطالة.

رابعا- الدراسة الاحصائية للنموذج

- معامل التحديد:  $R^2=0.91$  والتي تدل على أن 91.33% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة وفق النموذج المقدر سببها التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، ومنه النموذج له قدرة تفسيرية قوية، أي أن النموذج مقبول مبدئياً.

1- اختبار المعنوية

أ- اختبار معنوية المعالم

- اختبار ستودنت  $T$  test: من خلال الجدول رقم 03-12 نلاحظ أن قيمة ستودنت لمعاملات المتغيرات أكثر من القيمة الجدولية  $T_{tab(17,0.05)}=2,11$  ( $T_{tab} < T_c$ )، حيث أن  $n=19$  ومستوى المعنوية 0.05، كما أن احتمال الخطأ للمعاملات أقل من 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بوجود علاقة بين المتغيرات المستقلة ومعدل البطالة.

ب- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

- اختبار فيشر  $F$  test: والهدف من هذا الاختبار هو اختبار الانحدار ككل، حيث نقوم بمقارنة قيمة فيشر المحسوبة بالمجدولة عند مستوى معنوية 0.05، ودرجتي حرية  $\alpha_1=k, \alpha_2=n-k-1$ ، حيث  $k=3$  و  $n=19$ ، وبالتالي:

نلاحظ بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ( $F_{tab}=3.11 < F_c=40.09$ )، فهذا يدل على أن معادلة التمثيل جيدة وأن قيمة معامل التحديد التي حصلنا عليها هي قيمة موضوعية وتصلح لاستخدامها كمقياس لتقدير فعالية تمثيل معادلة الانحدار للعلاقة المدروسة.

2- تشخيص النموذج

أ- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

لدينا قيمة  $d_{cal}^*=2.25$  وبمقارنتها بالقيمتين الجدوليتين  $d_1^*=0.97 - d_2^*=1.68$  عند  $k'=3$  و  $n=19$  فهي تقع في المجال  $[d_1^*, d_2^*]$  أي  $[1.68-2.32]$ ، أي مجال عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ومنه من خلال النتائج الإحصائية يمكننا الاستنتاج أن النموذج مقبول، وللتأكد أكثر نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfrey correlation LM test)، حيث:

الجدول رقم 03-13: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				Date: 03/05/19 Time: 21:30					
F-statistic	0.782288	Prob. F(2,14)	0.4764	Sample: 2000 2018					
Obs*R-squared	1.909911	Prob. Chi-Square(2)	0.3848	Included observations: 19					
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: Least Squares Date: 03/05/19 Time: 21:34 Sample: 2000 2018 Included observations: 19 Presample missing value lagged residuals set to zero.				Autocorrelation	Partial Correlation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
C	0.101807	0.290316	0.350677	0.7311	1	-0.168	-0.168	0.6245	0.429
LDEPA	-0.022160	0.066006	-0.335733	0.7421	2	-0.212	-0.247	1.6764	0.432
LCREA	0.008320	0.039342	0.211482	0.8356	3	0.089	0.004	1.8747	0.599
RESID(-1)	-0.241796	0.268290	-0.901251	0.3827	4	0.334	0.329	4.8346	0.305
RESID(-2)	-0.283118	0.270167	-1.047939	0.3124	5	0.002	0.193	4.8347	0.436
R-squared	0.100522	Mean dependent var	2.90E-16		6	-0.296	-0.171	7.5223	0.275
Adjusted R-squared	-0.156472	S.D. dependent var	0.106193		7	0.090	-0.066	7.7905	0.351
S.E. of regression	0.114199	Akaike info criterion	-1.280815		8	0.126	-0.082	8.3668	0.398
Sum squared resid	0.182580	Schwarz criterion	-1.032279		9	-0.051	-0.037	8.4720	0.487
Log likelihood	17.16774	Hannan-Quinn criter.	-1.238753		10	-0.342	-0.259	13.646	0.190
F-statistic	0.391144	Durbin-Watson stat	1.939836		11	0.077	-0.062	13.943	0.236
Prob(F-statistic)	0.811551				12	0.097	-0.044	14.475	0.271

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي (AC-PAC) لبواقي النموذج المقدر، نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي، وهو نفس الشيء بالنسبة لاختبار Breusch-godfrey correlation LM، فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

ب- اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن عدم ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03-14: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.562210	Prob. F(2,16)	0.5808	
Obs*R-squared	1.247574	Prob. Chi-Square(2)	0.5359	
Scaled explained SS	1.363901	Prob. Chi-Square(2)	0.5056	
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 03/05/19 Time: 21:36 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.054583	0.048217	1.132032	0.2743
LDEPA	-0.009122	0.011002	-0.829137	0.4192
LCREA	0.001512	0.006709	0.225388	0.8245
R-squared	0.065662	Mean dependent var	0.010683	
Adjusted R-squared	-0.051131	S.D. dependent var	0.019273	
S.E. of regression	0.019760	Akaike info criterion	-4.866390	
Sum squared resid	0.006247	Schwarz criterion	-4.717268	
Log likelihood	49.23070	Hannan-Quinn criter.	-4.841152	
F-statistic	0.562210	Durbin-Watson stat	1.821821	
Prob(F-statistic)	0.580808			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

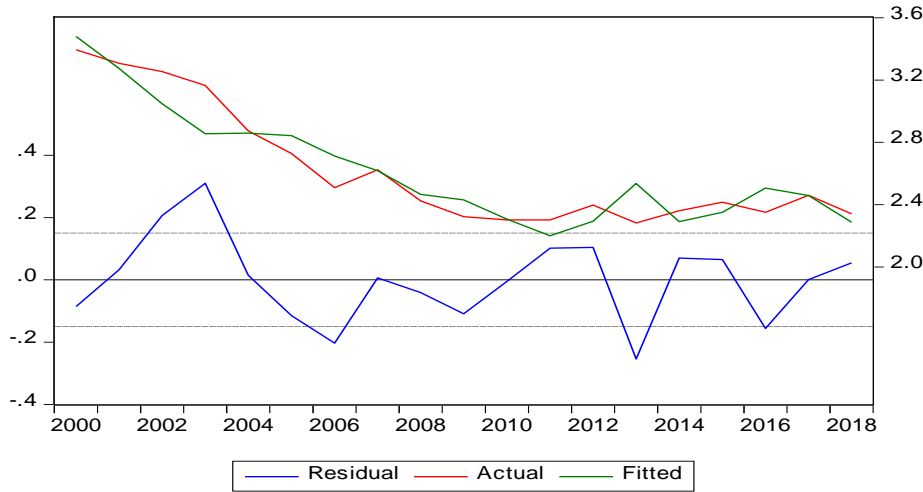
حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم ثبات التباين.

3- جودة واستقرارية النموذج

أ- جودة النموذج

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-15: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)



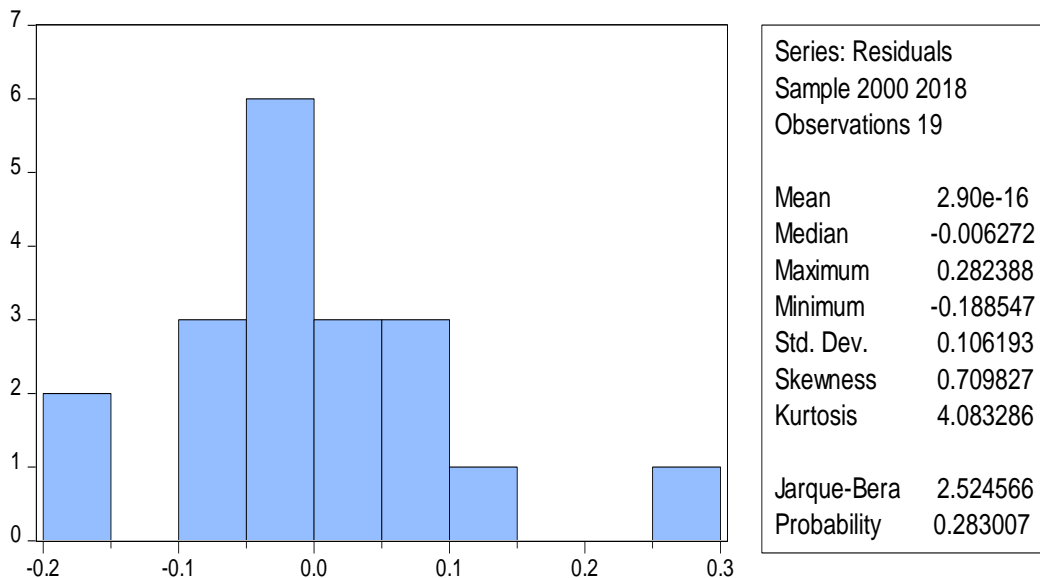
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا

يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، واستعماله للتنبؤ.

ب- التوزيع الطبيعي: من خلال الشكل التالي يمكن معرفة خضوع النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه:

الشكل رقم 03-16: التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم Jarque-Bera، فوجدنا أن نتيجة الاختبار كانت غير

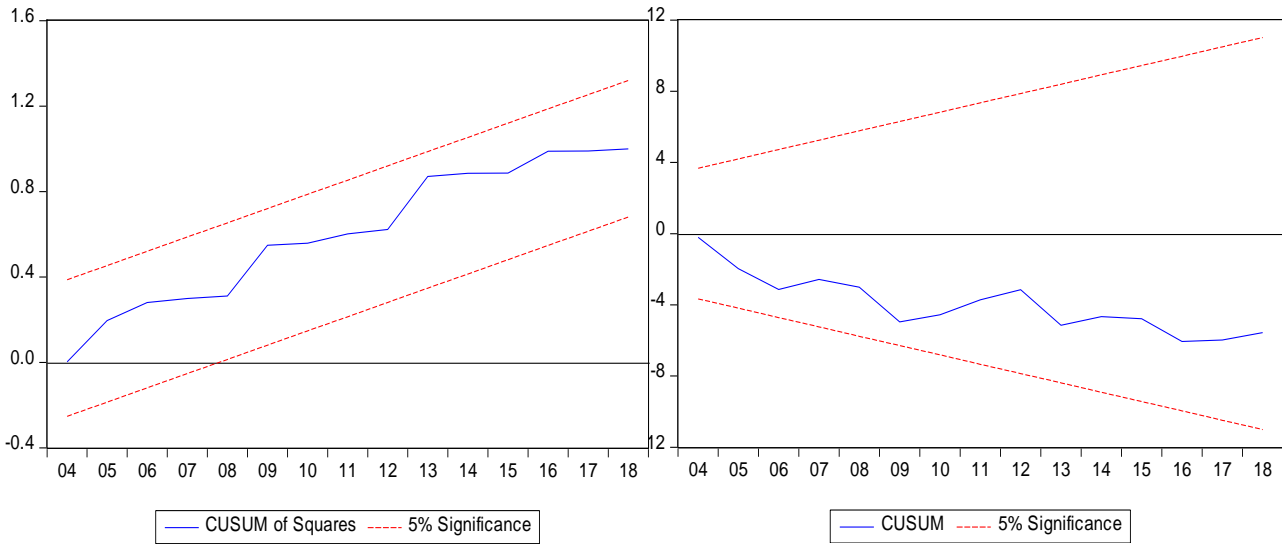
معنوية ( $\alpha > 0.05$ ) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة  $J-B=0.15$  اقل من

$\chi^2=5.7$ ، وهو ما يؤكد أن النموذج يخضع للتوزيع الطبيعي.

ج- اختبار الاستقرار

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات التالية: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03-17: نتائج اختبار استقرارية النموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

- انطلاقا من الدراسات السابقة والنظريات المفسرة لعلاقة الدعم الفلاحي بسوق العمل، حاولنا تقديم دراسة قياسية لتفسير هذه العلاقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، فاستخلصنا النتائج التالية:
- ان توفر الموارد الطبيعية، المادية والبشرية يجعل القطاع الفلاحي عنصرا فعالا في التنمية الفلاحية والاقتصادية، وهو الشيء الذي أكدته النظريات والدراسات السابقة والتي اعتبرت دعم وتمويل القطاع الفلاحي من قبل الدولة له آثار جد إيجابية على الإنتاج والعمالة وكذا النمو الفلاحي والاقتصادي؛
  - القطاع الفلاحي في الجزائر ورغم الدعم المالي والمادي لهذا القطاع إلا أنه لم يرقى إلى التطلعات المرجوة، حيث بعدما كانت تتجاوز نسبة العمالة الفلاحية 20% بداية الالفية أصبحت لا تتعدى 10% سنة 2018، وهو ما أكدت عليه الدراسة القياسية التي أثبتنا من خلالها أن الدعم الفلاحي لوحده لا يؤثر في حجم العمالة سواء الفلاحية أو الاجمالية، ولا بد من توفر مدخلات أخرى للقطاع كنفقات التجهيز (الاستثمار العمومي) والقروض الفلاحية التي كان لها تأثير على مؤشرات سوق العمل التي اخترناها؛
  - بعد صياغتنا لثلاثة نماذج تفسر لنا العلاقة بين المتغيرات المفسرة المرتبطة بالقطاع الفلاحي والتغيرات الحاصلة في متغيرات سوق العمل وبعد قيامنا بالتعديلات المناسبة، اتضح لنا أن:
    - ⌘ العمالة الفلاحية تتأثر طرديا بالدعم والقروض الفلاحية، وعكسيا مع القيمة المضافة وهو ما أكدته بعض الدراسات السابقة، ولا تتأثر العمالة الفلاحية بالتغيرات الحاصلة في نفقات التجهيز، والسبب يعود إلى أن المخصصات المالية لا تسير بشكل إيجابي لصالح القطاع وتسفيد منها أكثر القطاعات غير الفلاحية؛
    - ⌘ العمالة الكلية تتأثر طرديا بنفقات التجهيز والقروض الفلاحية والقيمة المضافة، ولا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في الدعم الفلاحي، والسبب في ذلك وكما أكدت عليه بعض الدراسات السابقة يعود إلى أن الدعم تكون مساهمته ضئيلة في استحداث مناصب شغل على المستوى الكلي؛
    - ⌘ البطالة تتأثر عكسيا مع كل من نفقات التجهيز والقروض الفلاحية، ولا تتأثر بالتغيرات في الدعم الفلاحي، والسبب ربما يعود للنمذجة القياسية التي لم تأخذ هذا المتغير بالحسبان، أو بسبب التأثير المتبادل بين النمو والبطالة (نظرية أوكن)، أو ان الدعم الفلاحي موجه الى اقتناء المعدات والآلات (جرارات، سيارات، انابيب الرش المحوري...) أي عدم المساهمة في التوظيف.

---

# التحقيق

جاءت الألفية الجديدة، فارتفعت أسعار النفط، رجعت الحياة للاقتصاد الوطني، أمر جعل الحكومة تتوجه للقطاعات غير النفطية، فكان القطاع الفلاحي على رأس الاهتمامات فسخرت له العديد من الأجهزة والآليات المالية من أجل دعم وتمويل الفلاحين وخاصة سكان الريف، من أجل تنمية وتطوير العمل الفلاحي الأمر الذي يضمن بقاء الفلاحين على أراضيهم ويخفف من النزوح الريفي، والنتيجة رفع الإنتاج والإنتاجية.

وبما أن الجزائر تمتلك من المقومات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي تسمح لها بالاستفادة من القطاع الفلاحي، رسمت خططا تنموية تهدف لتحقيق تنمية فلاحية وريفية وبحرية على المدى البعيد، فبدأت بمخطط التنمية الفلاحية سنة 2000 وتضيف له الطابع الريفي سنة 2002، ثم تنتهج سياسة التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008، ووضع القطاع ضمن اهتمامات برامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأتها الجزائر سنة 2001، والمراهنة أيضا على قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي برفع الإنتاج وتخفيض البطالة بدعم اليد العاملة في القطاع، فحققت الجزائر نتائج مرضية فيما يخص الإنتاج لكن العمالة في القطاع ورغم ارتفاعها بما يقارب نصف مليون عامل بين سنتي 2000 و2018، تبقى مساهمتها في العمالة الكلية لا تتعدى 10% بعدما كانت تتجاوز 20% سنة 2001، ما يعني أن القطاعات الأخرى هي المسيطرة أكثر على إجمالي العمالة، وخاصة قطاع التجارة والخدمات.

#### أولا-نتائج الدراسة

سعيًا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا ببناء نموذج قياسي يفسر لنا العلاقة بين الدعم الفلاحي وسوق العمل، وانطلاقًا من التحليل الوصفي لتطور كل من سوق العمل والقطاع الفلاحي في الجزائر، كانت نتائج الدراسة النظرية التطبيقية كما يلي:

#### ❖ النتائج النظرية

من خلال الدراسة التحليلية لتطور سوق العمل والقطاع الفلاحي في الجزائر توصلنا للنتائج النظرية التالية:

- هناك جدل كبير في الفكر الاقتصادي بخصوص سوق العمل خاصة فيما يتعلق بالبطالة، فالكلاسيك يرونها بطالة إرادية تتكفل آلية السوق بمعالجتها، أما كينز فيعترف بوجود بطالة إجبارية ترجع أسبابها لنقص الطلب الكلي الفعال، ولا سبيل لعلاجها إلا من خلال التوسع في الانفاق، أما الكلاسيك الجدد فيرون أن سوق العمل تحكمه التوقعات حول الأسعار، والكينزيون الجدد أقرّوا بأن الأجور تمتاز بالثبات والأسعار هي التي تؤثر في تحديد الأجر؛



- اتسم تطور سوق العمل في الجزائر بالتركيز على الكم أكثر من النوع، وهذا بسبب استحواذ القطاع الخدماتي على النسبة الأكبر من العمالة الكلية، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد واستنزاف الموارد المالية خاصة من قبل قطاع الوظيف العمومي الخدماتي الذي تتجاوز نسبة مساهمته في العمالة الكلية 17%، لكن الأمر الإيجابي والسليبي في نفس الوقت هو أن أكثر من 60% من العمالة الاجمالية هم ضمن القطاع الخاص، ما يجعل العاملين فيه وبسبب تدني الأجور في كثير من المؤسسات يبحثون بشكل دائم عن العمل الحكومي؛
- انخفضت معدلات البطالة في الجزائر كثيرا وأصبحت لا تتعدى 10% في السنوات الأخيرة، رغم أنها أرقام غير واقعية بالنظر إلى أن الجزائر تعتبر من هم ضمن برامج الادمج وبرامج الضمان الاجتماعي جزء من العمالة الاجمالية، لكن يجب التنويه على دور السياسة التشغيلية في استحداث مناصب شغل جديدة والتقليص من معدلات البطالة؛
- تبنت الجزائر سياسة تعتمد على الدعم (وكالات الدعم) ووضع التشغيل ضمن أولويات برامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة الانفاق العام على كافة الأصعدة وخاصة على القطاعات الإنتاجية، ما سمح بتقليص حجم العمالة غير الرسمية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت كثيرا من وكالات الدعم، والتي أصبحت تشغل أكثر من 2.6 مليون عامل سنة 2018، بعدما كانت لا يتعدى عدد عمالها 700 ألف سنة 2000؛
- بعد سنة 1962 خرج كبار الفلاحين المستعمرين فانهار القطاع الذي كان يعتبر من أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، بالرغم من بعض المحاولات الفاشلة التي كانت تركز على المركزية في التسيير، فلا التسيير الذاتي نجح ولا الثورة الزراعية حققت المرجو منها، فسنت قانون المستثمرات الفلاحية 1987 كجرعة دواء قد تشفي مرض الاقتصاد بعد أزمة 1986، لتأتي أزمة التسعينات التي جعلت الجزائر تخرج بنتائج كارثية على جميع الأصعدة، سياسيا اقتصاديا وماليا...، وبمعدل بطالة فاق 30%؛
- استطاعت الجزائر أن تخرج نسبيا من أزمتها الأمنية، وبارتفاع أسعار النفط رسمت استراتيجية للتنمية الفلاحية والريفية واعتمدت في تطبيقها على الدعم المالي بإنشاء صناديق خاصة خارج الميزانية العامة للدولة، لكنها مسألة دعم ظرفية مرهونة بتقلبات أسعار النفط، أمر جعل الدولة تضع تحت تصرف الفلاحين مجموعة من القروض المدعمة من طرفها إما عن طريق وكالات الدعم أو عن طريق قروض مباشرة ممنوحة من قبل بنك **BADR**، لعل وعسى تحقيق تنمية فلاحية وريفية واستقطاب أكثر للعمالة الفلاحية؛

- لقد كان الأثر الإيجابي للسياسة التنموية الفلاحية والريفية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000 ظاهرا على الإنتاج النباتي والحيواني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات المهمة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع PIB، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج الفلاحي 500 دولار تقريبا سنة 2018، بعدما كان لا يتجاوز 160 دولار سنة 2000، كما أن تنويع الأنشطة الفلاحية ساهم ولو بشكل بسيط في زيادة مستويات التشغيل، لكن الدولة ورغم الدعم القوي للقطاع مازالت تتخبط في الفجوة الغذائية للحليب والحبوب، فالحبوب تزيد فيه الفجوة الغذائية عن 80%، أمر لا بد من معالجته.

### ❖ النتائج التطبيقية

نظرا لفترة الدراسة (19 مشاهدة)، قمنا باستخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وكانت نتائج الدراسة التطبيقية كما يلي:

- الدعم الفلاحي لوحده كمتغير مستقل لا يؤثر في سوق العمل، ولا بد من توفر متغيرات تفسيرية اخرى للقطاع، من أجل تفسير التغيرات الحاصلة في سوق العمل خلال الفترة 2000-2018؛

- بعد صياغتنا لثلاثة نماذج تفسر لنا العلاقة بين المتغيرات المفسرة المرتبطة بالقطاع الفلاحي (نفقات التجهيز الفلاحية، الدعم الفلاحي، القروض الفلاحية، القيمة المضافة للقطاع الفلاحي) والتغيرات الحاصلة في متغيرات سوق العمل (العمالة الفلاحية، العمالة الكلية، البطالة)، اتضح لنا أن الدعم الفلاحي يفسر فقط التغيرات الحاصلة في العمالة الفلاحية والبطالة، ولا يعتبر مفسرا للتغيرات الحاصلة في العمالة الكلية خلال فترة الدراسة؛

- الدعم الفلاحي له علاقة طردية مع العمالة الفلاحية وعكسية مع البطالة، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، كما أن مساهمته في استحداث مناصب عمل فلاحية ضعيفة جدا ولا ترقى لحجم الدعم المقدم؛ ومن أسباب ذلك ان الكثير من الذين استفادوا من الدعم أصبحوا يزاولون أنشطة أخرى كالتجارة على سبيل المثال.

- إذا أخذنا كل متغير على حدة في تأثيره على البطالة فنجد نفقات التجهيز الفلاحية أكثر متغير يمكن له أن يفسر لنا التغيرات الحاصلة في البطالة وبمعدل 0.18 وحدة، أما الدعم الفلاحي فلا يساهم سوى في تقليص 0.012 وحدة بطالة، ما يؤكد على عجز الدولة في محاربة البطالة من خلال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الفلاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته وتتبع قنوات صرف هذه الأموال.

## ثانيا- نتائج إختبار الفرضيات

حاولنا بالاستناد إلى النتائج والعديد من الاحصائيات من جهة والنموذج القياسي من جهة ثانية التحقق من الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، وقد جاءت كما يلي:

➤ **بالنسبة للفرضية الأولى:** نظريا تختلف النتائج التفسيرية لسوق العمل باختلاف المدارس الاقتصادية؛

جل النظريات الاقتصادية تشترك في تحليل سوق العمل من الجانب الكلي، كما أنها لا تستطيع تفسير آلية سوق العمل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة، بسبب الديناميكية السريعة التي يتميز بها هذا السوق، فهناك من يؤمن بالبطالة الإرادية حتى في التاريخ المعاصر، وهناك من يسلم بانها بطالة إجبارية لا بد منها، وهناك من يفسر السوق انطلاقا من توقعات الأسعار، أي أن هناك اختلاف بين النظريات المفسرة لسوق العمل والأسباب التي تؤدي إلى اختلاله من مدرسة لأخرى وهوما يؤكد على صحة الفرضية الأولى.

➤ **بالنسبة للفرضية الثانية:** يعتبر الطلب على العمل أهم محددات سوق العمل في الجزائر؛

طبيعة سوق العمل في الجزائر تختلف اختلافا جذريا مع النظريات المفسرة لسوق العمل، باعتبار سياسة التشغيل في الجزائر سياسة مبنية على الكم أكثر من النوع، فتقليص البطالة كان بفتح باب عقود التشغيل امام حاملي الشهادات للانخراط في المؤسسات الطالبة للعمل وبأجور متدنية تكون في صالح المؤسسات التي أصبحت تتنافس للحصول على هؤلاء العاملين، ضف لذلك الامتيازات الممنوحة لهذه المؤسسات عند توظيفها لخريجي الجامعات والمعاهد، أي أن سوق العمل في الجزائر وفي ظل ضعف الهيكل الإنتاجي يجد نفسه خاضعا للسياسة التشغيلية (جانب الطلب) أكثر من المحددات الأخرى كالأجور والكفاءة وغيرها، وهوما يؤكد على صحة الفرضية الثانية.

➤ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** رغم المدخلات المادية المعتبرة للقطاع الفلاحي إلا أن هناك محدودية في سوق

العمل؛

بالرجوع إلى توزع العمالة حسب القطاعات نجد أن القطاع الفلاحي هو الأقل مساهمة في العمالة الكلية رغم الدعم المادي والمالي المعتبر المقدم لهذا القطاع والسبب في ذلك يرجع لعقلية المستثمر الفلاحي في الجزائر التي مازالت تسير بالذهنيات القديمة التي تعتمد على استحداث مناصب شغل آنية لحصاد المنتج وبعدها يتم تسريح العمال، حيث أكدت الدراسة القياسية أن الدعم الفلاحي لا يساهم لوحده في استحداث مناصب شغل كما أنه لا يؤثر على العمالة الكلية، وهوما يؤكد على صحة الفرضية الثالثة، لذا يجب على الدولة الاستفادة من القطاع الفلاحي وامتصاص الفوائض العمالية من خلال عصرنة القطاع ولو بشكل جزئي.

➤ بالنسبة للفرضية الرابعة: توجد استجابة في سوق العمل لإصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

انطلاقاً من الدراسة القياسية نجد أن سوق العمل استجاب للتغيرات الحاصلة في القطاع الفلاحي لكنها استجابة ضعيفة لم ترقى لمستوى الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000، كما أنه بالرغم من استحداث ما يقارب 0.5 مليون منصب عمل فلاحي دائم خلال الفترة 2000-2018 أصبحت مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة الكلية لا تتعدى 10% بعدما كانت تتجاوز 20% سنة 2001، وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الرابعة، لكن بتحفظ لأننا لا نعلم عدد العمال الحقيقيين في هذا القطاع فهناك الكثير من يملكون بطاقة الفلاح لكنهم يمارسون أعمالاً أخرى.

### ثالثاً: الاقتراحات

من خلال دراستنا لموضوع أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- وضع اليات عملية لترشيد وتنمين فعلي للدعم الفلاحي حماية له من الهدر والتبذير والنهب؛
- ضرورة تنمية الاستثمارات الحقيقية سواء المحلية أو الأجنبية في قطاعي الفلاحة والصناعة كونهما قطاعين إنتاجيين للتخلص من التبعية النفطية من جهة والتقليص من معدلات البطالة من جهة ثانية؛
- العمل على التنسيق بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصناديق المانحة للدعم من جهة وبنك BADR من جهة ثانية باعتباره ممول القطاع الفلاحي والعمل على متابعة قنوات إنفاق المال العام سواء إذا ما تعلق الأمر بالدعم أو تعلق بالإنفاق العمومي على القطاع الفلاحي؛
- الوقوف على عصرنة القطاع الفلاحي باعتباره وعاء هاماً لاستيعاب العمالة وخاصة عمال الريف، وتنمية العملية الإرشادية الموجهة للفلاحين، وتحفيز اليد العاملة على امتهان العمل الفلاحي؛
- توسيع حجم الدعم الممنوح للفلاحين الحقيقيين من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة في شعبي الحبوب والحليب، والتي تساهم في تقليص الواردات الغذائية؛
- لا بد من متابعة العملية الإنتاجية للعديد من المنتجات النباتية والحيوانية من قبل الوزارة الوصية لتجنب وقوع السوق في حالة الكساد التي أصبحت تحدث كل موسم في السنوات الأخيرة، وخاصة في المنتجات التي حققت فيها الدولة اكتفاء شبه تام، والعمل على دعم أكبر للعملية التصديرية لتسهيل تصريف المنتج وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

## رابعاً: آفاق الدراسة

رغم أننا سعينا للإمام بأهم جوانب الموضوع، إلا أن هذه الدراسة جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح أمامنا آفاقاً جديدة يمكن أن تكون مستقبلاً إشكاليات لبحوث أخرى:

- ✓ أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر بإدخال المتغيرات الكيفية؛
- ✓ أثر الدعم والتمويل الفلاحي على الاقتصاد غير الفلاحي في الجزائر؛
- ✓ أثر الإصلاحات الفلاحية على سوق العمل -دراسة قياسية مقارنة بين دول الجوار-؛
- ✓ دراسة قياسية لمحددات العمالة الفلاحية في الجزائر؛
- ✓ أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الفلاحي في الجزائر.

---

# المعالج

## أولاً: المراجع باللغة العربية

## I- الكتب:

- 1- أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. منشورات جامعة الإسكندرية، مصر، 2004-2003.
- 2- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 3- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم. الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 4- ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2007.
- 5- أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 6- باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الإسلامي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.
- 7- بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي. الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2014.
- 8- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي-المشكلة والحل-. مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2004.
- 9- خالد راغب الخطيب، المحاسبة في المنشآت والمؤسسات الزراعية. دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
- 10- خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 11- خليل حسين، الاقتصاد الزراعي. دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2006.
- 12- خوني رايح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.
- 13- رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- 14- رفاه شهاب الحمداني، نظرية الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 15- رفعت لقوشة، التنمية الزراعية -قراءة في مفهوم متطور-. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1998.
- 16- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
- 17- السعيد برييش، الاقتصاد الكلي-نظريات، نماذج وتمارين محلولة-. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- 18- سهام كامل محمد، الاقتصاد الزراعي العراقي-مشاكل ومعالجات-. دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 19- شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 20- عاشور عمر المسماري، القوى العاملة والتعليم وسوق العمل. منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، 2008.
- 21- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 22- عبد الوهاب مطر الدايري، مبادئ وأسس الاقتصاد الزراعي. دار النشر العاني، بغداد، العراق، 1969.
- 23- عرفات إبراهيم الفياض، الاقتصاد السكاني. دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 24- عرفات إبراهيم الفياض، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 25- عز الدين فلاح، التأمين -مبادئه وأنواعه-. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 26- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها. الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 27- علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني. منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2005.
- 28- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 29- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- 30- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الفلاحي في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- 31- عنبر إبراهيم شلاش، التسويق الزراعي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 32- فاروق صالح الخطيب، عبد العزيز أحمد دياب، النظرية الاقتصادية الكلية. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2015.



- 33- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي/حالة الجزائر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
- 34- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة. دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 35- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 36- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
- 37- محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
- 38- محمد بلغالي، عامر مصباح، التخطيط الإستراتيجي للموارد المائية. دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013.
- 39- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 40- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقد-الجزء الأول. دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 41- محمد شريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 42- محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1987.
- 43- محمد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلي. الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2015.
- 44- محمد عبيدات، التسويق الزراعي. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 45- محمد عبيدات، التسويق الزراعي. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- 46- محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997.
- 47- محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية. دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 48- محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي. دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- 49- محمد لمين لزعر، التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي. سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015.
- 50- محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
- 51- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 52- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 53- مدحت القرشي، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 54- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 55- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
- 56- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسة الزراعية في عقد التسعينات. القاهرة، مصر، 2000.
- 57- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد-حالة الجزائر-. الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 58- ناصر قاسيمي، دليل مصطلحات علم اجتماع التنظيم والعمل. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 59- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 60- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل. الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002.
- 61- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي. مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

## II- الرسائل والأطروحات:

- 1- الأخضر بن عمر، أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في الدول العربية-دراسة حالة الجزائر للفترة 2013/1980-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
- 2- بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية). أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016.
- 3- خير الدين بن تازي، الأمن الغذائي وتحديات التنمية الزراعية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تهيئة إقليمية، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2016-2017.
- 4- رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017.
- 5- سفيان عمران، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة ولاية قالمة. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، 2014-2015.
- 6- عادل كدودة، اقتصاديات الموارد المائية في القطاع الزراعي بالوطن العربي -دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
- 7- علي هوارى مولاي، الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، 2015-2016.
- 8- فارس شلالي، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.

- 9- فضيل إبراهيم مزارى، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 1962-2016. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.
- 10- مباركة نعامة، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي-الجزائر نموذجا. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2016-2017.
- 11- مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- 12- محمد ادريوش دحماني، إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 13- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
- 14- محمد قربينات، مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطية. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
- 15- محمد لموتي، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
- 16- مراد جبارة، دور التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي-حالة دول شمال إفريقيا. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2014-2015.

## III- المجالات والدوريات:

- 1- إيمان شعابنة، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 2017/16، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 2- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000-2013. مجلة الحقيقة، العدد 2014/31، جامعة أدرار، الجزائر.
- 3- رابح زبيري، حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2004/04، جامعة بسكرة، الجزائر.
- 4- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012.
- 5- سليمان بوفاسة، موسى سداوي، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة- دراسة عن ولاية المدية-. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2015/31، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- 6- طارق قندوز وآخرون، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد والتضخم والبطالة. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2015/04، جامعة المدية، الجزائر.
- 7- الطاهر جليط، النمذجة وتحليل القياس الاقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر. المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2017/26، جامعة الجلفة، الجزائر.
- 8- عائشة عميش، عمر صخري، دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 باستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2015/13، جامعة الشلف، الجزائر.
- 9- عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011. مجلة الباحث، العدد 2012/10، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 10- عبد الغاني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة 1970-2008. مجلة الباحث، العدد 2012/10، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 11- عبد القادر بلعربي، شعيب بونوة، تفتح الاقتصاد وسوق العمل في الجزائر-حجم العمل غير الرسمي-. Les cahiers du MECAS، العدد 2007/03، جامعة تلمسان، الجزائر.

- 12- عمر شريف، العياشي زرزار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2013/10، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 13- قاشي خالد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013. مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 2015/12، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- 14- قرامطية زهية، محاولة تقييم سياسة دعم القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات الألفية الثالثة. مجلة الإبداع، العدد 2012/02، جامعة البليدة 2، الجزائر.
- 15- محمد حتحاتي، ترقية التشغيل في الجزائر-دراسة الآليات المستحدثة في سوق الشغل-. مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 2017/14، جامعة الجلفة، الجزائر.
- 16- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور-دراسة تحليلية للبرامج التنموية-. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2016/16، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 17- محمد غردوي، نصر الدين بن نذير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 2016/10، جامعة البليدة 02، الجزائر.
- 18- محمد غردوي، نصر الدين بن نذير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 2016/10، جامعة البليدة 02، الجزائر.
- 19- محمد مراس، مراد بن سماعيل، النمذجة القياسية لأثر الانفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن. مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 2015/08، جامعة مستغانم، الجزائر.
- 20- مصطفى طويطي، استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية-التجربة الجزائرية نموذجا. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2015/07، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 21- نذير غانية، صلاح الدين قدري، إشكالية التنمية المستدامة لقطاع الصيد البحري في الأقاليم الساحلية الجزائرية-دراسة ميدانية تحليلية-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2016/05، جامعة ورقلة، الجزائر.

## IV- الملتقيات والندوات:

- 1- أسامة عامر، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية-دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2013-. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 24-23 نوفمبر 2014.
- 2- حميد بوزيدة، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر-. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، أكتوبر 2010.
- 3- زهير عماري، حافظ أمين بوزيدي، دور البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية-تقييم التجربة وآفاق تطويرها-. الملتقى الوطني حول: السياسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 15-16 جانفي 2014.
- 4- سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر-. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014.
- 5- عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر-. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- 6- عبد المجيد قدي، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر-. الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 18-19 أبريل 2012.
- 7- عثمان علام، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2014-. الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والتهات التشريعي، شرم الشيخ، مصر، 25-28 جانفي 2015.
- 8- عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة لجزائر-. الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.

- 9- محمد براق، بوسبعين تسعديت، أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- 10- محمد بلغالي، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر. الملتقى الدولي حول: الأمن المائي، تشريعات الحماية وسياسة الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قلمة، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2014.
- 11- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر. الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في البحر الأبيض المتوسط، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات، الجزائر، 22 - 24 مارس 2008.
- 12- محمد بن عزة، عبد اللطيف شليل، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010. الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011.
- 13- مريم كفي، الصراع الدولي في مجال الدعم الزراعي وأثره على الأمن الغذائي العربي. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 24-23 نوفمبر 2014.
- 14- ناجية صالح، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الإيعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادية 2001-2014 نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم. الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمار وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
- 15- نبيل بوفليح، طرشي محمد، دور سياسة الإيعاش الاقتصادي في دعم نمو القطاع الفلاحي في الجزائر. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 24-23 نوفمبر 2014.



## V- منشورات ومراسيم رسمية:

- 1- الجريدة الرسمية رقم 15 (1969)، الأمر رقم 68-653 مؤرخ في 30 ديسمبر 1968.
- 2- الجريدة الرسمية رقم 97 (1971)، الأمر رقم 71-73 مؤرخ في 08 نوفمبر 1971.
- 3- الجريدة الرسمية رقم 50 (1987)، قانون رقم 87-19 مؤرخ في 08 ديسمبر 1987.
- 4- الجريدة الرسمية رقم 39 (1990)، المرسوم التنفيذي رقم 90-259 مؤرخ في 08 سبتمبر 1990.
- 5- الجريدة الرسمية رقم 49 (1990)، قانون رقم 90-25 مؤرخ في 18 نوفمبر 1990.
- 6- الجريدة الرسمية رقم 44 (1994)، المرسوم الرئاسي رقم 10-156 مؤرخ في 20 جوان 1994.
- 7- الجريدة الرسمية رقم 44 (1994)، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 مؤرخ في 06 جويلية 1994.
- 8- الجريدة الرسمية رقم 40 (1996)، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 مؤرخ في 29 جوان 1996.
- 9- الجريدة الرسمية رقم 52 (1996)، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996.
- 10- الجريدة الرسمية رقم 92 (1999)، قانون رقم 99-11 مؤرخ في 23 ديسمبر 1999.
- 11- الجريدة الرسمية رقم 53 (2000)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 جوان 2000.
- 12- الجريدة الرسمية رقم 47 (2001)، الأمر الرئاسي رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001.
- 13- الجريدة الرسمية رقم 36 (2003)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 أبريل 2003.
- 14- الجريدة الرسمية رقم 06 (2004)، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 جانفي 2004.
- 15- الجريدة الرسمية رقم 83 (2004)، قانون رقم 04-19 مؤرخ في 25 ديسمبر 2004.
- 16- الجريدة الرسمية رقم 52 (2005)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 جويلية 2005.
- 17- الجريدة الرسمية رقم 73 (2005)، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 07 نوفمبر 2005.
- 18- الجريدة الرسمية رقم 09 (2006)، المرسوم التنفيذي رقم 06-77 مؤرخ في 18 جانفي 2006.
- 19- الجريدة الرسمية رقم 42 (2008)، قانون رقم 08-02 مؤرخ في 24 جويلية 2008.
- 20- الجريدة الرسمية رقم 46 (2008)، قانون رقم 08-16 مؤرخ في 03 أوت 2008.
- 21- الجريدة الرسمية رقم 50 (2009)، المرسوم التنفيذي رقم 09-273 مؤرخ في 30 أوت 2009.
- 22- الجريدة الرسمية رقم 46 (2010)، قانون رقم 10-03 مؤرخ في 15 أوت 2010.
- 23- الجريدة الرسمية رقم 30 (2014)، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 أبريل 2014.
- 24- الجريدة الرسمية رقم 02 (2017)، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 جانفي 2017.

- 25- وزارة الفلاحة والصيد البحري، المخطط الوطني للتنمية الريفية. 2000.
- 26- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وأفاق. 2008.
- 27- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب الشغل. 22 فيفري 2011.
- 28- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. 2015.
- 29- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حصيلة حملة الحصاد والدرس 2018/2017. سبتمبر 2018.
- 30- مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، أبريل 2005.
- 31- مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، 24 ماي 2010.
- 32- المجلس الشعبي الوطني، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2015-2019، 02 جوان 2014.
- 33- مصالح الوزير الأول، تقرير الوزير الأول امام مجلس الأمة حول قانون المالية 2015 والبرنامج الخماسي 2015-2019. اكتوبر 2014.
- 34- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، السياسة الحكومية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. سبتمبر 2015.
- 35- مصالح الوزير الأول، مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية. سبتمبر 2017.
- VI- التقارير والنشرات الاحصائية:
- 1- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- 2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلدات 29-37.
- 3- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.
- 4- إحصائيات بنك BADR.
- 5- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2001.
- 6- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2004.
- 7- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، بنك الجزائر، مارس 2017.
- 8- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 42، بنك الجزائر، جوان 2018.

**I- Les Ouvrages :**

- 1- Abdelhamid Brahim, **L'économie Algérienne**. Edition Dahlab, Alger, 1991.
- 2- Ahmed Silem, D.Jean-Marie Albertini, **lexique d'économie**. 6<sup>ème</sup> édition, dalloz, France, 1999.
- 3- David Begg et autre, **Macroéconomie**. 2<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris. 1999.
- 4- Eugene A. Diulio, **Macroéconomie**. edition McGraw-Hill, Paris, 1989.
- 5- Gilles Ferreol, Philippe Deubl, **Economie du Travail**, Armand Colin, Paris, France, 1991.
- 6- Gonzalez-Demichel, et Autre, **une modélisation du lien entre croissance et emploi, note de conjoncture**. INSEE, France, 2000.
- 7- Gonzalez-Demichel, et Autre, **une modélisation du lien entre croissance et emploi, note de conjoncture**. INSEE, France, 2000.
- 8- Hassen Ben Naceur, **Econométrie**. Centred publication universitaire, Algérie, 2010.
- 9- Jaque Muller et autres, **économie manuelle d'application**. 3<sup>ème</sup> édition, DUNOD, Paris, France, 2000.
- 10- Jasques Genereux, **Introduction a Politique économique**. Edition Seuil, Paris, France, 2005.
- 11- M.E. Benissad, **Economie de development de l'Algérie**. OPU, Alger, 1982.
- 12- Maddala.G.S, **Introduction to econometrics**, Mac Millan publishing company, New York, USA, 1988.
- 13- Regis Bourbonnais, **Econométrie**. 5<sup>ème</sup> Edition, DUNOD, Paris, 2004.
- 14- Regis Bourbonnais, **Econométrie**. 9<sup>ème</sup> Edition, DUNOD, Paris, 2015.

**II- Les Documents de Travail, Articles, Revues :**

- 1- Adama Ba, **Les déterminants de la crédibilité et de la réputation des Banques centrales et de la politique monétaire: une analyse de la littérature et une application aux pays en développement**. Economies et Finances, Université de Toulon, France, 2015.
- 2- Alexandre F.S. Andrada, **Understanding Robert Lucas (1967-1981)**. Economics and Politics Working Paper49/April 2015, University of Brasilia.
- 3- Apostolidou, Ioanna, and all. **Agriculture's Role in Economic Growth: An Exploratory Study Among Southern and Northern EU Countries**. EU Crisis and the Role of the Periphery, Springer International Publishing, 2015.

- 4- Bozhidar Ivanov, Emilia Sokolova, **The role of agriculture for income and employment in the Bulgarian rural areas**. Article prepared for International Scientific Conference "Strategies for the agri-food sector and rural areas – dilemmas of development "organized by IAFE-NRI, 19-21 June 2017, Starry Lichen, Poland.
- 5- Enrique Blanco Armas, and all, **Agriculture Public Spending and Growth - The Example of Indonesia**-. Economic Premise, The World Bank, 2010.
- 6- F.Zahm et al, **Agriculture et exploitation agricole durables : état de l'art et proposition de définitions revisitées à l'aune des valeurs, des propriétés et des frontières de la durabilité en agriculture**. Innovations Agronomiques 46/2015, France.
- 7- Mausumi Das, **Nobel laureate Paul Romer's contribution to endogenous growth theory**. IDEAS For INDIA, 24 October 2018.
- 8- Miguel Martín-Retortillo et Vicente Pinilla, **On the causes of economic growth in Europe: why did agricultural labour productivity not converge between 1950 and 2005?**. Cliometrica, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2015.
- 9- Mouez Soussi, Ayed Ben Sassi, **Déterminants de l'emploi dans les industries agroalimentaires tunisiennes: une analyse intra-sectorielle sur des données de panel (1983-2008)**. Cliometrica, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2015.
- 10- Shariff Abd Kadir, Noor Zainab Tunggal, **The impact of macroeconomic variables toward agricultural productivity in Malaysia**. South East Asia, journal of business, Economics and law, vol.08, N 3/2015.
- 11- Shoaib Ahmed Wagan, and all, **Significance of Agricultural Finance in Agricultural and Rural Development of Pakistan "A Case Study of Qambar Shadkot District"**. Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.9, 2016.
- 12- Tan Yanwen, and all, **The Impact of the subsidy Policy on total factor productivity: an empirical analysis of China's cotton production**. Mathematica Problems in Engineering, 2013.
- 13- Venkatech, and all, **Trends in agriculture, non-farm sector and rural employment in India: An insight from state level analysis**. Indian Journal of Agricultural Sciences, 85 (5)/2015, New Delhi, India.
- 14- Zuzana Kristkova, Andrea Habrychova, **Modelling direct payments to agriculture in a CGE Framework -analysis of the Czech Republic-**. Agricultural Economics (AGRICECON), 2011.

### III-LES RAPPORTS ET LES BULLETINS:

- 1- Andi news, Bulletin trimestriel, N° 01-30.
- 2- Banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964- 2011, statistiques de la balance des paiements 1992- 2011, juin 2012.
- 3- Banque d'Algérie, Les Rapport annuels 2017.
- 4- Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-33.
- 5- Bulletin d'information statistique de la PME N° 04-33.
- 6- Ministère de Finances, Conseil national des Assurances, Notes de conjoncture 2006-2018.
- 7- CNES, Rapport National sur le développement humain 2013-2015.
- 8- Informations statistiques de la ANEM année 2008-2018.
- 9- MADR, La politique du Renouveau Rural en Algérie. 2012.
- 10- MADR, Le Renouveau Agricole et Rural en Marché. Revue et perspectives, Mai 2012.
- 11- ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, édition 2001-2017.
- 12- Rapport National 2000-2015, Opjectifs du Millénaire pour le Développement.
- 13- Roger, D.Norton, Politique de développement agricoles -concepts et expériences- FAO Rome, 2005.

ثالثا: المواقع الالكترونية

- 1- [badr-bank.dz](http://badr-bank.dz)
- 2- [www.andi.dz](http://www.andi.dz)
- 3- [www.anem.dz/ar/stats](http://www.anem.dz/ar/stats)
- 4- [www.angem.dz](http://www.angem.dz)
- 5- [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz)
- 6- [www.apn.dz](http://www.apn.dz)
- 7- [www.cna.dz](http://www.cna.dz)
- 8- [www.cnac.dz](http://www.cnac.dz)
- 9- [www.cnes.dz](http://www.cnes.dz)
- 10- [www.dz.undp.org](http://www.dz.undp.org)
- 11- [www.majliselouma.dz](http://www.majliselouma.dz)
- 12- [www.marw.dz](http://www.marw.dz)
- 13- [www.mdipi.gov.dz](http://www.mdipi.gov.dz)
- 14- [www.minagri.dz/assurance.html](http://www.minagri.dz/assurance.html)
- 15- [www.mree.gov.dz](http://www.mree.gov.dz)
- 16- [www.msnfcf.gov.dz](http://www.msnfcf.gov.dz)
- 17- [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)
- 18- [www.oit.org](http://www.oit.org)
- 19- [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- 20- [www.fao.org/faostat/ar/#data/OA](http://www.fao.org/faostat/ar/#data/OA)

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الملحق رقم 01: تطور السلاسل الزمنية الأصلية

مليار دج				%	ألف عامل		الوحدة
PIBa	CREa	STa	DEPa	TCH	EMPa	EMP	السنوات
364,2	0,58	15	43,54	29,8	873	5726	2000
412,1	0,63	23,86	56,77	27,3	1312	6229	2001
417,2	0,33	48,07	75,45	25,9	1328	6653	2002
515,3	2,54	49,6	94,21	23,7	1412	6684	2003
580,5	4,31	55,26	85,12	17,7	1617	7798	2004
581,6	4,70	43,89	96,05	15,3	1380	8044	2005
641,3	8,02	53,27	112,92	12,3	1609	8869	2006
704,2	7,46	21,91	201,04	13,8	1170	8594	2007
711,8	7,49	17,67	308,56	11,3	1252	9146	2008
931,35	7,14	29,95	393,75	10,2	1242	9472	2009
1015,26	10,02	32,21	335,59	10	1136	9735	2010
1183,22	9,84	39,56	392,44	10	1034	9599	2011
1421,7	11,11	44,26	301,26	11	912	10170	2012
1640	11,25	92,6	129,61	9,8	1141	10788	2013
1772,2	10,77	118,85	203,52	10,6	899	10239	2014
1935,1	9,08	93,7	303,93	11,2	917	10594	2015
2140,3	8,79	108,67	201,04	10,5	865	10845	2016
2318,9	9,30	100,64	151,66	11,7	1102	10858	2017
2114,21	*9,50	*130,00	211,30	10,4	1146	11048	2018

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- \*تصريح الوزير الأول أحمد أويحيى خلال إشرافه على اختتام الجلسات الوطنية للفلاحة 2018/04/23.
- قوانين المالية السنوية والتكميلية للسنوات 2000-2018؛
- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛
- الديوان الوطني للإحصائيات؛
- إحصائيات بنك BADR؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية. المجلد 37/2017، السودان، ص 123؛
- رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر استراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص 211.

## متغيرات الدراسة:

- EMP: العمالة الكلية.
- EMPa: العمالة الفلاحية.
- TCH: معدل البطالة.
- DEPa: نفقات التجهيز الفلاحية.
- STa: الدعم الفلاحي (الصناديق الخاصة).
- CREa: القروض الفلاحية.
- PIBa: القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

## الملاحق رقم 02: تطور السلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية -باللوغاريتم-

السنوات	LEMP	LEMPa	LTCH	LDEPa	LSTa	LCREa	LPIBa
2000	8,65	6,77	3,39	3,77	2,71	-0,54	5,90
2001	8,74	7,18	3,31	4,04	3,17	-0,46	6,02
2002	8,80	7,19	3,25	4,32	3,87	-1,11	6,03
2003	8,81	7,25	3,17	4,55	3,90	0,93	6,24
2004	8,96	7,39	2,87	4,44	4,01	1,46	6,36
2005	8,99	7,23	2,73	4,56	3,78	1,55	6,37
2006	9,09	7,38	2,51	4,73	3,98	2,08	6,46
2007	9,06	7,06	2,62	5,30	3,09	2,01	6,56
2008	9,12	7,13	2,42	5,73	2,87	2,01	6,57
2009	9,16	7,12	2,32	5,98	3,40	1,97	6,84
2010	9,18	7,04	2,30	5,82	3,47	2,30	6,92
2011	9,17	6,94	2,30	5,97	3,68	2,29	7,08
2012	9,23	6,82	2,40	5,71	3,79	2,41	7,26
2013	9,29	7,04	2,28	4,86	4,53	2,42	7,40
2014	9,23	6,80	2,36	5,32	4,78	2,38	7,48
2015	9,27	6,82	2,42	5,72	4,54	2,21	7,57
2016	9,29	6,76	2,35	5,30	4,69	2,17	7,67
2017	9,29	7,00	2,46	5,02	4,61	2,23	7,75
2018	9,31	7,04	2,34	5,35	4,74	2,23	7,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

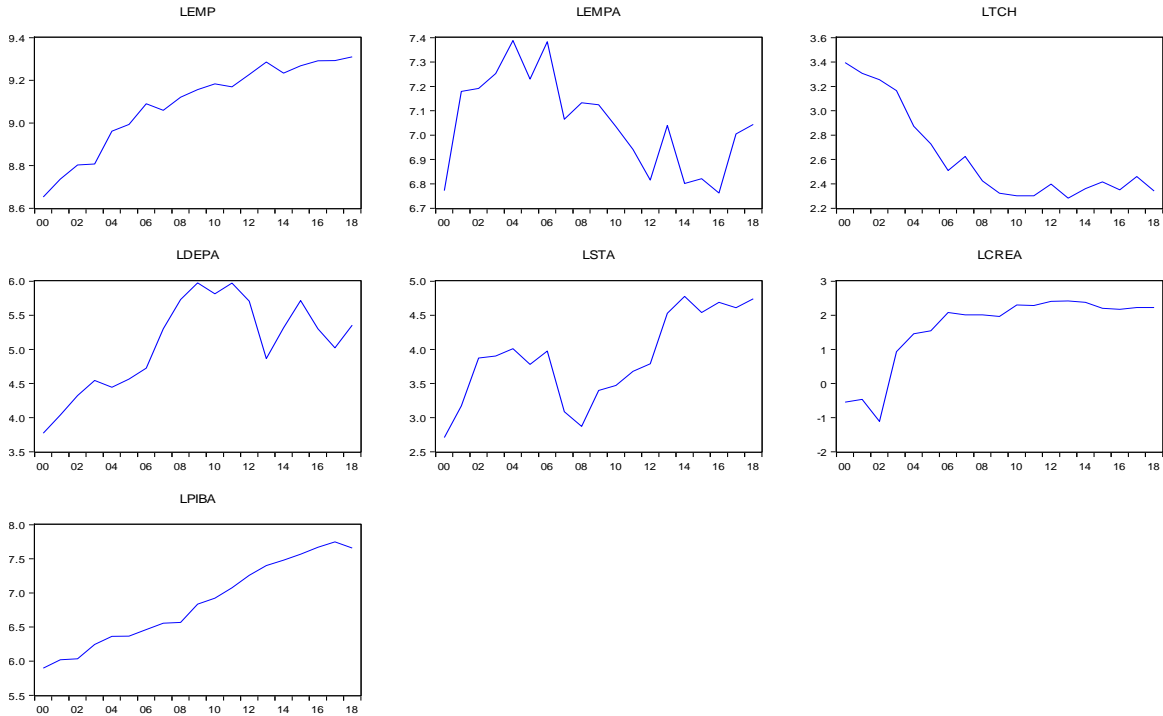
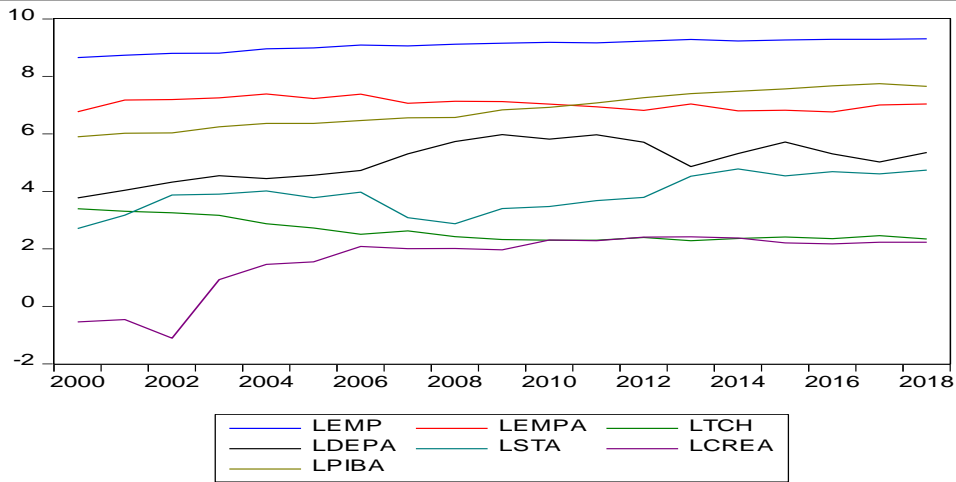
متغيرات الدراسة:

- LEMP: لوغاريتم العمالة الكلية.
- LEMPa: لوغاريتم العمالة الفلاحية.
- LTCH: لوغاريتم معدل البطالة.
- LDEPa: لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحية.
- LSTa: لوغاريتم الدعم الفلاحي (الصناديق الخاصة).
- LCREa: لوغاريتم القروض الفلاحية.
- LPIBa: لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.



## الملحق رقم 03: التمثيل البياني والوصفي للسلاسل الزمنية المشكلة للنماذج القياسية

Date: 01/24/19 Time: 17:39 Sample: 2000 2018							
	LEMP	LEMPA	LTCH	LDEPA	LSTA	LCREA	LPIBA
Mean	9.086477	7.051816	2.622051	5.078958	3.874284	1.606934	6.849199
Median	9.156095	7.044033	2.424803	5.303504	3.872658	2.081938	6.836635
Maximum	9.310005	7.388328	3.394508	5.975716	4.777862	2.420368	7.748848
Minimum	8.652772	6.762730	2.282382	3.773680	2.708050	-1.108663	5.897703
Std. Dev.	0.206149	0.196008	0.382617	0.670314	0.649511	1.099179	0.622830
Skewness	-0.789979	0.040086	1.006741	-0.322030	-0.146145	-1.539803	0.036151
Kurtosis	2.368049	2.042734	2.441157	1.982569	1.947405	3.882852	1.594628
Jarque-Bera	2.292372	0.730539	3.456743	1.147900	0.944766	8.125190	1.567735
Probability	0.317847	0.694010	0.177573	0.563296	0.623515	0.017204	0.456637
Sum	172.6431	133.9845	49.81897	96.50019	73.61139	30.53175	130.1348
Sum Sq. Dev.	0.764953	0.691541	2.635128	8.087782	7.593565	21.74750	6.982515
Observations	19	19	19	19	19	19	19



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم 04: اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم العمالة الكلية LEMP

Null Hypothesis: LEMP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LEMP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LEMP has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel																																																																																																																																	
					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*																																																																																																																																	
Phillips-Perron test statistic					3.599288					0.9995					Phillips-Perron test statistic					-1.714517					0.7023					Phillips-Perron test statistic					-6.641900					0.0000																																																																																																			
Test critical values:					1% level					-2.699789					5% level					-1.961409					10% level					-1.606610					Test critical values:					1% level					-3.857386					5% level					-3.040391					10% level					-2.660551																																																																										
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18																																																																																																													
Residual variance (no correction)					0.002281					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.001698					Residual variance (no correction)					0.001451					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.000854					Residual variance (no correction)					0.001564					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.000180																																																																																				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMP) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 10:58 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMP) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 10:56 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMP) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 10:47 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMP) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 10:47 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMP) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 10:47 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMP) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 10:47 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments																																																																																																																		
Variable					Coefficient					Std. Error					t-Statistic					Prob.					Variable					Coefficient					Std. Error					t-Statistic					Prob.																																																																																														
LEMP(-1)					0.003959					0.001276					3.101939					0.0065					LEMP(-1)					-0.293756					0.158648					-1.851616					0.0839					LEMP(-1)					-0.130663					0.049704					-2.628843					0.0182																																																																					
C					2.639551					1.384827					1.906050					0.0760					C					2.639551					1.384827					1.906050					0.0760					C					2.639551					1.384827					1.906050					0.0760																																																																					
@TREND("2000")					0.006581					0.006083					1.081890					0.2964					@TREND("2000")					0.006581					0.006083					1.081890					0.2964					@TREND("2000")					0.006581					0.006083					1.081890					0.2964																																																																					
R-squared					0.352190					Mean dependent var					0.036513					Adjusted R-squared					0.265815					S.D. dependent var					0.048696					R-squared					0.301640					Mean dependent var					0.036513					Adjusted R-squared					0.257992					S.D. dependent var					0.048696																																																																
S.E. of regression					0.049149					Akaike info criterion					-3.133967					Sum squared resid					0.026114					Schwarz criterion					-3.216045					Log likelihood					33.27997					Hannan-Quinn criter.					-3.343979					F-statistic					4.077469					Durbin-Watson stat					2.802777					R-squared					0.301640					Mean dependent var					0.036513					Adjusted R-squared					0.257992					S.D. dependent var					0.048696																								
Sum squared resid					0.041066					Schwarz criterion					-3.084502					Log likelihood					29.20571					Hannan-Quinn criter.					-3.127147					Prob(F-statistic)					0.038535					R-squared					0.301640					Mean dependent var					0.036513					Adjusted R-squared					0.257992					S.D. dependent var					0.048696																																																						
Durbin-Watson stat					2.441855					Prob(F-statistic)					0.038535					R-squared					0.301640					Mean dependent var					0.036513					Adjusted R-squared					0.257992					S.D. dependent var					0.048696					S.E. of regression					0.041946					Akaike info criterion					-3.400414					Sum squared resid					0.028152					Schwarz criterion					-3.301484					Log likelihood					32.60373					Hannan-Quinn criter.					-3.386773					F-statistic					6.910815					Durbin-Watson stat					3.090800				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

## الملحق رقم 05: اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم العمالة الفلاحية LEMPA

Null Hypothesis: LEMPA has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LEMPA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LEMPA has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel							
Adj. t-Stat					Adj. t-Stat					Adj. t-Stat							
Prob.*					Prob.*					Prob.*							
Phillips-Perron test statistic	0.383461				0.7841	Phillips-Perron test statistic	-4.296281				0.0167	Phillips-Perron test statistic	-2.495443				0.1328
Test critical values:	1% level	-2.699769				Test critical values:	1% level	-4.571559				Test critical values:	1% level	-3.857386			
	5% level	-1.961409					5% level	-3.690814					5% level	-3.040391			
	10% level	-1.606610					10% level	-3.286909					10% level	-2.660551			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18					*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18							
Residual variance (no correction)	0.030209				0.013309	Residual variance (no correction)	0.022291				0.022291	Residual variance (no correction)	0.022291				0.022291
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020604				0.012284	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.02284				0.028406	HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.028406				0.028406
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMPA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:02 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMPA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:02 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LEMPA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:01 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments							
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.			
LEMPA(-1)	-0.776890	0.183083	-4.243376	0.0007	LEMPA(-1)	-0.452042	0.190437	-2.373715	0.0305	LEMPA(-1)	-0.452042	0.190437	-2.373715	0.0305			
C	5.703004	1.329241	4.290420	0.0006	C	3.203031	1.343525	2.384050	0.0299	C	3.203031	1.343525	2.384050	0.0299			
@TREND("2000")	-0.022007	0.006917	-3.181802	0.0062													
R-squared	-0.002273	Mean dependent var	0.015117		R-squared	0.558452	Mean dependent var	0.015117		R-squared	0.260441	Mean dependent var	0.015117				
Adjusted R-squared	-0.002273	S.D. dependent var	0.178644		Adjusted R-squared	0.499579	S.D. dependent var	0.178644		Adjusted R-squared	0.214219	S.D. dependent var	0.178644				
S.E. of regression	0.178847	Akaike info criterion	-0.550620		S.E. of regression	0.126374	Akaike info criterion	-1.148137		S.E. of regression	0.158358	Akaike info criterion	-0.743481				
Sum squared resid	0.543766	Schwarz criterion	-0.501155		Sum squared resid	0.239554	Schwarz criterion	-0.999742		Sum squared resid	0.401235	Schwarz criterion	-0.644550				
Log likelihood	5.955579	Hannan-Quinn criter.	-0.543799		Log likelihood	13.33324	Hannan-Quinn criter.	-1.127676		Log likelihood	8.691326	Hannan-Quinn criter.	-0.729839				
Durbin-Watson stat	2.347347				F-statistic	9.485710	Durbin-Watson stat	2.026544		F-statistic	5.634522	Durbin-Watson stat	1.832015				
					Prob(F-statistic)	0.002174				Prob(F-statistic)	0.030470						

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

## الملحق رقم 06: اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم البطالة LTCH

Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel																																																																																																																							
					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*																																																																																																																							
Phillips-Perron test statistic					-2.412170					0.0191					Phillips-Perron test statistic					-1.131216					0.8942					Phillips-Perron test statistic					-2.335947					0.1722																																																																																									
Test critical values:					1% level					-2.699769					5% level					-1.961409					10% level					-1.606610					Test critical values:					1% level					-3.857386					5% level					-3.040391					10% level					-2.660551																																																																
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18															*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18															*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18																																																																																																			
Residual variance (no correction)					0.012182					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.012797					Residual variance (no correction)					0.009784					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.009784																																																																																														
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:06 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments															Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:06 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments															Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LTCH) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:04 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments																																																																																																			
Variable					Coefficient					Std. Error					t-Statistic					Prob.					Variable					Coefficient					Std. Error					t-Statistic					Prob.																																																																																				
LTCH(-1)					-0.024795					0.010047					-2.467790					0.0245					LTCH(-1)					-0.145206					0.128363					-1.131216					0.2757					LTCH(-1)					-0.153437					0.065685					-2.335947					0.0328																																																											
C					0.317832					0.417133					0.761943					0.4579					C					0.346226					0.175009					1.978327					0.0654					@TREND("2000")					0.000704					0.009317					0.075525					0.9408																																																											
R-squared					0.071906					Mean dependent var					-0.058483					Adjusted R-squared					0.071906					S.D. dependent var					0.117892					S.E. of regression					0.108358					Akaike info criterion					-1.455749					Sum squared resid					0.176120					Schwarz criterion					-1.307354					Log likelihood					16.10174					Hannan-Quinn criter.					-1.435287					F-statistic					2.561628					Durbin-Watson stat					2.391318					Prob(F-statistic)					0.110395				
R-squared					0.254594					Mean dependent var					-0.058483					Adjusted R-squared					0.207705					S.D. dependent var					0.117892					S.E. of regression					0.104937					Akaike info criterion					-1.566480					Sum squared resid					0.176187					Schwarz criterion					-1.467550					Log likelihood					16.09832					Hannan-Quinn criter.					-1.552839					F-statistic					5.456646					Durbin-Watson stat					2.370659					Prob(F-statistic)					0.032835				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم 07: اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم نفقات التجهيز الفلاحية LDEPA

<p>Null Hypothesis: LDEPA has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LDEPA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LDEPA has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic 0.777714 0.8725 Test critical values: 1% level -2.699769 5% level -1.961409 10% level -1.606610</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -1.450686 0.8083 Test critical values: 1% level -4.571559 5% level -3.690814 10% level -3.286909</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -2.168587 0.2230 Test critical values: 1% level -3.857386 5% level -3.040391 10% level -2.660551</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.128129 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.122487</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.097276 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.074590</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.097463 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.069129</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:10 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:09 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:08 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPA(-1)</td> <td>0.012814</td> <td>0.016998</td> <td>0.753850</td> <td>0.4613</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPA(-1)	0.012814	0.016998	0.753850	0.4613	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPA(-1)</td> <td>-0.267262</td> <td>0.167880</td> <td>-1.591981</td> <td>0.1322</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>1.406319</td> <td>0.727296</td> <td>1.933626</td> <td>0.0723</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2000")</td> <td>0.003661</td> <td>0.021584</td> <td>0.169600</td> <td>0.8676</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPA(-1)	-0.267262	0.167880	-1.591981	0.1322	C	1.406319	0.727296	1.933626	0.0723	@TREND("2000")	0.003661	0.021584	0.169600	0.8676	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LDEPA(-1)</td> <td>-0.247478</td> <td>0.117010</td> <td>-2.115006</td> <td>0.0505</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>1.340913</td> <td>0.597626</td> <td>2.243732</td> <td>0.0394</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LDEPA(-1)	-0.247478	0.117010	-2.115006	0.0505	C	1.340913	0.597626	2.243732	0.0394
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LDEPA(-1)	0.012814	0.016998	0.753850	0.4613																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LDEPA(-1)	-0.267262	0.167880	-1.591981	0.1322																																											
C	1.406319	0.727296	1.933626	0.0723																																											
@TREND("2000")	0.003661	0.021584	0.169600	0.8676																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LDEPA(-1)	-0.247478	0.117010	-2.115006	0.0505																																											
C	1.340913	0.597626	2.243732	0.0394																																											
<p>R-squared -0.027406 Mean dependent var 0.087755 Adjusted R-squared -0.027406 S.D. dependent var 0.363383 S.E. of regression 0.368329 Akaike info criterion 0.894273 Sum squared resid 2.306329 Schwarz criterion 0.943739 Log likelihood -7.048461 Hannan-Quinn criter. 0.901094 Durbin-Watson stat 1.712286</p>	<p>R-squared 0.219988 Mean dependent var 0.087755 Adjusted R-squared 0.115987 S.D. dependent var 0.363383 S.E. of regression 0.341660 Akaike info criterion 0.841013 Sum squared resid 1.750977 Schwarz criterion 0.989408 Log likelihood -4.569113 Hannan-Quinn criter. 0.861474 F-statistic 2.115239 Durbin-Watson stat 1.728983 Prob(F-statistic) 0.155153</p>	<p>R-squared 0.218492 Mean dependent var 0.087755 Adjusted R-squared 0.169648 S.D. dependent var 0.363383 S.E. of regression 0.331128 Akaike info criterion 0.731817 Sum squared resid 1.754335 Schwarz criterion 0.830747 Log likelihood -4.586355 Hannan-Quinn criter. 0.745458 F-statistic 4.473249 Durbin-Watson stat 1.757542 Prob(F-statistic) 0.050471</p>																																													
<p>Null Hypothesis: D(LDEPA) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LDEPA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LDEPA) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>																																													
<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>	<p>Adj. t-Stat Prob.*</p>																																													
<p>Phillips-Perron test statistic -3.333901 0.0024 Test critical values: 1% level -2.708094 5% level -1.962813 10% level -1.606129</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -4.719795 0.0083 Test critical values: 1% level -4.616209 5% level -3.710482 10% level -3.297799</p>	<p>Phillips-Perron test statistic -3.398502 0.0260 Test critical values: 1% level -3.886751 5% level -3.052169 10% level -2.666593</p>																																													
<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p>	<p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p>																																													
<p>Residual variance (no correction) 0.133006 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.095570</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.120398 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.013722</p>	<p>Residual variance (no correction) 0.128437 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.063770</p>																																													
<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPA,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:18 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPA,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:18 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments</p>	<p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LDEPA,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:13 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments</p>																																													
<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPA(-1))</td> <td>-0.848862</td> <td>0.249320</td> <td>-3.404706</td> <td>0.0036</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPA(-1))	-0.848862	0.249320	-3.404706	0.0036	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPA(-1))</td> <td>-0.996564</td> <td>0.282683</td> <td>-3.525380</td> <td>0.0034</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.276929</td> <td>0.234969</td> <td>1.178574</td> <td>0.2582</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2000")</td> <td>-0.019987</td> <td>0.020672</td> <td>-0.966874</td> <td>0.3500</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPA(-1))	-0.996564	0.282683	-3.525380	0.0034	C	0.276929	0.234969	1.178574	0.2582	@TREND("2000")	-0.019987	0.020672	-0.966874	0.3500	<table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LDEPA(-1))</td> <td>-0.886736</td> <td>0.258294</td> <td>-3.433054</td> <td>0.0037</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.068895</td> <td>0.094456</td> <td>0.730447</td> <td>0.4764</td> </tr> </tbody> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LDEPA(-1))	-0.886736	0.258294	-3.433054	0.0037	C	0.068895	0.094456	0.730447	0.4764
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LDEPA(-1))	-0.848862	0.249320	-3.404706	0.0036																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LDEPA(-1))	-0.996564	0.282683	-3.525380	0.0034																																											
C	0.276929	0.234969	1.178574	0.2582																																											
@TREND("2000")	-0.019987	0.020672	-0.966874	0.3500																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LDEPA(-1))	-0.886736	0.258294	-3.433054	0.0037																																											
C	0.068895	0.094456	0.730447	0.4764																																											
<p>R-squared 0.420084 Mean dependent var 0.003901 Adjusted R-squared 0.420084 S.D. dependent var 0.493647 S.E. of regression 0.375924 Akaike info criterion 0.938161 Sum squared resid 2.261096 Schwarz criterion 0.987173 Log likelihood -6.974365 Hannan-Quinn criter. 0.943032 Durbin-Watson stat 1.867377</p>	<p>R-squared 0.475056 Mean dependent var 0.003901 Adjusted R-squared 0.400064 S.D. dependent var 0.493647 S.E. of regression 0.382357 Akaike info criterion 1.073863 Sum squared resid 2.046759 Schwarz criterion 1.220900 Log likelihood -6.127832 Hannan-Quinn criter. 1.088478 F-statistic 6.334756 Durbin-Watson stat 1.911713 Prob(F-statistic) 0.010985</p>	<p>R-squared 0.440003 Mean dependent var 0.003901 Adjusted R-squared 0.402670 S.D. dependent var 0.493647 S.E. of regression 0.381526 Akaike info criterion 1.020855 Sum squared resid 2.183431 Schwarz criterion 1.118881 Log likelihood -6.677271 Hannan-Quinn criter. 1.030599 F-statistic 11.78586 Durbin-Watson stat 1.889760 Prob(F-statistic) 0.003698</p>																																													

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم 08: اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم الدعم الفلاحي LSta

<p>Null Hypothesis: LSTA has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LSTA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: LSTA has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>
Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*
Phillips-Perron test statistic 0.977856 0.9057	Phillips-Perron test statistic -2.046300 0.5387	Phillips-Perron test statistic -1.703985 0.4126
Test critical values: 1% level -2.699769 5% level -1.961409 10% level -1.606610	Test critical values: 1% level -4.571559 5% level -3.690814 10% level -3.286909	Test critical values: 1% level -3.857386 5% level -3.040391 10% level -2.660551
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18
Residual variance (no correction) 0.141579 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.141579	Residual variance (no correction) 0.109149 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.133387	Residual variance (no correction) 0.117097 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.137590
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSTA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:17 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSTA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:16 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSTA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:15 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.
LSTA(-1) 0.023028 0.023549 0.977856 0.3419	LSTA(-1) -0.363528 0.189737 -1.915957 0.0746 C 1.280647 0.607004 2.109786 0.0521 @TREND("2000") 0.023494 0.022480 1.045101 0.3125	LSTA(-1) -0.228303 0.139174 -1.640409 0.1204 C 0.986447 0.539329 1.829026 0.0861
R-squared -0.035011 Mean dependent var 0.112928 Adjusted R-squared -0.035011 S.D. dependent var 0.380574 S.E. of regression 0.387179 Akaike info criterion 0.994094 Sum squared resid 2.548430 Schwarz criterion 1.043559 Log likelihood -7.946846 Hannan-Quinn criter. 1.000915 Durbin-Watson stat 1.737838	R-squared 0.202072 Mean dependent var 0.112928 Adjusted R-squared 0.095682 S.D. dependent var 0.380574 S.E. of regression 0.361910 Akaike info criterion 0.956167 Sum squared resid 1.964678 Schwarz criterion 1.104562 Log likelihood -5.605501 Hannan-Quinn criter. 0.976628 F-statistic 1.899345 Durbin-Watson stat 1.539937 Prob(F-statistic) 0.183962	R-squared 0.143970 Mean dependent var 0.112928 Adjusted R-squared 0.090468 S.D. dependent var 0.380574 S.E. of regression 0.362951 Akaike info criterion 0.915342 Sum squared resid 2.107737 Schwarz criterion 1.014273 Log likelihood -6.238082 Hannan-Quinn criter. 0.929984 F-statistic 2.690940 Durbin-Watson stat 1.627464 Prob(F-statistic) 0.120429

<p>Null Hypothesis: D(LSTA) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LSTA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>	<p>Null Hypothesis: D(LSTA) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p>
Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*	Adj. t-Stat Prob.*
Phillips-Perron test statistic -3.545150 0.0014	Phillips-Perron test statistic -3.433780 0.0800	Phillips-Perron test statistic -3.598780 0.0176
Test critical values: 1% level -2.708094 5% level -1.962813 10% level -1.606129	Test critical values: 1% level -4.616209 5% level -3.710482 10% level -3.297799	Test critical values: 1% level -3.886751 5% level -3.052169 10% level -2.666593
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17	*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17
Residual variance (no correction) 0.141896 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.125533	Residual variance (no correction) 0.135742 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.114104	Residual variance (no correction) 0.135795 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.124150
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSTA,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:21 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSTA,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:20 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments	Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LSTA,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:19 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.	Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.
D(LSTA(-1)) -0.845200 0.237400 -3.560233 0.0026	D(LSTA(-1)) -0.901322 0.259911 -3.467810 0.0038 C 0.066299 0.228946 0.289586 0.7764 @TREND("2000") 0.001492 0.020190 0.073894 0.9421	D(LSTA(-1)) -0.903137 0.250024 -3.612206 0.0026 C 0.081422 0.099180 0.820946 0.4245
R-squared 0.441175 Mean dependent var -0.019703 Adjusted R-squared 0.441175 S.D. dependent var 0.519411 S.E. of regression 0.388284 Akaike info criterion 1.002863 Sum squared resid 2.412231 Schwarz criterion 1.051875 Log likelihood -7.524335 Hannan-Quinn criter. 1.007735 Durbin-Watson stat 2.058569	R-squared 0.465412 Mean dependent var -0.019703 Adjusted R-squared 0.389042 S.D. dependent var 0.519411 S.E. of regression 0.405992 Akaike info criterion 1.193817 Sum squared resid 2.307609 Schwarz criterion 1.340855 Log likelihood -7.147445 Hannan-Quinn criter. 1.208433 F-statistic 6.094186 Durbin-Watson stat 2.032590 Prob(F-statistic) 0.012478	R-squared 0.465203 Mean dependent var -0.019703 Adjusted R-squared 0.429550 S.D. dependent var 0.519411 S.E. of regression 0.392302 Akaike info criterion 1.076560 Sum squared resid 2.308509 Schwarz criterion 1.174585 Log likelihood -7.150759 Hannan-Quinn criter. 1.086304 F-statistic 13.04803 Durbin-Watson stat 2.027430 Prob(F-statistic) 0.002561

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم 09: اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي LPIBa

<p>Null Hypothesis: LPIBa has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test statistic 5.087821 1.0000 Test critical values: 1% level -2.699769 5% level -1.961409 10% level -1.606610</p> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p> <p>Residual variance (no correction) 0.006870 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.006032</p> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBa) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:29 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LPIBa(-1)</td> <td>0.014023</td> <td>0.002943</td> <td>4.764409</td> <td>0.0002</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared -0.057534 Mean dependent var 0.097707 Adjusted R-squared -0.057534 S.D. dependent var 0.082935 S.E. of regression 0.085287 Akaike info criterion -2.031637 Sum squared resid 0.123656 Schwarz criterion -1.982172 Log likelihood 19.28473 Hannan-Quinn criter. -2.024816 Durbin-Watson stat 1.903412</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPIBa(-1)	0.014023	0.002943	4.764409	0.0002	<p>Null Hypothesis: LPIBa has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test statistic -1.646798 0.7323 Test critical values: 1% level -4.571559 5% level -3.690814 10% level -3.286909</p> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p> <p>Residual variance (no correction) 0.005319 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.005319</p> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBa) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:29 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LPIBa(-1)</td> <td>-0.465921</td> <td>0.282925</td> <td>-1.646798</td> <td>0.1204</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>2.793558</td> <td>1.621184</td> <td>1.723159</td> <td>0.1054</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2000")</td> <td>0.049941</td> <td>0.032249</td> <td>1.548623</td> <td>0.1423</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.181190 Mean dependent var 0.097707 Adjusted R-squared 0.072016 S.D. dependent var 0.082935 S.E. of regression 0.079892 Akaike info criterion -2.065258 Sum squared resid 0.095742 Schwarz criterion -1.916862 Log likelihood 21.58732 Hannan-Quinn criter. -2.044796 F-statistic 1.659636 Durbin-Watson stat 1.665004 Prob(F-statistic) 0.223292</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPIBa(-1)	-0.465921	0.282925	-1.646798	0.1204	C	2.793558	1.621184	1.723159	0.1054	@TREND("2000")	0.049941	0.032249	1.548623	0.1423	<p>Null Hypothesis: LPIBa has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test statistic -0.947399 0.7483 Test critical values: 1% level -3.857386 5% level -3.040391 10% level -2.660551</p> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18</p> <p>Residual variance (no correction) 0.006169 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.005368</p> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBa) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:28 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>LPIBa(-1)</td> <td>-0.030560</td> <td>0.033206</td> <td>-0.920337</td> <td>0.3711</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.305651</td> <td>0.226794</td> <td>1.347700</td> <td>0.1965</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.050277 Mean dependent var 0.097707 Adjusted R-squared -0.009081 S.D. dependent var 0.082935 S.E. of regression 0.083310 Akaike info criterion -2.028051 Sum squared resid 0.111050 Schwarz criterion -1.929120 Log likelihood 20.25245 Hannan-Quinn criter. -2.014409 F-statistic 0.847020 Durbin-Watson stat 2.025517 Prob(F-statistic) 0.371065</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	LPIBa(-1)	-0.030560	0.033206	-0.920337	0.3711	C	0.305651	0.226794	1.347700	0.1965
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LPIBa(-1)	0.014023	0.002943	4.764409	0.0002																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LPIBa(-1)	-0.465921	0.282925	-1.646798	0.1204																																											
C	2.793558	1.621184	1.723159	0.1054																																											
@TREND("2000")	0.049941	0.032249	1.548623	0.1423																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
LPIBa(-1)	-0.030560	0.033206	-0.920337	0.3711																																											
C	0.305651	0.226794	1.347700	0.1965																																											

<p>Null Hypothesis: D(LPIBa) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test statistic -1.987324 0.0476 Test critical values: 1% level -2.708094 5% level -1.962813 10% level -1.606129</p> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p> <p>Residual variance (no correction) 0.010655 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.008329</p> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBa,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:33 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LPIBa(-1))</td> <td>-0.425889</td> <td>0.200996</td> <td>-2.118897</td> <td>0.0501</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.209773 Mean dependent var -0.012704 Adjusted R-squared 0.209773 S.D. dependent var 0.119693 S.E. of regression 0.106401 Akaike info criterion -1.586189 Sum squared resid 0.181137 Schwarz criterion -1.537177 Log likelihood 14.48261 Hannan-Quinn criter. -1.581317 Durbin-Watson stat 2.311854</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LPIBa(-1))	-0.425889	0.200996	-2.118897	0.0501	<p>Null Hypothesis: D(LPIBa) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test statistic -3.817386 0.0415 Test critical values: 1% level -4.616209 5% level -3.710482 10% level -3.297799</p> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p> <p>Residual variance (no correction) 0.006452 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.006452</p> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBa,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:31 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LPIBa(-1))</td> <td>-1.206989</td> <td>0.316182</td> <td>-3.817386</td> <td>0.0019</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.144884</td> <td>0.058239</td> <td>2.487735</td> <td>0.0261</td> </tr> <tr> <td>@TREND("2000")</td> <td>-0.002616</td> <td>0.004390</td> <td>-0.595841</td> <td>0.5608</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.521468 Mean dependent var -0.012704 Adjusted R-squared 0.453106 S.D. dependent var 0.119693 S.E. of regression 0.088516 Akaike info criterion -1.852492 Sum squared resid 0.109690 Schwarz criterion -1.705454 Log likelihood 18.74618 Hannan-Quinn criter. -1.837876 F-statistic 7.628072 Durbin-Watson stat 1.640804 Prob(F-statistic) 0.005746</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LPIBa(-1))	-1.206989	0.316182	-3.817386	0.0019	C	0.144884	0.058239	2.487735	0.0261	@TREND("2000")	-0.002616	0.004390	-0.595841	0.5608	<p>Null Hypothesis: D(LPIBa) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel</p> <p>Adj. t-Stat Prob.*</p> <p>Phillips-Perron test statistic -3.945963 0.0089 Test critical values: 1% level -3.886751 5% level -3.052169 10% level -2.666593</p> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17</p> <p>Residual variance (no correction) 0.006616 HAC corrected variance (Bartlett kernel) 0.006616</p> <p>Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LPIBa,2) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:30 Sample (adjusted): 2002 2018 Included observations: 17 after adjustments</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(LPIBa(-1))</td> <td>-1.218317</td> <td>0.308750</td> <td>-3.945963</td> <td>0.0013</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>0.119959</td> <td>0.039641</td> <td>3.026173</td> <td>0.0085</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.509333 Mean dependent var -0.012704 Adjusted R-squared 0.476622 S.D. dependent var 0.119693 S.E. of regression 0.086592 Akaike info criterion -1.945096 Sum squared resid 0.112472 Schwarz criterion -1.847071 Log likelihood 18.53332 Hannan-Quinn criter. -1.935352 F-statistic 15.57063 Durbin-Watson stat 1.589949 Prob(F-statistic) 0.001294</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(LPIBa(-1))	-1.218317	0.308750	-3.945963	0.0013	C	0.119959	0.039641	3.026173	0.0085
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LPIBa(-1))	-0.425889	0.200996	-2.118897	0.0501																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LPIBa(-1))	-1.206989	0.316182	-3.817386	0.0019																																											
C	0.144884	0.058239	2.487735	0.0261																																											
@TREND("2000")	-0.002616	0.004390	-0.595841	0.5608																																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																																											
D(LPIBa(-1))	-1.218317	0.308750	-3.945963	0.0013																																											
C	0.119959	0.039641	3.026173	0.0085																																											

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الملحق رقم 10: اختبارات استقرارية سلسلة لوغاريتم القروض الفلاحية LCREa

Null Hypothesis: LCREA has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LCREA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: LCREA has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 17 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel																																																																																																																							
					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*																																																																																																																							
Phillips-Perron test statistic					-0.072524					0.6450					Phillips-Perron test statistic					-1.140962					0.8922					Phillips-Perron test statistic					-3.704650					0.0136																																																																																									
Test critical values:					1% level					-2.699769					5% level					-1.961409					10% level					-1.606610					Test critical values:					1% level					-4.571559					3.690814					5% level					-3.286909					10% level					-3.857386					-3.040391					-2.660551																																																	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18															*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18															*MacKinnon (1996) one-sided p-values. Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18																																																																																																			
Residual variance (no correction)					0.296323					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.296323					Residual variance (no correction)					0.211862					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.086113					Residual variance (no correction)					0.215324					HAC corrected variance (Bartlett kernel)					0.025119																																																																										
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LCREA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:25 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments															Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LCREA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:24 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments															Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LCREA) Method: Least Squares Date: 01/23/19 Time: 11:23 Sample (adjusted): 2001 2018 Included observations: 18 after adjustments																																																																																																			
Variable					Coefficient					Std. Error					t-Statistic					Prob.					Variable					Coefficient					Std. Error					t-Statistic					Prob.																																																																																				
LCREA(-1)					-0.291376					0.180983					-1.609965					0.1282					LCREA(-1)					-0.219911					0.106549					-2.063947					0.0556																																																																																				
C					0.433667					0.247976					1.748825					0.1007					C					0.499922					0.203773					2.453326					0.0260																																																																																				
@TREND("2000")					0.018802					0.037981					0.495047					0.6277																																																																																																													
R-squared					-0.086819					Mean dependent var					0.154152					Adjusted R-squared					-0.086819					S.D. dependent var					0.537299					S.E. of regression					0.560138					Akaike info criterion					1.732684					Sum squared resid					5.333822					Schwarz criterion					1.782150					Log likelihood					-14.59416					Hannan-Quinn criter.					1.739505					Durbin-Watson stat					2.083920																								
R-squared					0.222957					Mean dependent var					0.154152					Adjusted R-squared					0.119351					S.D. dependent var					0.537299					S.E. of regression					0.504217					Akaike info criterion					1.619392					Sum squared resid					3.813524					Schwarz criterion					1.767788					Log likelihood					-11.57453					Hannan-Quinn criter.					1.639854					F-statistic					2.151976					Durbin-Watson stat					2.188475					Prob(F-statistic)					0.150778				
R-squared					0.210262					Mean dependent var					0.154152					Adjusted R-squared					0.160903					S.D. dependent var					0.537299					S.E. of regression					0.492178					Akaike info criterion					1.524487					Sum squared resid					3.875830					Schwarz criterion					1.623418					Log likelihood					-11.72039					Hannan-Quinn criter.					1.538128					F-statistic					4.259875					Durbin-Watson stat					2.314592					Prob(F-statistic)					0.055632				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10